



المحاسبة الدولية

تأليف

د. سماسم كامل موسى
د. جمال رشدي عبدالعزيز
استاذ مساعد كلية التجارة
كلية التجارة - جامعة عين شمس
كلية التجارة - جامعة عين شمس

مراجعة

أ.د / أحمد حسن عامر
استاذ المحاسبة المالية - كلية التجارة - جامعة عين شمس



مقدمة

مامن شك في أن التغيرات الجوهرية في بيئة العمل الاقتصادي و المالي وكذلك التطورات التكنولوجية الهائلة في مجال المعرفة والمعلومات والتشاور الفكر الاقتصادي الحر وانفتاح الأسواق العالمية والاقليمية و المحلية على بعضها البعض والنظر الى العالم ككل على أنه كيان واحد من الناحية الاقتصادية كان له أكبر الأثر على ضرورة تفاعل المحاسبة كعلم ومهنة مع تلك التغيرات والتعامل معها بشكل مباشر من حيث توفير المعلومات اللازمة والضرورية لمستخدميها في هذا العالم الجديد. فالمحاسبة أصبح ينظر إليها على أنها نظاما ذات نشاطا خدميا يسعى الى توليد المعلومات المالية والاقتصادية اللازمة لاتخاذ القرارات قصيرة وطويلة الاجل . فالنظرة المعاصرة للمحاسبة باعتبارها نظاما شاملا للمعلومات أوجب عليها ضرورة تطوير أدواتها وألياتها في مجال القياس والافصاح لتلبية متطلبات المتعاملين معها والفئات المستفيدة منها . من هذا المنطلق شهدت المحاسبة كعلم ومهنة ثورة هائلة في فروعها المختلفة وذلك من خلال إصدار مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية والمحلية (مستوى كل دولة) والتي ساهمت بشكل كبير في توفير المعالجات الفنية اللازمة لتطوير عمليتي القياس والافصاح المحاسبين وتمشيا مع التغيرات التي أصابت أيضا الاشكال القانونية للوحدات الاقتصادية وانتشار المعاملات المالية والاقتصادية عبر القارات المختلفة ظهر لنا أحد فروع المحاسبة والذي يهتم بالتعاملات الدولية بين وحدات الاعمال خارج الحدود المحلية وهو ما تم التعارف على تسميته بالمحاسبة الدولية ، والتي تركز على القياس والافصاح عن المعاملات المالية هذا بالإضافة الى استحداث مجموعة من الأدوات والليات التي ساهمت في تدعيم قدرة وحدات الاعمال على فرض سيطرتها ورقابتها على جميع عناصر التكاليف الخاصة بها مما ساهم في تدعيم القدرة التنافسية لتلك الوحدات في عالم اليوم الذي أتمم بالصراع - المنافسة الشديدين - ومن هذا المنطلق وتمشيا مع التغيرات التي أصابت أيضا الاشكال القانونية للوحدات الاقتصادية وانتشار المعاملات المالية والاقتصادية عبر القارات المختلفة ظهر لنا احد فروع علم المحاسبة والذي يهتم بالتعاملات الدولية بين وحدات الاعمال خارج الحدود الدولية ، والتي تركز على القياس والافصاح عن المعاملات المالية التي تتم بين دول . ات الاعمال الدولية والتي تعمل داخل وخارج الحدود المحلية وترتبط ارتباطا وثيقا بوجوب أعمال أخرى مثيلة خارج الحدود .

فانتشار هذا النوع من وحدات الاعمال في الاونة الاخيرة ساهم بشكل اساسي في التفكير في معالجات واسس للقياس تسمح ب توفير معلومات ذات طبيعة معينة يمكن الاعتماد عليها من قبل المستثمرين حول العالم عند اتخاذهم وصنعهم للقرارات وخاصة في مجالى الاستثمار والتمويل . وعلى فذ تم تقديم هذا المؤلف والذى يسعى الي تحقيق التوازن والتوافق بين الاطار الفكرى ونظري للمحاسبة كعلم وبين التطبيق العملى لهذا الاطار على أرض الواقع . فالكتاب يتطرق من العديد من الامثلة والحالات العملية التى تم الاستعانة بها لشرح وتفسير المعالجات الفنية للعديد من المواقف التى قد تواجهها وحدات الاعمال الاقتصادية . وعلى ذلك فهذا المؤلف يحتوى على ثمان وحدات تعليمية قام بإعداد الوحدة الثالثة و الوحدة الخامسة المذكورة مسامح كامل وقام بإعداد الوحدات الاولى والثانية والرابعة والسادسة والسابعة والثامنة الدكتور جمال رشدى كما قام بمراجعة المؤلف كاملا الاستاذ الدكتور أحمد حسن عامر .

وأذ نقدم هذا المؤلف للمكتبة العربية يكون لى متناول كل المهتمين بهذا الشأن من العاملين في هذا المجال وكذلك أبناء الطلاب الاعزاء نرجو الله أن نكون قد وفقنا في تقديم هذه الخدمة ونقدم كامل الاعتذار عن أى تقصير قد يكون حدث بغير قصد فالكمال لله وحده .

" لا يظلم الله نفسا الا و معما لما ما حسبت وعلينا ما احسبته
ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو ا نطأنا ربنا ولا تحمل علينا إصرا كما
حملت على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به و اعفوا عنا
واعفوا لنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين "

البقرة ٢٨٥ - ١٨٦

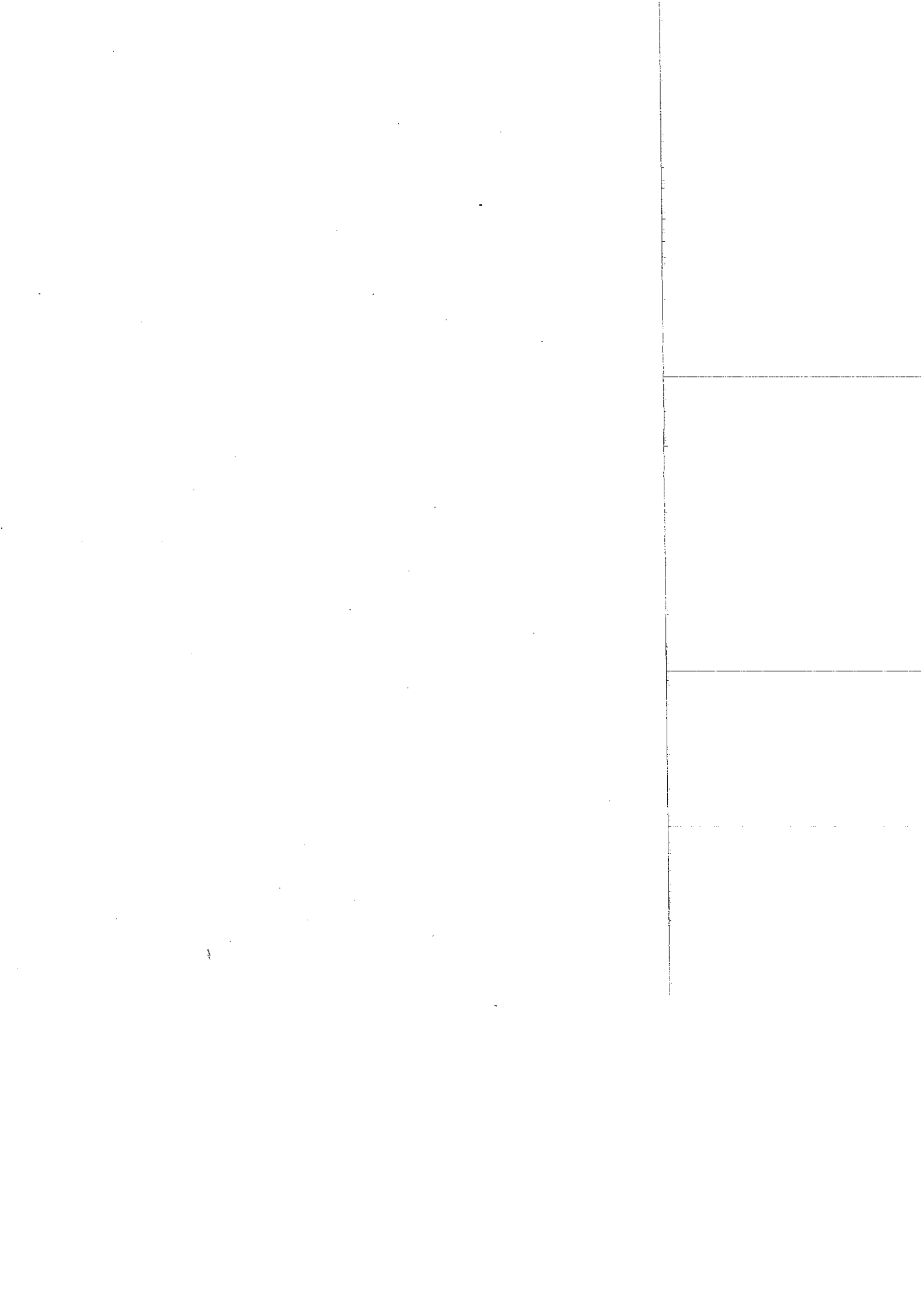
المؤلفان

الوحدة الاولى

ماهية المحاسبة الدولية

تتضمن هذه الوحدة النقاط التالية :

- أولا : تقديم
- ثانيا : أهم العوامل التي ساعدت على ظهور المحاسبة الدولية
- ثالثا : المقصود بالمحاسبة الدولية
- رابعا : المجالات الرئيسية محل الاهتمام فى المحاسبة الدولية
- خامسا : أهم التحديات أو المشاكل التي تواجه المحاسبة الدولية



ماهية المحاسبة الدولية

أولا : تقديم

ما من شك في أن المحاسبة كعلم ومهنة ونشاط خدمي معنية بتوفير المعلومات ذات الطابع المالي والتي يمكن الاعتماد عليها عند اتخاذ مختلف القرارات الاقتصادية . فهذه المعلومات يتم تقديمها من خلال مجموعة من التقارير المحاسبية والتي تمثل المخرجات النهائية للنظام المحاسبي والتي يمكن من خلالها رصد جميع الاحداث التي تأثرت بها الانشطة الاقتصادية لتلك الوحدات . ونظرا لكون العديد من الوحدات الاقتصادية أصبح جزءا كبيرا من أنشطتها ذات طابع دولي أو عالمي وذلك بسبب وجود الكثير من المعاملات المالية بين عدد من الدول في قارات مختلفة **Multinational Business Operations** فكان لزاما على المحاسبة كعلم ومهنة أن تطور من وسائلها وألياتها لكي تتوافق مع هذا المحور الجديد لكي يظل أدائها على المستوى المطلوب والمناسب لمستخدمي المعلومات المالية والمحاسبية ومتخذى القرارات الاقتصادية . إن عالمية الدور المحاسبي أصبح من المسلمات والبداهيات في عالم اليوم نظرا لعدم تقبل فكرة تأخر الدور المحاسبي عن مواكبة ما حدث من تغيرات على الساحة العالمية . و هذا يقودنا الى أن تخصص فرع من فروع علم المحاسبة يهتم بهذا الشأن (العالمية) أصبح أمرا واقعا فرضته الظروف البيئية التي تعمل فيها تلك الوحدات ، فضلا عن وجود حاجة ملحة لضرورة وجود معلومات مناسبة وملائمة لمستخدمي المعلومات العالمية والمحاسبية على المستوى الدولي أو العالمي .

ثانيا : أهم العوامل البنئية التي ساهمت في ظهور

المحاسبة الدولية

يمكن رصد مجموعة من العوامل التي ساعدت في هذا الشأن وذلك على النحو التالي :

(Choi & Muller , 1998) :

١ . عالمية التفكير Thinking Globally

إن انفتاح بلدان العالم على بعضها البعض والنظر الى هذا الكون على أنه قرية واحدة سمح بوجود واصل بين الثقافات المختلفة وزيادة حرمة التبادل التجاري بين دول لعالم المختلفة مما أدى الى تقارب الافكار والتوجهات بين شعوب تلك البلدان مما ترتب عليه أنتشار ما يعرف بالوحدات متعددة الجنسيات والتي تتطلب أطر محاسبية خاصة لمعالجة الجوانب المالية لانشطتها الاقتصادية مما ساعد على ظهور ما يعرف بالمحاسبة الدولية .

٢ . قابلية الاقتصاد المحلي للتكامل مع الاقتصاديات الاخرى

Vulnerability Economic

بين اقتصاديات معظم دول العالم أصبحت الان أكثر ارتباطا و اعتمادا على الاقتصاديات التي تعمل في خارج حدودها وأقل قدرة على إهمال تلك الاقتصاديات ، فعلى سبيل المثال اقتصاد الولايات المتحدة أصبح الان أكثر اعتمادا على الاقتصاديات الاخرى خارج الولايات المتحدة وحول العالم ، وعلى ذلك نجد أن معظم الوحدات الاقتصادية العملاقة لا يمكنه وضع خذ لها قصيرة أو طويلة الاجل

بدون الاخذ في الاعتبار بالقوة التنافسية للاقتصاديات التي تعمل خارج الحدود .

٣. انتشار أسواق المال العالمية
Global Capital Markets
إن انتشار أسواق المال العالمية أو الدولية أدى الى تداول أسهم العديد من الوحدات الاقتصادية في أسواق مال خارج حدود بلدان هذه الدول . فعلى سبيل المثال ومنذ أواخر ١٩٨٠ أصبح الجزء الاساسي من أسهم رأس مال شركتي الاتصالات والبتترول البريطانيتين يتم تداوله في أسواق متعددة حول العالم . ومما يدل على هذه الظاهرة أن معدل التداول اليومي في بورصة لندن لحقوق الملكية الدولية (العالمية) تقريبا يتساوى مع معدل التداول لحقوق الملكية المحلية حيث يبلغ كل واحد منهما حوالي ٢٥٠ مليون أسترليني يوميا .

٤. انتشار الوحدات الاقتصادية متعددة الجنسيات
Multinational Corporations

إن التوسع في تكوين الوحدات الاقتصادية العالمية أو الدولية ونموها بحجم متزايد وبأشكال مختلفة ساهم بشكل كبير في نقل التكنولوجيا وتداولها بين جميع بلدان العالم كما أن إنتاجها الكثيف أدى الى تخفيض تكاليف الإنتاج مما شجع الأفراد على شراء السلع والخدمات في جميع أنحاء العالم . فوجود تلك الوحدات أدى الى انتشار ونمو ظاهرة اندماج الوحدات الاقتصادية مع بعضها البعض جنبا بجنب مع ظاهر الاستحواذ أو السيطرة لبعض الوحدات على الأخرى مما شجع على وجود تبادل عالمي للمواد الخام شراءا وبيعها وكذلك الحال في صنع وخدمات أخرى مما كان له الدور الأكبر في

إنعاش عمليات الاستيراد و تصدير و الدفع نحو ابتكار قواعد
ومعايير للمحاسبة عن أنشط تلك الوحدات .

٥. ربحية المعاملات الدولية Profitable International

Operations

أظهرت التقارير المالية لمعظم الشركات العالمية ولسنوات عديدة أن
معاملاتها الدولية أكثر ربحية من معاملاتها المحلية. فقد أشارت
تلك التقارير إلى أن معظم الشركات الأمريكية في السنوات الأخيرة
تحقق في المتوسط عائد قدره ١٠ سننات في كل دولار من قيمة
المبيعات التي يتم تصديرها لأفارج وبتباع حول العالم

(OVERSEAS) وذلك إلى مقابل ٨ سننات لكل دولار بالنسبة
للمبيعات المحلية ، وذلك بدون قيام المحاسبة بلعب أي دور متحيز
في قياس ربحية هذه الاعمال .

٦. إمكانية تنمية القدرات والخبرات في مجال الإدارة الدولية

International Management Competence

هناك العديد من المراكز المتخصصة والتي يمكنها تقديم خدمات
تأهيل وإعداد للكوادر الإدارية في مجال العمل المالي ومنحهم المزيد
من الخبرات النوعية في الأنشطة والعمليات الدولية ، كما أن هناك
برامج جامعية متخصصة تقدم نفس الخدمات ، هذا أدى إلى زيادة
الخبرات في الإدارة الدولية والأنشطة العالمية و هذا بلا شك ساهم
بقدر كبير في تعزيز دور المحاسبة الدولية في هذا المجال .

The accounting Snag

٧. تأخر النظم المحاسبية

ربما لم تكن النظم المحاسبية والتقارير المالية مسابرة للتغيرات الاقتصادية العالمية والاتجاه نحو الاستثمارات الدولية وأسواق المال العالمية ، حيث اهتمت أكثر بالأنشطة المحلية . وعليه كان لزاما عليها أن تتجه نحو العالمية أو الدولية و الانطلاق لخارج الحدود المحلية . فالتعدد من العمليات يتم قياسها بمقاييس مختلفة في بلدان مختلفة لذا فقد تم الاتجاه نحو أعداد قوائم مالية موحدة بما فيها قائمة التدفقات النقدية وإعداد معلومات مرجحة عن الأنشطة الصناعية. وزيادة في تجاوز عيوب التقارير المالية المحلية أصبحت هذه التقارير ليست معنية فقط بترجمة المعلومات الواردة فيها الى لغات مختلفة وعملات متعددة بل أصبحت تعدل وترجم لكي تعكس الجوانب والإجراءات المختلفة للمعايير المحاسبية .

٨. عدم قابلية العائد والمؤشرات للمقارنة Non Comparable

Earning & Ratios في ظل وجود قوائم مالية معدة في ضوء قواعد ومعايير محاسبية دولية فإنه من الصعوبة بمكان مقارنة العوائد المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها وكذلك المؤشرات المالية المعدة من واقع هذه التقارير فيما بين دولة وأخرى وذلك لاختلاف السياسات والمعالجات المحاسبية ودرجة الحرية الاقتصادية. لذا فإنه أصبح من الضرورة بمكان ظهور ما يعرف بالمحاسبة الدولية لتجاوز هذا الموقف .

٩. الحاجة الى معايير دولية Need For International Standards

إذا كانت المحاسبة المالية بقواعدها وإجراءاتها لا تسنم . م مقابلة الاحتياجات الخاصة بوحدات الاعمال ذات الطابع الدولي أو العالمي وخاصة في محور نشاطها المالي ، فإن الحل المناسب

يمكن في ضرورة إصدار معايير للمحاسبة عن الأنشطة الدولية
تتسم بوجود توافق كبير حولها من معظم بلدان العالم. لهذا كانت
الخطوة الأولى هي الاتجاه لدى إعداد معايير للمحاسبة الدولية من
خلال لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC)

١٠ المحاسبة الادارية " الملائمة المقسودة "

Managerial Accounting "Relevance Lc.:"

إن استعراض أدبيات عاى المحاسبة الادارية والتكاليف من
حيث النظرية والتطبيق نجد أنه لم يطرأ عليهما تعديلات جوهرية
طيلة نصف قرن تقريبا ، وعبءة فإن القيم الحقيقية للتكلفة لم تكن
مقاسه بصورة ملائمة وهذا ، سبب في بعض الاحيان شيء من عدم
الكفاية الادارية . لذلك كان هناك حاجة ماسة لان تفقد المحاسبة
لادارية هذا الوضع غير الملائم وذلك بالاتجاه نحو الاستعانة
ببعض الأدوات التي يمكن استخدامها على النطاق الدولي مثل
مقياس الاستراتيجى للتكاليف ، تحليل الاداء الاستراتيجى للوحدات
المتعددة الجنسيات ، الرقابة بتقويم الاداء الاستراتيجى.... الخ

11. النطاق الدولي للمحاسبة Internationalization of accounting

تعرف المحاسبة بأنها عملية تحديد وقياس وتوصيل
المعلومات المالية لكى يتم استخدامها فى إصدار أحكام وقرارات
سليمة بواسطة مستخدمى هذه المعلومات ، وهذا يعنى أننا أمام
مجموعة من المعلومات تظهر فى تقارير مالية تُخدم كلاً من
الأغراض المحلية والدولية وهذا هو الدور الأساسى والرئيسى
للمحاسبة . ويشير الكثيرون الى أن هناك ثلاثة عوامل فاعلة فى
تحدىء الأدوار التي تنتجها المداسبة على النطاق الدولي هي :

• التخصصية ----- < Specialization

بمعنى أن للمحاسبة كمهنة معاهد من
كثير من بلدان العالم وخاصة في أمريكا وإنجلترا .

• الصيغة الدولية لبعض المشاكل الفنية محاسبيا

International Nature of Some Technical Accounting Problems

يتبلور هذا العامل في ما يلي :

١/٥ أن أنشطة وحدات الأعمال الدولية
Multinational والاستثمارات الخارجية بالإضافة إلى
أنشطة التجارة الدولية ، كل هذه العمليات تنطوي على
استخدام عملات أجنبية . وعليه فإن متابعة هذه العملية
ينتج عنه مشاكل ترجمة ناتجة عن اختلاف سعر الصرف
لهذه العملات وعلى ذلك فنحن نواجه مشكلة فنية واحدة
ناتجة عن عالمية العمل المحاسبى .

٢/٥ إن توحيد القوائم المالية للوحدات التابعة الأجنبيّة
Subsidiaries يمثل مشكلة محاسبية أخرى ، حيث
تختلف القواعد المحاسبية مثلا في الدول الأوروبية عن
الأميركية عند إعداد هذه القوائم .

٣/٥ يرتبط بالنقطة السابقة مشكلة التسويات الخاصة
بالمشتريات المتبادلة بين الشركة القابضة والتابعة وذلك
عند إعداد القوائم المالية الموحدة .

٤/٥ اختلاف مستويات الأسعار ومعدلات التضخم بين دول العالم بسبب مشكلة أخرى عند توحيد القوائم المالية مما يتطلب معه أبنار أساليب تفيد في التعامل مع هذه المشكلة ، فهل يتم استخدام أسلوب التعديل ثم الترجمة أم أسلوب الترجمة ثم التعديل قبل أتمام عملية التوحيد .

• الأحداث التاريخية Historical Antecedent

إن للمحاسبة جذور وعمق تاريخي بدءا من القرن الرابع والخامس الميلادي ومرورا بالقرن الثامن عشر وإلى الآن ، فالمحاسبة معاصرة لجميع الأحداث والمشاكل القديمة والحديثة .

ثالثا: المقصود بالمحاسبة الدولية

يرى (Choi & Muller , 1998) أن مفهوم المحاسبة الدولية يمكن تناوله من خلال التمييز بين ثلاثة عداخل هي :

أ- مدخل النظام الموحد Universal SYSTEM أو ما يطلق عليه world Accounting حيث يتم تحت هذا الإطار أو المفهوم النظر إلى المحاسبة الدولية على أنها نظام علمي يتم أذ ياره وتطبيقه في كل دول العالم ، حيث يتم تجميع عدد من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP) كتلك الموجودة في الولايات المتحدة ويتم تعميمها وتطبيقها بشكل موحد في كل دول العالم .

ب- مدخل العالمية أو الدولية International Accounting ويطلق عليه أيضا المدخل الوصفي أو

الاعلامى للمحاسبة الدولية Descriptive and Informative Approach

تحت هذا المفهوم كل المبادئ والاساليب والمعايير المحاسبية لكل دول العالم والتي تم التعرف عليها وبصفة عامة داخل كل دولة على حدة . هذا الشمول فى مضمون المحاسبة الدولية راجع الى أن الاختلاف بين الدول قد يكون مرجعة لاختلاف المناطق الجغرافية والعادات الاجتماعية والسياسية والركائز القانونية . لذا فوجب على المحاسبة الدولية أن تتضمن كل المبادئ المحاسبية المتعارف عليها بصفة عامة داخل كل دولة على حدة .

ت- مدخل المحاسبة عن الوحدات التابعة الخارجية Accounting for Foreign Subsidiaries ويركز

هذا المدخل للمحاسبة الدولية على الممارسات المحاسبية للشركة الام ووحداتها التابعة الخارجية ، فالأخذ فى الاعتبار بخصوصية كل دولة يمثل الركن الاساسى فى إعداد القوائم والتقارير المالية الدولية حيث يتم الاهتمام بعمليات الترجمة والتسوية للقوائم المالية الخاصة بالوحدات التابعة للشركة الام . وهنا يتم اعتماد مجموعات مختلفة من المبادئ المحاسبية لمواجهة العديد من المشاكل المحاسبية حسب خصائص كل دولة. ويرى (Zafar, 2002) أن المحاسبة الدولية يمكن تعريفها بأنها :

" أحد فروع علم المحاسبة والذي يهتم بالمعاملات والاحداث

العالمية أو الدولية والمقاربات بين المبادئ المحاسبية فى

عدد من الدول المختلفة بهدف إ داث التوافق والانسجام بين
المعايير المحاسبية على مستوى لعالم ، ككل وكذلك توفير
المعلومات اللازمة لإدارة ورقابة . معاملات المالية الدولية، كما
أنها تأخذ في الاعتبار التعارض ، لاختلاف الممكن حدوثه في
الاطر المفاهيمية لمختلف المعايير المحاسبية " .
ويرى الكاتب أن المحاسبة الدولية ، هي :

تلك المحاسبة التي تعنى بالانشطة الدولية للوحدات ذات المعاملات
المالية خارج

حدودها المحلية وذلك بهدف القياس والأصاح عن تلك الانشطة
من خلال مجموعة

من المعالجات والتسويات التي توفر مجموعة من المعاملات المالية
المناسبة واللازمة

عن هذه الانشطة ، فهي الد عاسبة التي تهتم بالآتي :

- أ- القياس والتقرير عن ائحة الوحدات متعددة الجنسيات
- ب- توفير المعلومات المحاسبية عن الاسواق المالية العالمية
- ت- أحداث التوازن والتناسق بين المعالجات المحاسبية وإعداد التقارير
المالية الموحدة أخذة في الاعتبار المتغيرات السياسية والتنظيمية
والهيكلية والمهنية

رابعاً : الإطار العام لمحتويات برنامج المحاسبة الدولية

تتفق العديد من المراجع الأجنبية والعربية على مجموعة من الموضوعات التي يجب أن يناقشها برنامج المحاسبة الدولية نذكر منها ما يلي :

١. المعاملات المالية بالعملة الأجنبية Foreign Currency Transaction

٢. ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية Foreign Currency Translation

٣. إدارة مخاطر عمليات التبادل الخارجى Foreign Exchange Risk

Management

٤. المعالجة الضريبية للمعاملات الخارجية Taxation of International

Operations

٥. توحيد القوائم المالية للوحدات التابعة الخارجية Consolidation of

Financial Statements of Foreign Subsidiaries and Affiliates

٦. اسعار التحويل فى الوحدات متعددة الجنسيات Multinational

Transfer Pricing

٧. متطلبات الإفصاح المقارن Comparative Disclosure

Requirement

خامساً : أهم التحديات التي تواجه المحاسبة الدولية

Challenges Facing International Accounting

إن أهم تحدى تواجهه المحاسبة الدولية يتمركز حول كون القوائم المالية للوحدات الاقتصادية ذات النشاط الدولى يتم إعدادها اعتماداً على استخدام

مجموعة من المعايير المحاسبية والتي تختلف من بلد لآخر ، هذا الامر
يسبب بعضا من المشاكل التي يمكن تلخيصها في المحاور التالية :

١. أن العمليات المالية والمحاسبية يتم قياسها والتقرير عنها بطرق
واساليب متنوعة في البلدان المختلفة وبالتالي فإن نتائج ومؤشرات
التحليل المالي المستخرجة من القوائم المالية المعدة في هذه
البلدان تصبح غير صالحة أو قابلة للمقارنة في هذه الحالة.

٢. أن الثقافة العامة وممارسات وحدات الاعمال ذات الطابع الدولي
تختلف بشكل ملموس وواضح فيما بين بلد وآخر . ففي بعض
البلدان مثل اليابان على سبيل المثال تمثل الديون الخارجية
المصدر الاساسي للتمويل في كثير من وحدات الاعمال لديها بينما
في بلد آخر مثل المملكة المتحدة يكون المصدر الاساسي للتمويل
هو حقوق ملكية أصحاب وحدة الاعمال وعليه يكون من الصعوبة
بمكان مقارنة معدل الديون الى حقوق الملكية للوحدات اليابانية
مع نظيرتها في المملكة المتحدة .

٣. هنالك بعض الاختلافات في مفهوم بعض المصطلحات المستخدمة
في المحاسبة حول العالم ففي بعض اللغات لا توجد مصطلحات
تعبير عن المفهوم الخاص ببند معينة ، هذا فضلا عن أنه في
بعض البلدان التي تتكلم لغة واحدة فإن نفس المصطلح قد يحمل
معاني متعددة ، فعلى سبيل المثال مصطلح " Turnover " لديه
معنى خاص جدا ومختلف في الولايات المتحدة الاميركية عنه في

المملكة المتحدة وذلك على الرغم من أن كلا البلدين لديهم نفس اللغة وهي الانجليزية .

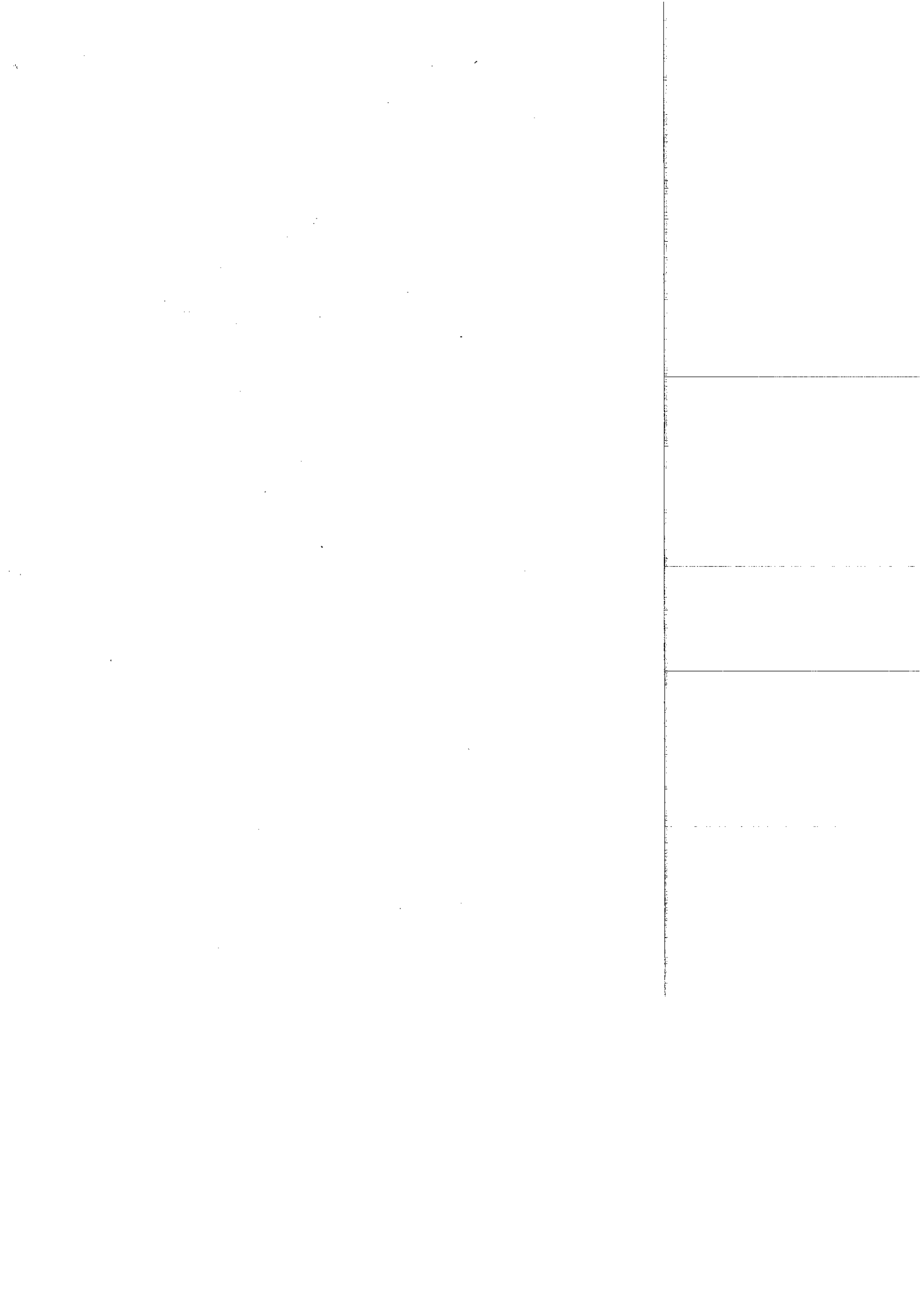
٤. أن وحدات الاعمال ذات النشاط الدولي حول العالم تفتقد الى وجود نظام معلومات دولي أيضا يكون قادر على تلبية إحتياجات إدارة هذه الوحدات من المعلومات المرتبطة بأنشطة التخطيط الاستراتيجي ، التخطيط قصير الاجل ، التنظيم ، الرقابة ، اتخاذ القرارات ، الاسواق العالمية و التوقعات الاقتصادية العالمية . إن إعداد هذا النظام والذي يلبي المتطلبات المتعددة للإدارة لكي تصبح قادرة على إدارة عملياتها الدولية حول العالم يمثل واحدا من أهم المعوقات والتحديات التي تواجه المحاسبة الدولية الان والذي يجب أن يؤخذ في الاعتبار . فوجود إختلافات في تطبيق المعايير المحاسبية بالاضافة الى الإختلافات في وحدات النقد وقوانين الضرائب والقيود المفروضة على حركة تداول العملات والتغيرات العامة في الاسعار ، كل ذلك يحتاج الى أن يؤخذ في الاعتبار إضافة الى عنصر عدم التأكد في أنشطة المعاملات الدولية وهذا يزيد من الحاجة الى نظام معلومات ذات صبغة دولية .



الوحدة الثانية

المحاسبة عن المعاملات المالية بعملات أجنبية

- تقديم
- المعاملات المالية بالعملات الأجنبية.
- المعالجة المحاسبية للمعاملات المالية بالعملات الأجنبية.



الوحدة الثانية

المحاسبة عن المعاملات المالية بعملات أجنبية

تقديم
إن بيئة الأعمال المعاصرة فرضت على العديد من الوحدات الاقتصادية ضرورة التعامل مع الأسواق الخارجية بيعاً وشراءً (تصديرًا / استيرادًا)، إضافة إلى نمو الاستثمارات في فروع تقع في دول مختلفة وعديدة وخصوصاً بعد انتشار الشركات التابعة التي تعمل في دول تختلف عن دولة الشركة الأم ووجود شركات عالمية متعددة الجنسيات تعمل في العديد من دول العالم. هذا المناخ ترتب عليه ظهور معاملات مالية واقتصادية تختلف العملة التي تمت بها عن عملة الدولة التي توجد فيها منشأة الأعمال التي يتم إثبات معاملاتها محاسبياً. حيث أن المعالجة المحاسبية تتطلب ضرورة إثبات هذه المعاملات بالعملة المحلية وهي غالباً ما تختلف عن العملة التي أنجزت بها هذه المعاملات أو الصفقات وبناءً عليه واجهت منشآت الأعمال التي تتم معاملاتها جزئياً أو كلياً بعملات أجنبية بعدد من المشاكل يمكن تصنيفها في مجموعتين هما:

- أ- المجموعة الأولى : مشاكل ناتجة عن التعبير المالي والمحاسبي للمعاملات بالعملات الأجنبية.
 - ب- المجموعة الثانية : مشاكل ناتجة عن إعداد القوائم المالية الموحدة للشركات الأم التي تمتلك عدداً من الشركات التابعة يتم إعداد قوائمها المالية بأكثر من عملة نظراً لاختلاف دولة النشاط وهو ما يعرف بمشاكل ترجمة القوائم المالية للشركات التابعة التي تعد قوائمها المالية بعملات أجنبية تختلف عن عملة الشركة الأم.
- وسيتيم في هذا الوحدة تناول المعالجة المحاسبية للمجموعة الأولى من هذه المشاكل على أن يتم في الوحدة التالية التعامل مع المعالجة المحاسبية للمجموعة الثانية.

أولاً : المعاملات بالعملات الأجنبية

(1) مفاهيم عامة :

١/١ مفهوم المعاملات المالية بالعملات الأجنبية

Foreign Currency Transactions

يقصد بالمعاملات المالية بصفة عامة أي تبادل تجاري بين طرفين يمكن التعبير عنه في شكل مالي وعادة ما يكون الطرفان منشأتي أعمال يتم بينهما عمليات بيع أو شراء أو اقتراض أو تبادل أصول ... إلخ ، أما المعاملات بالعملات الأجنبية فيشير البعض (عاشور، ١٩٩٥) إلى أنها صفقات تنتج عن تعاقدات مع أطراف أجنبية ، يتم تحصيل أو سداد قيمتها بعملة أجنبية. والعملة الأجنبية هي أي عملة بخلاف تلك المستخدمة في ممارسة

النشاط الاقتصادي في بلد الموطن الأصلي. فمن المعروف أن العملة المستخدمة في النشاط الاقتصادي المصري هي الجنيه المصري وهي أمريكا الدولار الأمريكي وفي الأردن الدينار الأردني وهكذا ، إذن فمن المؤكد أن أي عمليات يتم تبادلها بعملة غير الجنيه المصري فتصبح عمليات أجنبية عند إثباتها لدى منشآت الأعمال المصرية وكذلك منشآت الأعمال الأمريكية تصبح جميع العمليات التي يتم تبادلها بعملة غير الدولار الأمريكي تصبح عمليات أجنبية وهكذا.

وفي العموم يتم تقسيم المعاملات بعملة ، أجنبية إلى مجموعتين رئيسيتين هما :

- ١/١/١ معاملات تنشأ وتنتهي أي يتم التسوية النقدية لها خلال فترة محاسبية واحدة.
٢/١/١ معاملات تنشأ ولكن لا يتم التسوية النقدية لها خلال نفس الفترة المحاسبية وإنما يمتد الأثر المالي لها لفترة محاسبية تالية.

٢/١ أسعار الصرف Exchange Rates

يُقصد بسعر الصرف أو سعر التحويل قيمة المقابلة من العملة المحلية لوحد واحد من العملة الأجنبية وذلك في لحظة زمنية محددة. وهنا يتم التأكيد على أن هذه القيمة ليست ثابتة وإنما متحركة حيث يمكن أن تتغير بتغير اللحظة الزمنية التي يتم فيها القياس.

ويتم تقدير هذه القيمة بواحد من أسلوبين هما :

أ - الأسلوب المباشر ⇨ وفيه يتم التقرير عن سعر صرف العملة الأجنبية بنفس طريقة التقرير عن أسعار السلع والخدمات ، حيث يتم تحديد قيمة العملة الأجنبية بعدد معين من وحدات العملة المحلية ، ففي مصر مثلا يكون تحديد أسعار العملات الأجنبية طبقاً لهذا الأسلوب على النحو التالي :

الدولار : يعادل ٥.٩٦ جنيه مصري

اليورو : يعادل ٨.٥٠ جنيه مصري

ريال سعودي : ١.٥٩ جنيه مصري . وهكذا

ب - الأسلوب غير المباشر ⇨ وهنا يتم التقرير عن العملة المحلية بما يعادلها من وحدات العملة الأجنبية - أي أن العملة المحلية يُعبّر عنها بوحدة كاملة. ففي المثال السابق وباستخدام هذا الأسلوب يتم التبر عن سعر التحويل كما يلي :-

الجنيه المصري ⇨ ٠.١٦٧ دولار أمريكي

الجنيه المصري ⇨ ٠.١١٦ يورو

~ ~ ~

والجنيه المصري بـ ٠.٦٢٥ ريال سعودي وهكذا
ويأخذ سعر الصرف عدداً من الأشكال يمكن عرض أهمها في الآتي (أبو
نصار، ٢٠٠٧) :-

- ١/٢/١ سعر الصرف الفوري ⇔ **Spot Exchange Rate**
وهو سعر الصرف الذي يُستخدم في تنفيذ عملية تبادل تتم في لحظة تنفيذ الصفقة وفي الحال.
- ٢/٢/١ سعر الصرف الجاري ⇔ **Current Exchange Rate**
ويمثل سعر الصرف السائد في وقت إعداد القوائم المالية للمنشأة الأعمال.
- ٣/٢/١ سعر الصرف التاريخي ⇔ **Historical Exchange Rate**
ويمثل سعر الصرف الذي كان سائداً بتاريخ سابق وقت حدوث معاملة ما في فترة زمنية ماضية.
- ٤/٢/١ سعر الصرف المستقبلي (الأجل) ⇔ **Rate Forward Exchange**
ويمثل سعر الصرف الذي يجري الاتفاق عليه الآن لتنفيذ عملية تبادل عمالات أجنبية في المستقبل سواء كان بيعاً أو شراءً لهذه العملات الأجنبية أي يتم الآن تحديد سعر الصرف الذي سيتم على أساسه استلام أو تسليم العملة في المستقبل. وفي العادة يكون سعر الصرف الأجل أكبر أو أقل من سعر الصرف الفوري وبالتالي يظهر لدينا ما يسمى بالعلوة **Premium** أو الخصم **Discount** وسيتم توضيح ذلك في أجزاء قادمة.
- ٣/١ العملة الأجنبية ⇔ **Foreign Currency**
ويُقصد بالعملة الأجنبية أي عملة تستخدم بخلاف عملة التقرير للمنشأة ويقصد بعملية التقرير **Reporting Currency** هي العملة التي تستخدم في إثبات جميع معاملات المنشأة في دفاترها. فمن المعلوم أن حسابات أي منشأة أعمال وقوائمها المالية يتم إعدادها من خلال استخدام عملة واحدة فقط هي ما يُعرف بعملية التقرير ويُحدد عملة التقرير في العادة بناء على العملة الوظيفية للمنشأة **Functional Currency** وهي عملة الدولة التي تعمل فيها المنشأة.

ثانياً: المعالجة المحاسبية للمعاملات بالعملة الأجنبية

إن تناول المجموعة الأولى من مشاكل التعبير المحاسبي للمعاملات بالعملة الأجنبية يحتم علينا ضرورة التعامل مع عدد من المواقف على النحو التالي :

الموقف الأول : ثبات سعر العملة من وقت نشوء المعاملة حتى وقت تسويتها نقداً.

أشار المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢١ إلى أن إثبات المعاملات الأجنبية لدى أي منشأة يكون باستخدام عملة التقرير و في الغالب العملة الوظيفية للمنشأة ويتم ذلك عن طريق ضرب قيمة المعاملة بالعملة الأجنبية في سعر الصرف السائد وقت تنفيذ المعاملة.

مثال :

في ١/٧/٢٠١١ تعاقدت إحدى الشركات المصرية مع إحدى الشركات الفرنسية على استيراد بضاعة بمبلغ ٢٠٠٠٠ يورو وقد كان سعر الصرف في ذلك التاريخ هو (١) يورو = ٨.١٠ جنيه وقد تم التوريد واستلام في ١٥/٨/٢٠١١، وقامت الشركة المصرية بالسداد النقدي في تاريخ الاستلام بشياً مسحوب على البنك - فإذا علمت أن سعر الصرف لم يتغير في تاريخ السداد.

المطلوب : المعالجة المحاسبية في دفتر الشركة المصرية.

الإجابة

من الملاحظ ثبات سعر الصرف لليورو في مقابل الجنيه المصري فيما بين تاريخ التعاقد وتاريخ السداد وبناء عليه فإن تظهر لنا في هذه الحالة أية فروق أسعار تتطلب معالجة خاصة لها.

تاريخ	بوسان	عملات أجنبية	دالان	مدين
٢٠١١/٧/١	م/ح/ اعتمادات مستندية لشراء بضائع	٢٠٠٠٠ يورو	١٦٢٠٠٠	١٦٢٠٠٠
	إلى ح/ موردين بالخارج			
	فد/ اعتماد مستندي لشراء بضائع من الخارج			
	٢٠٠٠ يورو × ٨.١٠ = ١٦٢٠٠٠ جنيه			

٢٠١١/٨/١٥	من ح/ المشتريات الخارجية إلى ح/ اعتمادات مستنديه لشراء بضائع	٢٠٠٠٠ لورو	١٩٢٠٠٠
٢٠١١/٨/١٥	استلام البضاعة المستوردة من ح/ موردين بالخارج إلى ح/ بنك عملات أجنبية سداد قيمة المشتريات الخارجية	٢٠٠٠٠ لورو	١٩٢٠٠٠

الموقف الثاني ⇨ اختلاف سعر الصرف وقت التسوية النقدية للمعاملة عن سعر الصرف وقت إنشاء أو التعاقد على المعاملة.

في هذا الموقف تواجه منشأة الأعمال مشكلة المعالجة المحاسبية للفروق في أسعار صرف العملة والنتيجة عن اختلاف السعر وقت التعاقد عن السعر وقت التسوية النقدية. وهنا تتوقف المعالجة المحاسبية لفروق أسعار الصرف على اختيار منشأة الأعمال لأحد المدخلين التاليين :-

الأول ⇨ مدخل وحدة المعاملة. الثاني ⇨ مدخل ازدواجية المعاملة.

الأول ⇨ مدخل وحدة المعاملة One transaction perspective

- وينظر هذا المدخل إلى المعاملة المالية أيا كان نوعها على أنها وحدة واحدة من وقت التعاقد حتى التسوية النقدية لها لأن المعاملة لا تكون منتهية إلا بعد إتمام عملية السداد أو التحصيل النقدي. وعليه فإن أي فروق تنتج عن التغييرات في أسعار صرف العملات النقدية تعالج على أنها تسويات "تعديل" للمراكز الرئيسية للمعاملة المالية أي الحسابات التي استخدمت في إثبات هذه المعاملة في الدفاتر. وبالتالي لا تظهر فروق الأسعار في حسابات خاصة بها ولكن تظل مستترة في الحسابات الرئيسية للمعاملة.

• وتوضح هذه المعالجة نستعرض الأمثلة التالية :

مثال (1) : في المثال السابق بفرض أن سعر صرف في ٢٠١١/٨/١٥ أصبح ١ يورو = ٨ ج

الإجابة

(1) يُلاحظ في هذا المثال انخفاض سعر الصرف لليورو مقابل الجنيه المصري أي ١ يورو = ٨ جنيه فقط مما ترتب عليه حدوث انخفاض في قيمة المعاملة التجارية بمبلغ ٢٠٠٠٠ يورو $= ٠.١ \times ٢٠٠٠٠$ ج. ب.

تاريخ	بيان	عملة أجنبية	دائن	مدين
٢٠١١/٧/١	من ح/ اعداد مستندية لشراء بضائع إلى ح/ موردين بالخارج فتح لاقساط المستندي والتعاقد ٢٠٠٠٠ يورو $\times ٨.١٠ = ١٦٢٠٠٠$ جنيه	٢٠٠٠٠ يورو	١٦٢٠٠٠	١٦٢٠٠٠
٢٠١١/٨/١٥	من منكوريين			
الاستلام والتسوية	ح/ المشترون بالخارجية ٨×٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠ يورو		١٦٠٠٠٠
٨.١٠×٢٠٠٠٠	ح/ موردين بالخارج ٠.١×٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠ يورو		٢٠٠٠
	إلى ح/ اعدادات مستندية لشراء بضائع		١٦٢٠٠٠	
٢٠١١/٨/١٥	من ح/ موردين بالخارج (٨×٢٠٠٠٠)	٢٠٠٠٠ يورو		١٦٠٠٠٠
السداد	إلى ح/ بنسك عملات أجنبية (٨×٢٠٠٠٠)	٢٠٠٠٠ يورو	١٦٠٠٠٠	

(٢) إن المعاملة المالية من نوع العمليات التي تبدأ وتنتهي في نفس الفترة المحاسبية وهو

ما يطلق عليه باسم "الصفقات المنتهية"

(٣) أن الحسابات الرئيسية للمعاملة التجارية تأثرت بالانخفاض حيث تم تخفيض حساب موردين بالخارج وإثبات المشتريات بسعر الصرف الجديد بعد الانخفاض.

مثال (2) :

في المثال السابق بفرض أن سعر صرف اليورو في مقابل الجنيه المصري أصبح (١) يورو = ٨.٥٠ جنيه مصري. المطلوب إعادة حل المثال السابق.

الإجابة:

يلاحظ في هذا المثال:

(١) ارتفاع سعر صرف اليورو في مقابل الجنيه المصري بما يعادل ٠.٤ لكل واحد يورو ، مما يترتب عليه ضرورة حدوث زيادة في قيمة المعاملة التجارية بمبلغ ٢٠٠٠٠ يورو $\times ٠.٤ = ٨٠٠٠٠$ جنيه.

تاريخ	بيان	عملة أجنبية	دائن	مدين
٢٠١١/٧/١	من ح/ اعتمادات مستندية لشراء بضائع	٢٠٠٠٠		١٦٢٠٠٠
	إلى ح/ موردين بالخارج	يورو	١٦٢٠٠٠	
	$٢٠٠٠٠ \times ٨.١٠ = ١٦٢٠٠٠$ جنيه			
٢٠١٠/٨/١٥	من ح/ المشتريات الخارجية	٢٠٠٠٠		١٧٠٠٠٠
	إلى مذكورين			
عند الاستلام	ح/ اعتمادات مستندية لشراء بضائع	٢٠٠٠٠	١٦٢٠٠٠	
	٨.١٠×٢٠٠٠٠	يورو		
	ح/ موردين بالخارج	٢٠٠٠٠	٨٠٠٠	
	٠.٤٠×٢٠٠٠٠	يورو		

تاريخ	ببوسان	عملة اجنبية	دائن	مدين
٢٠١٠/٨/١٥	من هـ/ ردين بالخارج			١٧٠٠٠٠
السداد النقدي	إلى هـ/ بنك عمّلات اجنبية ٨.٥٠×٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠ يورو	١٧٠٠٠٠	

(٢) الحسابات الرئيسية للمعاملة التجارية تزداد بالزيادة حيث تم زيادة حساب موردين بالخارج وإثبات المشتريات الخارجية بسعر الصرف الجديد بعد الزيادة.

بدلاً من استخدام ح/ المشتريات الخارجية ذلك في حالة استخدام طريقة الجرد المستمر بدلاً من طريقة الجرد الدوري.

في بعض الحالات قد تقوم إحدى نشآت الأعمال بالتعاقد على معاملة مالية أو تجارية في فترة محاسبية ما ولكن تتم التسوية النقدية لهذه المعاملة في فترة محاسبية تالية. هذا النوع من المعاملات يطلق عليه مسد الصفقات الممتدة وفي مثل هذا النوع من المعاملات فإن المعالجة المحاسبية تتطلب وجود تسويات لفروق أسعار الصرف في توقيتين هما :-

أ - نهاية السنة المالية للفترة التي تم فيها التعاقد.

ب - تاريخ التسوية النقدية للمعاملة في الفترة المحاسبية التالية.

ويمكن بيان تلك الحالة في المثال الذي :

مثال (٣) :

في ٢٠١١/١١/١ تعاقدت الشركة المصرية للتجارة على شراء بضاعة من إحدى الشركات الإنجليزية بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه إسترليني وبالأجل وعلى أن يتم السداد بعد ٦ أشهر. فإذا علمت أن :-

- (١) السنة المالية للشركة تنتهي في ٣١ / ١٠ من كل عام.
- (٢) أن البضاعة تم استلامها وسداد قيمتها في السنة التالية.
- (٣) إن أسعار صرف الجنيه الإسترليني تقابل الجنيه المصري كانت على النحو التالي :-

٢٠١١/١١/١ جنيه إسترليني = ١٠.٤٠ جنيه مصري

٢٠١١/١٢/٣١ جنيه إسترليني = ١٠.٦ جنيه مصري

٢٠١٢/٥/١ جنيه إسترليني = ١٠.٤٠ جنيه مصري
 المطلوب: المعالجة المحاسبية وذلك باستخدام مدخل وحدة المعاملة.

الإجابة

يلاحظ ما يلي :

(١) أن المعاملة الموجودة في المثال من نوع المعاملات الممتدة أو المستمرة والتي سيستمر العمل فيها إلى ما بعد تاريخ نهاية السنة المالية.

تاريخ	بيان	عملة أجنبية	دالن	مدين
٢٠١١/١١/١	من ح/ اعتمادات مستنديه لشراء بضائع إلى ح/ موردين بالخارج ١٠.٥ × £ ١٠.٠٠٠ = ١٠٥.٠٠٠ جنيه	£ ١٠.٠٠٠	١٠٥.٠٠٠	١٠٥.٠٠٠
٢٠١١/١٢/٣١	من ح/ اعتمادات مستنديه لشراء بضائع إلى ح/ موردين بالخارج تسوية حسابات المعاملة التجارية بمقدار الزيادة في سعر الصرف في نهاية السنة المالية ١٠.٠ × £ ١٠.٠٠٠ = ١٠٠.٠٠٠ جنيه	٠.١ × £ ١٠.٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
٢٠١٢/٥/١	من ح/ موردين بالخارج إلى ح/ اعتمادات مستنديه لشراء بضائع تسوية حسابات المعاملة التجارية بمقدار النقص في سعر الصرف في تاريخ التسوية النقدية (١٠.٦٠ - ١٠.٤٠) × ١٠.٠٠٠	٠.٢ × ١٠.٠٠٠	٢.٠٠٠	٢.٠٠٠

تاريخ	بيان	عملة أجنبية	دائن	مدين
٢٠١٢/٥/١	من هـ/ المشتريات الخارجية	£١٠٠٠٠		١٠٤٠٠٠
استلام البضاعة	إلى هـ/ اعتمادات مستنديه لشراء بضائع		١٠٤٠٠٠	
٢٠١١/٥/١	من هـ/ الموردين بالخارج			١٠٤٠٠٠
السداد التقدي	إلى هـ/ بنك عملات أجنبية سداد المستحق للموردين		١٠٤٠٠٠	

(٢) أن هناك تسويتان لإثبات التدة الحادث في سعر صرف الجنيه الإسترليني. الأولى لإثبات الزيادة في سعر الصرف في ٢٠١١/١٢/٣١ والثانية لإثبات النقص الذي حدث في سعر صرف الجنيه لإسترليني في ٢٠١٢/٥/١ .

(٣) أن قائمة الدخل في ٢٠١١ /١٢/٣١ لم تتأثر بالتغيرات التي حدثت في سعر الصرف في ٢٠١١/١٢/٣١ وذلك لأن جميع حسابات المعاملة التجارية حسابات تظهر في قائمة المركز المالي فقط.

مثال (٤) :

المعاملة المحاسبية في المال السابق يمكن أن تختلف بعض الشيء وذلك في حالة الاتفاق على استلام البضاعة قبل نهاية السنة المالية مع عدم تغير باقي الشروط. فمثلا بالفترض أن الاتفاق نص على أن يتم تسليم البضاعة في 2011/١٢/١٥ وقد كان سعر الصرف في هذا التاريخ ١٠.٥٣ جنيه لكل جنيه إسترليني.

المطلوب: المعاملة المحاسبية في هذه الحالة.

الإجابة

تاريخ	بيان	عملة أجنبية	دائن	مدين
2011 / ١١ / ١	من هـ/ اعتمادات مستنديه لشراء بضائع	£١٠٠٠٠		١٠٥٠٠٠
التعاقد وفتح الاعتماد	إلى هـ/ موردين بالخارج		١٠٥٠٠٠	
	١٠٥٠٠٠ = ١٠.٥ × £١٠٠٠٠ جنيه			

تاريخ	بيان	عملة أجنبية	دائن	مدين
2011/12/10	من هـ/ اعتمادات مستنديه لشراء بضائع إلى هـ/ موردين بالخارج	0.03 x 10000 (10.5-10.53)	300	300
2011/12/10	من هـ/ المشتريات الخارجية إلى هـ/ اعتمادات مستنديه لشراء بضائع 105300 = 10.53 x 10000 جنيهه	1.53 x 10000	105300	105300
2011/12/31	من هـ/ المشتريات الخارجية إلى هـ/ موردين بالخارج	0.07 x 10000 (10.53-10.60)	700	700
2011/12/31	من هـ/ ملخص النخل إلى هـ/ المشتريات الخارجية		106000	106000
2012/0/1	من هـ/ موردين بالخارج إلى هـ/ الأرباح المحتجزة (10.40 - 10.60) x 10000	0.2 x 10000	2000	2000
2012/0/1	من هـ/ موردين بالخارج إلى هـ/ البنك صلات أجنبية (2000 - 700 + 300 + 105000)		106000	106000

والحظ من المثال السابق ما يلي :

(1) أن هناك ثلاثة تسويات تم إجراؤها لإثبات التغييرات في سعر الصرف في
2011/12/10 ، 2011/12/31 ، 2012/0/1 وهي تواريخ استلام البضاعة ، نهاية
السنة المالية ، السداد النقدي.

(٢) أن هناك قيد إقفال لـ ح/ المشتريات الخارجية في ح/ ملخص الدخل في نهاية السنة المالية وذلك باعتباره أحد الحسابات المؤقتة والمؤثرة على احتساب نتيجة المتاجرة.

(٣) في تاريخ التسوية النقدية حدث انخفاض في سعر صرف الجنيه الإسترليني وبالتالي يتطلب الأمر تعديل الحسابات الرئوسية للمعاملة ولكن نظراً لأن ح/ المشتريات الخارجية قد تم إقفاله في نهاية السنة المالية (٢٠١٠) فقد تم استبداله بح/ الأرباح المحتجزة للتعبير عن هذا الانخفاض الذي يمثل في ذات الوقت انخفاض في قيمة العبء المالي أو الالتزام المالي والذي يقابله ح/ موردين .

مثال (٥) :

هناك بعض المعاملات التي ترتبط بالكامل بحسابات قائمة المركز المالي وجميعها تتركز في عمليات شراء أصول ثابتة ، فيفرض أن في المثال السابق تم شراء أصول ثابتة بدلاً من البضاعة وأن تكاليف تركيب هذه الأصول بلغت ١٠٠٠٠ جنيه مصري وأن هذه الأصول تم استخدامها في النشاط ابتداء من 2012/1/1 وأن معدل الإهلاك لها المعتمد ١٠% .

المطلوب : المعالجة المحاسبية في هذه الحالة حسب مدخل وحدة المعاملة.

الإجابة

تاريخ	بيان	عملات أجنبية	دائن	مدين
2011/11/1	من ح/ اعتمادات مستنديه لشراء أصول إلى ح/ موردين بالخارج $10000 \times 1.05 = 10500$ جنيه	£10000	10500	10500
2011/12/10	من ح/ اعتمادات مستنديه لشراء أصول إلى ح/ موردين بالخارج $(1.05 - 1.03) \times 1000 = 20$ 10520	£10000	300	300
2011/12/10	من ح/ الأصول الثابتة إلى ح/ اعتمادات مستنديه لشراء أصول	£10000	10520	10520

تاريخ	بيان	صلاات أجنبية	دائن	مدين
2011/12/10	من ح/ الأصول الثابتة إلى ح/ بنك عملة محلية		10000	10000
2011/12/31	من ح/ الأصول الثابتة إلى ح/ موردين بالخارج (10.60 - 10.52)	0.07 x 10000	700	700
2012/3/31	من ح/ مصروف إهلاك أصول ثابتة إلى ح/ مخصص إهلاك أصول ثابتة $2900 = \frac{3}{12} \times 10\% \times 116000$ جنيه		2900	2900
2012/5/1	من ح/ موردين بالخارج إلى ح/ الأصول الثابتة (10.60 - 10.60) x 10000	0.2 x 10000	2000	2000
2012/5/1	من ح/ موردين بالخارج إلى ح/ بنك عملة أجنبية	10.6 x 10000	106000	106000
2012/5/1	من ح/ مخصص ص إهلاك أصول ثابتة إلى ح/ الأرباح المحتجزة $50 = \frac{3}{12} \times 10\% \times 2000$ جنيه		50	50

الخلاصة :

- (١) أنه طبقاً لمدخل وحدة المعاملات فيتم النظر إلى المعاملة المالية أو التجارية على أنهما وحدة واحدة متكاملة (عامة واحدة) لا يتم فيهما الفصل بين مرحلة التعاقد ومرحلة التسوية النقدية حيث أن المعاملة لا تكتمل إلا بعد التسوية النقدية لها وإن كان هذا لا يمنع أن لكل مرحلة ما مما معالجة محاسبية خاصة بها.
- (٢) بالنسبة للمعاملات التي تبدأ وتنتهي خلال فترة محاسبية واحدة فإن تسوية فروق سعر الصرف تتم مرة واحدة في تاريخ التسوية النقدية إلا إذا تم استلام البضاعة أو الأصل قبل تاريخ التسوية النقدية يتم إضافة تسوية أخرى في هذا التاريخ.
- (٣) بالنسبة للمعاملات التي تمتد لفترة محاسبية تالية لفترة التعاقد ، بمعنى أن التعاقد تم في فترة محاسبية، والسداد أو الأصيل النقدي سيتم في فترة محاسبية تالية فإن تسويات فروق العملة تكون في الأبيات التالية:

أ - تسوية فروق عملة في نهاية السنة المالية للفترة الأولى (فترة التعاقد).

ب - تسوية فروق عملة في تاريخ استلام البضاعة أو الأصل.

ج - تسوية فروق عملة في تاريخ التسوية النقدية للمعاملة.

ثانياً: مدخل ازدواجية المعاملة : Two transaction perspective

وفقاً لهذا المدخل يتم التمييز بين اقعتي التعاقد أو نشأة المعاملة المالية أو التجارية وواقعة السداد أو التحصيل النقدي للمعاملة المالية أو التجارية. فهاتان واقعتان مستقلتان عن بعضهما البعض على الرغم من الترابط الواضح بينهما على اعتبار أن الأولى سبب للثانية والثانية نتاج الأولى. ويعتمد هذا المدخل على مبدأ ضرورة الاعتراف بوجود مكاسب أو خسائر تنتج عن حدوث تغيرات في أسعار الصرف للمعاملات الأجنبية بين واقعتي النشوء والتسديد أو التحصيل النقدي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية المنشورة وبيان أثرها على نتائج أعمال منشأة الأعمال.

ويمكن توضيح الفكرة الأساسية لهذا المدخل من خلال التعرض للأمثلة التالية:-

مثال (١) : مبيعات خارجية (تصدير) بعملة أجنبية" معاملة منتهية :

في ١٥/٨/٢٠١١ قامت الشركة المصرية للتجارة ببيع بضاعة إلى الشركة الكويتية بمبلغ ٢٠٠٠٠ دينار كويتي ، وقد تم الاتفاق على تحصيل قيمة المبيعات من الشركة الكويتية في ١٤/٩/٢٠١١ وبالدينار الكويتي. وقد كانت أسعار صرف الدينار الكويتي مقابل الجنيه المصري كما يلي:-

٢٠ جنيه مصري

2011/8/١٥

٢٠.٦ جنيه مصري

2011/9/١٤

المطلوب :

- (١) المعالجة المحاسبية في دفاتر الشركة المصرية طبقاً لمدخل ازدواجية المعاملات.
- (٢) بيان الأثر على القوائم المالية المعدة في عام 2011 .

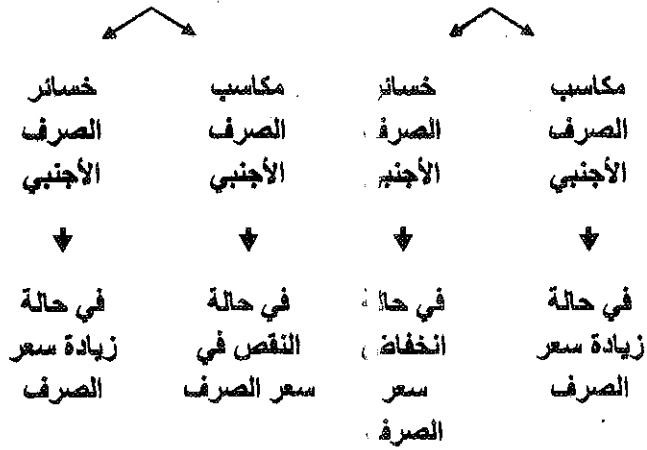
الإجابة

ملاحظات :

- (١) العملية السابقة تنتمي إلى المعاملات التجارية المنتهية حيث أنها بدأت في عام 2011 وتنتهي في عام 2011 أيضاً.
- (٢) طبقاً لهذه الطريقة يتم الاعتراف بالتغيرات في أسعار الصرف باستخدام حسابي مكاسب من عمليات صرف أجنبي وخسائر عن عمليات صرف أجنبي أو استخدام حساب واحد يسمى ح/ مكاسب أو خسائر الصرف الأجنبي يكون منفيًا في حالة وجود خسائر والعكس صحيح يكون دائمًا في حالة وجود مكاسب.
- (٣) هنا يجب التركيز لتحديد المكاسب أو الخسائر بشكل دقيق على النحو التالي :-

عمليات الشراء

عمليات البيع



(1) المعالجة المحاسبية :

تاريخ	بيان	عملة أجنبية	دائن	مدين
2011/8/10	من ح/ عملاء بالخارج	٢٠٠٠٠ دينار		٤٠٠٠٠٠
عند التعاقد	إلى ح/ المبيعات الخارجية ج ٢٠ × ٢٠٠٠٠		٤٠٠٠٠٠	
2011/9/14	من ح/ عملاء بالخارج	٠.٦ × ٢٠٠٠٠		١٢٠٠٠
تسوية الزيادة في سعر الصرف	إلى ح/ مكاسب مصرف أجنبي (٢٠.٠ - ٢٠.٦) × ٢٠٠٠٠		١٢٠٠٠	
2011/9/14	من ح/ بنك عمليات أجنبية	٢٠.٦ × ٢٠٠٠٠		٤١٢٠٠٠
تحصيل قيمة المبيعات	إلى ح/ عملاء بالخارج ٢٠.٦ × ٢٠٠٠٠		٤١٢٠٠٠	

٢٠١٠/١٢/٣١	من مذكورين			
الإقفال	ح/ المبيعات الخارجية			٤٠٠٠٠٠
	ح/ مكاسب الصرف الأجنبي			١٢٠٠٠
	إلى ح/ ملخص الدخل		٤١٢٠٠٠	

(2) الأثر على القوائم المالية :

أ - قائمة الدخل عن السنة المنتهية في 2011/١٢/٣١

الإيرادات

مبيعات خارجية	٤٠٠٠٠٠
مكاسب صرف أجنبي	١٢٠٠٠

ب - قائمة المركز المالي 2011/١٢/٣١

الأصول

أصول متداولة	
بنك صلات أجنبية	٤١٢٠٠٠

مثال (2) : مبيعات خارجية (تصدير) " بعملة أجنبية " معاملة ممتدة :

يفرض في المثال السابق أن تحصليل قيمة البضاعة اتفق على أن يكون في 2012/٢/١٤ وبنفس سعر الصرف السابق وأن سعر الصرف في 2011/١٢/٣١ كان ١٩,٨ جنيه لكل دينار كويتي.

المطلوب : (1) المعالجة المحاسبية.

(٢) بيان الأثر على القوائم المالية في نهاية 2011.

الإجابة

يلاحظ أن العملية الحالية تنتمي إلى المعاملات التجارية غير المنتهية أو الممتدة حيث أنها بدأت في عام ٢٠١٠ ومستمرة في عام ٢٠١١.

(1) المعالجة المحاسبية :

تاريخ	بيان	عملة اجنبية	دالن	ملدين
2011/8/10	من هـ عملاء بالخارج			400000
عند التعاقد	إلى هـ المبيعات الخارجية	ج 20x20000	400000	
2011/12/31	من هـ خصائر الصرف الأجنبي	0.2 x 20000		4000
تسوية التفاضل في سعر الصرف	إلى هـ عملاء بالخارج		4000	
	(19.8 - 20.0) x 20000			
2011/12/31	من هـ المبيعات الخارجية			400000
الإفصال	إلى هـ ملخص الدخل		400000	
	من هـ ملخص الدخل			4000
	إلى هـ خصائر الصرف الأجنبي		4000	
2012/2/14	من هـ عملاء بالخارج	0.8 x 20000		16000
تسوية الزيادة في سعر الصرف	إلى هـ مكاسب الصرف الأجنبي		16000	
	(19.8 - 20.6) x 20000			
2012/2/14	من هـ بنك عملاء اجنبية			412000
تحصيل المستحق نقداً	إلى هـ عملاء بالخارج		412000	
	(16000 + 40000 - 40000)			

(٢) الأثر على القوائم المالية : أ- قائمة الدخل عن عام 2011:

الإيرادات	المصروفات
المبيعات الخارجية	خصائر الصرف الأجنبي
400.000 جنيه	4000 جنيه

ب- قائمة المركز المالي في 2011/12/31 :

الأصول	
أصول متداولة	
عملاء بالخارج	٣٩٦.٠٠٠

(٣) الملاحظات :

- أ - المعاملة التجارية المذكورة معاملة ممتدة حيث أنها بدأت في فترة محاسبية وتمت التسوية النقدية لها في فترة محاسبية تالية.
- ب - هناك تسوية فروق أسعار صرف أجنبي تمت في نهاية السنة المالية التي تم فيها التعاقد نظراً لانخفاض سعر الصرف من ٢٠ ج إلى ١٩,٨٠ ج مما ترتب عليه حدوث خسائر صرف أجنبي.
- ج - هناك تسوية فروق أسعار صرف أجنبي أخرى تمت في تاريخ الاستحقاق النقدي للمعاملة نظراً لزيادة سعر الصرف من ١٩,٨ ج إلى ٢٠,٦ ج مما ترتب عليه حدوث مكاسب صرف أجنبي.

د- إن هذه المعالجة هي المقبولة من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية (أبو نصار، ٢٠٠٧)، حيث أن عمليات شراء أو بيع البضاعة تختلف عن عملية تأجيل سداد أو تحصيل الدين وبالتالي فإن عملية التغير في سعر صرف العملة الأجنبية هو نتيجة لسياسة الشركة الائتمانية ولا علاقة له بتكلفة البضاعة، لذا يجب أن لا تتأثر قيمة البضاعة بالتغير الحاصل على سعر الصرف في الفترات التالية. وقد أشار مزار المحاسبة الدولية رقم ٢١ فقرة ٢٨ وكذا معيار المحاسبة المصري رقم ١٣ إلا أنه في حالة العمليات المالية التي تتم بعملة أجنبية ويكون تاريخ تسوية قيمتها لاحق لتاريخ تسجيلها فإن تغير سعر الصرف يحترف به كإيراد أو مصروف في الفترة التي تنشأ فيها (عوض وأخرون، ٢٠١٠).

مثال (3) : مشتريات خارجية (استيراد) " بصله أجنبية" معاملة ممتدة :

في 2011/10/5 قامت شركة الرواد التجارية بالتعاقد على شراء بضاعة من الشركة الأمريكية للتجارة بمبلغ ١٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي وقد تم الاتفاق على توريد البضاعة وسداد الثمن كاملاً في 2011/12/31، 2012/3/5.

فلذا علمت أن سعر صرف الدولار كان على النحو التالي :-

2011/١٠/٥ الدولار = ٥.٥ جنيه مصري

2011/١٢/٣١ الدولار = ٥.٩٨ جنيه مصري

2012/٣/٥ الدولار = ٥.٩٦ جنيه مصري

المطلوب :

- (1) المعالجة المحاسبية للمعاملة السابقة في دفاتر شركة الرواد باستخدام مدخل ازدواجية المعاملة.
- (2) بيان الأثر على القوائم المالية في نهاية عام 2011 باستخدام طريقة الجرد المستمر.

إجابة

ملاحظات:

- (أ) استخدام مدخل ازدواجية المعاملة التجارية يلزم بضرورة الاعتراف بمكاسب وخسائر الصرف الأجنبي طبقاً له هو وارد في معيار المحاسبة الدولية رقم 21.
- (ب) أن المعاملة التجارية ممتدة وليست منتهية وهذا يترتب عليه إجراء على الأقل تسويتان لفروق أسعار الصرف في حالة اختلاف السعر وذلك في نهاية السنة المالية التي تم فيها التعاقد ، وعند إجراء التسوية النقدية.
- (ج) الشركة تستخدم أسلوب الجرد المستمر مما يترتب عليه ضرورة استخدام ح/مخزون البضاعة بدلاً من ح/ مشتريات الخارجية.

١ - المعالجة المحاسبية :

تاريخ	بيان	عملة أجنبية	دالن	مدين
2011/١٠/٥	من ح/ اعتمادات مستنديه لشراء بضائع إلى ح/ موردين بالخارج $٥.٩٥ \times \$1.000.000$	\$1.000.000	٥٩٥.٠٠٠	٥٩٥.٠٠٠
2011/١٢/٣١	من ح/ خصماتر الصرف الأجنبي إلى ح/ موردين بالخارج $(٥.٩٨ - ٥.٩٥) \times 1.000.000$	٠.٠٣ × 1.000.000	٣.٠٠٠	٣.٠٠٠
2011/١٢/٣١	من ح/ مغزون البضاعة إلى ح/ اعتمادات مستنديه لشراء بضائع $(٥.٩٥ \times \$1.000.000)$	\$1.000.000	٥٩٥.٠٠٠	٥٩٥.٠٠٠
2011/١٢/٣١	من ح/ ملخص الدخل إلى ح/ خصماتر الصرف الأجنبي		٣.٠٠٠	٣.٠٠٠
2012/٣/٥	من ح/ موردين بالخارج إلى ح/ مكاسب الصرف الأجنبي $(٥.٩٦ - ٥.٩٨) \times 1.000.000$	٠.٠٢ × 1.000.000	٢.٠٠٠	٢.٠٠٠
2012/٣/٥	من ح/ موردين بالخارج إلى ح/ بنك عملاء أجنبية $(٢.٠٠٠ - ٣.٠٠٠ + ٥٩٥.٠٠٠)$		٥٩٦.٠٠٠	٥٩٦.٠٠٠

٢- الأثر على القوائم المالية في نهاية عام 2011:
(١) قائمة الدخل عن عام 2011:

المصروفات	
خسائر الصرف الأجنبي	٣٠٠٠ جنيه

ب- قائمة المركز المالي في ٢٠١١/١٢/٣١:

الأصول	الخصوم
أصول متداولة	خصوم متداولة
مخزون بضاعة ٥٩٥٠٠٠	موردين بالخارج
	٥٩٨٠٠٠

الخلاصة:

- أ- أنه طبقاً لمدخل ازدواجية المعادلات فيتم الفصل بين واقعي التعاقد والسداد النقدي لكل معاملة مالية أو تجارية وعليه لا يتم تعديل المراكز الرئيسية للمعاملة المالية أو التجارية بسبب حدوث تغير في أسعار الصرف الأجنبي.
- ب- في ظل هذا المدخل يتم الاعتراف بمكاسب وخسائر الصرف الأجنبي الناتج عن معاملات بالعملة الأجنبية وهو ما يوافق مع المعالجة الواردة في معايير المحاسبة الدولية والمصرية.
- ج- أن هذا المدخل هو أقرب منطقياً لا يطبق العملي حيث يسمح بالاعتراف بفروق أسعار الصرف والإفصاح عنها محاسبياً.

أسئلة نظرية وتدريبية عملية

أولاً : الأسئلة النظرية

- 1- ما هو المقصود بالمعاملات بالعملة الأجنبية ؟
- 2- وضح المقصود بسعر الصرف . ولماذا يتم استخدامه ؟
- 3- ما هو الفرق بين التقدير المباشر والتقدير غير المباشر لقيمة العملة الأجنبية ؟
- 4- وضح المقصود مما يلي :-
 - أ - العملة الأجنبية
 - ب - سعر الصرف الفوري
 - ج - سعر الصرف الجاري
 - د - سعر الصرف التاريخي
 - هـ - سعر الصرف الأجل
- 5- ما هو الفرق بين كل من منخل وحدة المعاملة ومنخل الزوارجية المعاملة ؟
- 6- وضح الفرق بين كلا من الصفقات المنتهية والصفقات الممتدة ؟
- 7- عند شراء بضاعة بالأجل والاتفاق على سداد قيمتها بعملة أجنبية في سنة مالية تالية . ما هو أثر انخفاض سعر صرف العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية على قائمة الدخل ؟
- 8- عند بيع بضاعة بالأجل والاتفاق على تحصيل قيمتها بعملة أجنبية في سنة مالية تالية . ما هو أثر زيادة سعر صرف العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية على قائمة الدخل ؟

ثانياً : التدريبات العملية

التدريب الأول:

في ٢٠١٠/١٢/١ تماثلت إحدى الشركات المصرية على شراء بضاعة من إحدى الشركات التركية بمبلغ ٨٠٠٠ دولار بالأجل وعلى أن يتم السداد بعد ٤ أشهر - فإذا علمت أن:-

- أ - السنة المالية تنتهي في ١٢/٣١ من كل عام.
- ب - إن البضاعة تم استلامها وسداد قيمتها في السنة التالية.

ج - أن سعر صرف الدولار مقابل الجنيه المصري كان على النحو التالي:-

٢٠١٠/١٢/١ الدولار ٤.٩٨ جنيه

٢٠١٠/١٢/٣١ الدولار ٦.٠٠ جنيه

٢٠١١/٤/١ الدولار ٦.٠٥ جنيه

المطلوب : المعالجة المحاسبية وذلك باسخدام معدل وحدة المعاملة.

التدريب الثاني:

في التدريب السابق يفرض أن الشركة قامت ببيع البضاعة

المطلوب : المعالجة المحاسبية في هذه الحالة.

التدريب الثالث:

في ٢٠١٠/١٠/١ تعاقدت إحدى الشركات المساهمة على شراء أصل ثابت من إحدى الشركات الألمانية بمبلغ ٥٠٠٠ يورو وعلى أن يتم السداد بعد ٦ أشهر - فإذا علمت أن:-

أ - السنة المالية تنتهي في ١٢/٣١ من كل عام.

ب - أن الأصل تم استلامه واستخدامه في النشاط في ٢٠١٠/١/١.

ج - أن سعر صرف اليورو مقابل الجنيه المصري كان على النحو التالي :-

٢٠١٠/١٠/١ لليورو يعادل ٨.٠٠ جنيه

٢٠١٠/١٢/٣١ لليورو يعادل ٦.٩٠ جنيه

٢٠١١/٤/١ لليورو يعادل ٨.٠٠ جنيه

المطلوب : المعالجة المحاسبية في هذه الحالة.

التدريب الرابع:

في ٢٠١٠/٩/١ قامت إحدى الشركات المصرية بالتعاقد على بيع بضاعة إلى إحدى الشركات السعودية بمبلغ ١٠٠٠٠ ريال سعودي، وقد تم الاتفاق على تحصيل قيمة هذه المبيعات في ٢٠١١/٢/١ وبأحد ريال سعودي - فإذا علمت أن سعر الصرف كان على النحو التالي:-

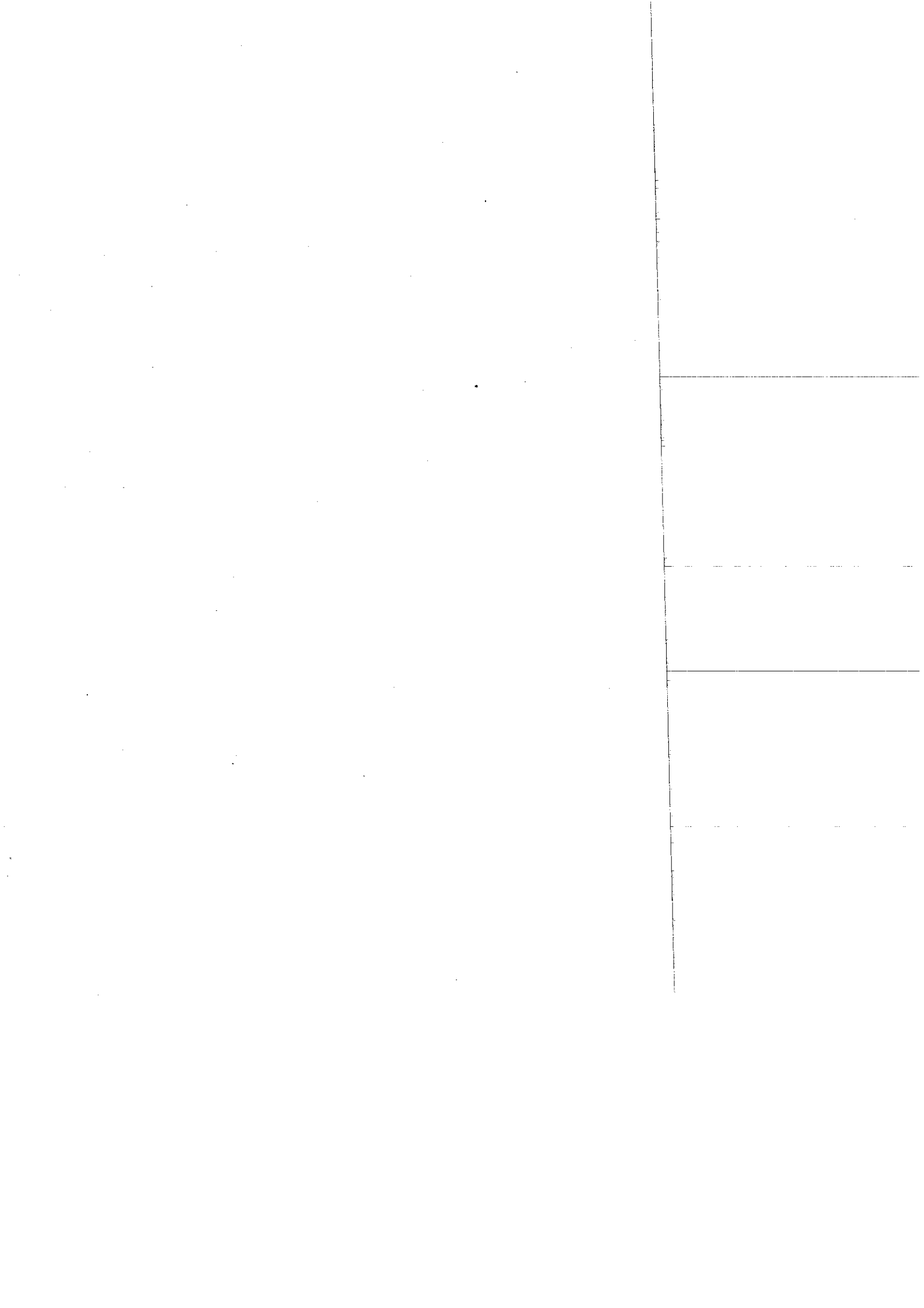
١.٥٢ جنيه مصري	الريال السعودي يعادل	٢٠١٠/٩/١
١.٥٦ جنيه مصري	الريال السعودي يعادل	٢٠١٠/١٢/٣١
١.٥٥ جنيه مصري	الريال السعودي يعادل	٢٠١١/٢/١

المطلوب :

- (١) المعالجة المحاسبية طبقاً لمفهوم ازدواجية المعاملة.
- (٢) بيان الأثر على القوائم المالية في ٢٠١٠/١٢/٣١.

التدريب الخامس:

باستخدام بيانات التدريب السابق، افترض أن العملية كانت شراء بضاعة من إحدى الشركات السعودية
المطلوب : إعادة حل التدريب في ظل المعلومة الجديدة.



الوحدة التعليمية الثالثة

طرق ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية

- مقدمة
- طريقة البنود الجارية وغير الجارية
- طريقة البنود النقدية وغير النقدية
- طريقة الأسعار الجارية
- الطريقة المؤقتة



الوحدة التعليمية الثالثة

طرق ترجمة القوائم المالية بالعملات الأجنبية

مقدمة

شهدت السنوات الأخيرة تقدماً في كافة العلوم والمجالات، ونموها هائلاً في حجم الإستثمارات الدولية وتضاعفاً كبيراً في حجم التجارة العالمية، وتطوراً وانتشاراً للشركات الدولية متعددة الجنسيات وامتداداً لنشاطها ليشمل العديد من دول العالم، إضافة إلى إصدار اتفاقية الجات وانضمام كثير من الدول إلى هذه الاتفاقية، وما ترتب على ذلك من تنشيط مركز التجارة الدولية وازدياد عمليات الاستيراد والتصدير وغيرها من المعاملات المالية بالعملة الأجنبية. ولكي تواكب مهنة المحاسبة هذه التطورات نشأت الحاجة إلى ظهور فرع المحاسبة الدولية كفرع جديد من فروع المحاسبة ليكون قادراً على متابعة هذه التطورات ومعالجة ووضع حلول للمشكلات المحاسبية التي تعانيها هذه الشركات، خاصة ما يتعلق منها بتفسير القوائم المالية المعدة في الدول الأجنبية وإعداد القوائم المالية الموحدة للشركات الدولية، وتحديد أسعار التحويل على المستوى الدولي، ومعالجة فروق أسعار الصرف، والمحاسبة عن التضخم ومحاسبة الضرائب الدولية. ويعد هذه الوحدة كمحاولة للوقوف على المعالجات المحاسبية للمعاملات المالية والإقتصادية ذات البعد الدولي في ضوء ماصدر عن الهيئات المحاسبية الدولية والإقليمية والمحلية من معايير محاسبية.

ونظراً لأن التعامل في العملات الأجنبية يتركز في عمليات التصدير والاستيراد، والإقراض والاقتراض، بأن هذه المعاملات دائماً يتم التعبير عنها باستخدام العملات الأجنبية، لذلك يتطلب الأمر ضرورة ترجمة هذه العملات إلى عملة البلد المحلية حتى يمكن تسجيلها في دفاتر الشركة المحلية، وترجمة القوائم المالية للفروع في الدول الأجنبية إلى العملية المحلية، وتعتبر ترجمة العمليات الأجنبية إلى العملة المحلية من أهم المشاكل التي تواجه المحاسب بهدف إعداد التقارير المحلية على أساس عملة واحدة، وكذلك المعلومات المالية لجميع الأطراف الداخلية والخارجية التي تهتم بالمنشأة. بالإضافة إلى كيفية ترجمة القوائم المالية للفرع المعدة بالعملة الأجنبية إلى ما يماثلها بالعملة المحلية للشركة الأم بإسخدام الطرق المختلفة، وكيفية معالجة أرباح وخسائر هذه الترجمة، ومعالجة الآثار المترتبة على تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية المستخدمة في ترجمة العمليات الأجنبية، والتي يطلق عليها أرباح وخسائر تقلبات أسعار الصرف.

وتتمثل أهم الطرق التي حثت المعايير المحاسبية الدولية على استخدامها لترجمة القوائم المالية لفروع المعدة بالعملة الأجنبية إلى ما يماثلها بالعملة المحلية للشركة الأم. وكيفية معالجة أرباح وخسائر هذه الترجمة فيما يلي:

أ- طريقة البنود الجارية وغير الدائمة:

بموجب هذه الطريقة يتم تقسيم بنود قائمة المركز المالي إلى نوعين: بنود جارية تشمل الأصول المتداولة والالتزامات قصيرة الأجل، ويتم ترجمتها باستخدام سعر الصرف الجاري، وبنود غير جارية تشمل الأصول الثابتة

والالتزامات طويلة الأجل ورأس المال يتم ترجمتها باستخدام سعر الصرف التاريخي. أما بنود قائمة الدخل يتم ترجمتها باستخدام متوسط أسعار الصرف.

ب- طريقة البنود النقدية وغير النقدية:

بموجب هذه الطريقة يتم تقسيم بنود قائمة المركز المالي إلى نوعين: بنود نقدية وهي البنود التي يمكن التعبير عنها بصورة عدد محدد من وحدات النقد بصرف النظر عن التغيرات التي قد تحدث في القوة الشرائية لهذه الوحدات، وهي تمثل في الوقت ذاته حقوقا واجبة للتحويل لصالح المنشأة أو تشكل التزاما عليها واجب السداد. والبنود النقدية تشمل الأصول النقدية ذات القيم التي لا تتقلب على مدار الوقت وهي عبارة عن النقدية وحسابات المدينين، والالتزامات النقدية وتشمل حسابات الدائنين، ويتم ترجمة البنود النقدية باستخدام سعر الصرف الجاري، وبنود غير نقدية وتعد أصولا أو حقوق ملكية لا تمثل حقا في عدد معين أو محدد من وحدات النقد (غير ثابتة)، وتشمل المخزون، الاستثمارات في أوراق مالية، المصروفات المقدمة، الأصول الثابتة، الأصول المعنوية، ورأس المال، ويتم ترجمتها باستخدام سعر الصرف التاريخي. أما بنود قائمة الدخل يتم ترجمتها باستخدام متوسط أسعار الصرف.

ج- طريقة الأسعار الحادية:

بموجب هذه الطريقة يتم ترجمة كافة بنود قائمة المركز المالي باستخدام سعر الصرف الجاري فيما عدا رأس المال يتم ترجمته باستخدام سعر الصرف التاريخي، أما بنود قائمة الدخل يتم ترجمتها باستخدام متوسط أسعار الصرف، ومن أهم مميزات هذه الطريقة السهولة نتيجة استخدام سعر

صرف واحد هو سعر الصرف الجاري لترجمة كافة بنود قائمة المركز المالى فيما عدا رأس المال يتم ترجمته باستخدام سعر الصرف التاريخي.

أما أهم الإنتقادات الموجهة لها فهي أنه في حالة الزيادة المستمرة في أسعار صرف العملات الأجنبية فان تطبيقها يؤدي إلى زيادة الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغيرات في أسعار الصرف زيادة كبيرة.

د- الطريقة الموقتة :

تتشابه هذه الطريقة مع الطريقة البنود النقدية وغير النقدية فيما عدا المخزون السلعي والاستثمارات في أوراق مالية .

• فإذا تم تقييم المخزون السلعي والاستثمارات في أوراق مالية على أساس سعر التكلفة فهي تمثل تشابه فيتم ترجمتها باستخدام سعر الصرف التاريخي .

• أما إذا تم تقييم المخزون لسلي والاستثمارات في أوراق مالية على أساس سعر السوق فهي تمثل ختلاف فيتم ترجمتها باستخدام سعر الصرف الجاري .

أما بنود قائمة الدخل يتم ترجمتها باستخدام متوسط أسعار الصرف.

المقارنة بين طريقتي الأسعار الجارية والطريقة المؤقتة:

أولاً: بالنسبة لقائمة المركز المالي:

طريقة الأسعار الجارية	طريقة المؤقتة	
سعر صرف جارى	سعر صرف جارى	<u>الإصول</u>
سعر صرف جارى	سعر صرف جارى	نقدية
سعر صرف جارى	سعر صرف جارى	مدينون
سعر صرف جارى	سعر صرف جارى	مخزون (قيمة سوقية)
سعر صرف تاريخى	سعر صرف جارى	مخزون (التكلفة)
سعر صرف تاريخى	سعر صرف جارى	أصول معلوية
سعر صرف تاريخى	سعر صرف جارى	أصول ثابتة
		<u>الخصوم</u>
سعر صرف جارى	سعر صرف جارى	الخصوم المتداولة
سعر صرف جارى	سعر صرف جارى	قروض طويلة الأجل
		<u>حقوق الملكية</u>
سعر صرف تاريخى	سعر صرف تاريخى	رأس المال
سعر صرف تاريخى	سعر صرف تاريخى	أرباح محتجزة

بالنسبة لقائمة الدخل

الطريقة المستخدمة	الطريقة الاعراض التجارية	
متوسط أسعار الصرف	متوسط أسعار الصرف	إيراد المبيعات
سعر صرف تاريخي	متوسط أسعار الصرف	تكلفة البضاعة المباعة
سعر صرف تاريخي	متوسط أسعار الصرف	إستهلاك الاصول الثابتة
متوسط أسعار الصرف	متوسط أسعار الصرف	مصروفات أخرى
سعر صرف تاريخي	متوسط أسعار الصرف	إستهلاك أصول معنوية

تصريف محلول:

فيما يلي قوائم المركز المالي لشركة وطني الحبيب في
عاش: ٢٠١١/١٢/٣١، ٢٠١٢/١٢/٣١ م بالعملة المحلية وقائمة
الدخل عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١ العملة المحلية:

أولاً: قائمة المركز المالي في ٢٠١١/١٢/٣١ ٢٠١٢/١٢/٣١

٢٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	نقدية
٢٢٠٠٠	٣٠٠٠٠	مدينون
٣٣٠٠٠	٢٨٠٠٠	مخزون
١٢٠٠٠٠	١٤٢٠٠٠	أصول ثابتة
٢٠٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠	إجمالي
٢٢٠٠٠	٣٦٠٠٠	الدائنين

٣٠٠٠٠	٤٦٠٠٠	قروض طويلة الأجل
١١٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	رأس المال
٣٨٠٠٠	١٨٠٠٠	أرباح محتجزة
		إجمالي

ثانياً: قائمة الدخل بالعملة المحلية عن السنة المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١

١٦٠٠٠٠		إيراد المبيعات
	٦٤٠٠٠	- تكلفة البضاعة المباعة
	١٨٠٠٠	قسط إهلاك ثابت
	٢٢٠٠٠	مصروفات أخرى
		إجمالي
(١٠٤٠٠٠)		الدخل قبل الضرائب
٥٦٠٠٠		- الضرائب ٣٠ %
(١٦٨٠٠)		صافي الدخل بعد الضرائب
٣٩٢٠٠		

فإذا علمت أن:

١. سعر الصرف في تاريخ إصدار الأسهم وتاريخ شراء الأصول الثابتة هو جنيه مصري = ٠,١٦ دولار .
٢. المخزون في ٢٠١٢/١/١ تم شراؤه خلال الربع الأخير سنة ٢٠١٢ .
٣. بلغت المشتريات ٦٩٠٠٠ خلال عام ٢٠١٢ جنيه و الأرباح الموزعة ١٩٢٠٠ جنيه .
٤. المشتريات والمبيعات و المصروفات الأخرى والأرباح الموزعة تمت خلال عام ٢٠١٢ .

٥. الأرباح المحتجزة في ٢٠١١/١٢/٣١ باستخدام طريقة الأسعار الجارية ٣٢٠٠ دولار، و باستخدام الطريقة المؤقتة ٢٨٠٠ دولار .

٦. أسعار الصرف للسنوات ٢٠١٢، ١٠١١ كالتالي كما يلي:

١ يناير ٢٠١٢	جنيه مصري = ٠,٢٢ دولار
٣١ ديسمبر ٢٠١٢	جنيه مصري = ٠,١٧ دولار
متوسط السعر لعام ٢٠١٢	جنيه مصري = ٠,٢١ دولار
متوسط السعر في الربع الأخير من عام ٢٠١١	جنيه مصري = ٠,٢٢ دولار
متوسط السعر في الربع الأخير من عام ٢٠١٠	جنيه مصري = ٠,١٨ دولار

المطلوب: إعداد القوائم المالية بالعملة الأجنبية باستخدام طريقة الأسعار الجارية والطريقة المؤقتة

١. الحل باستخدام طريقة الأيسر الجارية :

أولاً: قائمة الدخل بالدولار الأمريكي عن الفترة المنتهية في

٢٠١٢/١٢/٣١

بيسان	العملة المحلية	سعر الصرف	العملة بالدولار
إيراد المبيعات	١٦٠٠٠٠	٠,٢١	٣٣٦٠٠
ناقص :			
تكلفة البضاعة المباعة	(٦٤٠٠٠)	٠,٢١	(١٣٤٤٠)
الإهلاك	(١٨٠٠٠)	٠,٢١	(٣٧٨٠)
مصروفات أخرى	(٢٢٠٠٠)	٠,٢١	(٤٦٢)
صافي الدخل قبل الضرائب	٥٦٠٠٠		١١٧٦٠
ناقص :			
الضرائب ٣٠ %	(١٦٨٠٠)	٠,٢١	(٣٥٢٨)
صافي الدخل بعد الضرائب	٣٩٢٠٠		٨٢٣٢
يضاف :			
أرباح محتجزة (أول المدة)	١٨٠٠٠		٣٢٠٠
الإجمالي	٥٧٢٠٠		١١٤٣٢
ناقص :			
أرباح موزعة خلال ٢٠١٢	(١٩٢٠٠)		(٤٠٣٢)
أرباح محتجزة في	٣٨٠٠٠	٠,٢١	٧٤٠٠
٢٠١/١٢/٣١			

قائمة المركز المالي بالدولار الأمريكي في ٢٠١٢/١٢/٣١

العملة بالدولار	سعر الصرف	العملة المحلية	بيان
			<u>الأصول</u>
			نقدية
٤٢٥٠	٠,١٧	٢٥٠٠٠	مدينين
٣٧٤٠	٠,١٧	٢٢٠٠٠	مخزون
٥٦١٠	٠,١٧	٣٣٠٠٠	أصول ثابتة
٣٤٠٠٠	٠,١٧	١٢٠٠٠	إجمالي
٣٤٠٠٠		٢٠٠٠٠٠	<u>الإلتزامات وحقوق الملكية</u>
			ديانسين
			قروض طويلة الأجل
٣٧٤٠	٠,١٧	٢٢٠٠٠	رأس المال
٥١٠٠	٠,١٧	٣٠٠٠٠	الأرباح المحتجزة
١٨٧٠٠	٠,١٦	١١٠٠٠٠	أرباح وخسائر التغيرات في أسعار الصراف الأجنبي
٧٤٠٠	(قائمة الدخل)	٣٨٠٠٠	
(٩٤٠٠)		---	إجمالي
٣٤٠٠٠		٢٠٠٠٠٠٠	

ملاحظات :

١. تم ترجمة قائمة الدخل إلى الدولار الأمريكي باستخدام متوسط سعر ٢٠١٢
٢. إستنتاج الأرباح المحتجزة أخذ لمدة (٢٠١٢/١٢/٣١) بالدولار الأمريكي من قائمة الدخل .

٣. تم ترجمة بنود قائمة المركز المالي باستخدام سعر الصرف الجاري في ٢٠١٢/١٢/٣١ باستثناء رأس المال تم ترجمته باستخدام سعر الصرف التاريخي .
٤. قيمة الأرباح المحتجزة في ٢٠١٢/١٢/٣١ بالدولار الأمريكي تم الحصول عليها من قائمة الدخل .
٥. إن أرباح وخسائر التغيرات في أسعار الصرف تظهر في قائمة المركز المالي ويتم حسابها بالفرق بين إجمالي الأصول وإجمالي الإلتزامات وحقوق الملكية .
- إجمالي الأصول - إجمالي الإلتزامات وحقوق الملكية = -
 خسائر التغيرات في أسعار الصرف أو + أرباح التغيرات في أسعار الصرف

٢. الحل باستخدام الطريقة المؤقتة :

أولاً: قائمة المركز المالي بالدولار الأمريكي في ٢٠١٢/١٢/٣١

العملة بالدولار	سعر الصرف	العملة المحلية	بريسان
٤٢٥٠	٠,١٧	٢٥٠٠٠	الأصول:
٢٧٤٠	٠,١٧	٢٢٠٠٠	نقدية
٥١٤٠	٠,١٨	٣٢٠٠٠	مدينون
١٩٢٠٠	٠,١٦	١٢٠٠٠٠	مخزون
٢٣١٢٠		٢٠٠٠٠٠	أصول ثابتة
			إجمالي
٢٧٤٠	٠,١٧	٢٢٠٠٠	الإلتزامات وحقوق الملكية :
٥١٠٠	٠,١٧	٣٠٠٠٠	دائنين
١٧٦٠٠	٠,١٦	١١٠٠٠٠	قروض طويلة الأجل
١١٦٠		٣٨٠٠٠	رأس المال
٢٣١٢٠		٢٠٠٠٠٠	الأرباح المحتجزة
			إجمالي

ملاحظات :

١. تم ترجمة النقدية والمديون (أهـ ول نقدية) والسدانون وقروض طويلة الأجل (التزامات نقدية) على أساس سعر الصرف الجارى.
 ٢. تم ترجمة المخزون على أساس متوسط أسعار الصرف للربع الأخير من عام ٢٠١٢.
 ٣. تم ترجمة الأصول الثابتة ورأس مال على أساس سعر الصرف التاريخي
 ٤. الأرباح المحتجزة في نهاية المدة بالعملة الأجنبية = إجمالي الأصول بالعملة الأجنبية - إجمالي الإلتزامات ورأس المال بالعملة الأجنبية
 ٥. لا تظهر أرباح أو خسائر التغيرات في أسعار الصرف في الميزانية.
- ثانياً : قائمة الدخل بالدولار الأمريكى عن الفترة المنتهية في

٢٠١٢/١٢/٣١

العملة بالدولار	سعر الصرف	ملة المحلية	بيــــــــان
٣٣٦٠٠	٠,٢١	١٦٠٠٠٠	إيراد المبيعات
			ناقص :
(٣٧٨٠)	٠,١٦	(٦٤٠٠٠)	تكلفة البضاعة المباعة
(٤٦٢٠)	٠,٢١	(١٨٠٠٠)	الإهلاك
٩٦٠		(٢٢٠٠٠)	مصروفات أخرى
			ارباح وخسائر التغيرات في أسعار الصرف
١١٤٥٠		٥٦٠٠٠	صافي الدخل قبل الضرائب
(٣٥٢٨)	٠,٢١	(١٦٨٠٠)	ناقص :
			الضرائب ٣٠ %

٧٩٢٢		٣٩٢٠٠	صافي الدخل بعد الضرائب
٢٨٠٠		١٨٠٠٠	بضاف : أرباح محتجزة (أول المدة)
١٠٧٢٢		٥٧٢٠٠	الإجمالي
(٤٠٣٢)	٠,٢١	(١٩٢٠٠)	ناقص : أرباح موزعة خلال ٢٠١٢ أرباح محتجزة في ٢٠١٢/١٢/٣١
		٣٨٠٠٠	

ملاحظات :

١. تم ترجمة المبيعات والمصروفات الأخرى وضريبة الدخل والأرباح الموزعة باستخدام متوسط سعر الصرف .
٢. تم ترجمة الإهلاك على أساس سعر الصرف التاريخي لأنه متعلق بالأصول الثابتة.

٣. تم ترجمة تكلفة البضاعة المباعة كما يلي :

$$\text{مخزون أول المدة} = ٠,٢٢ \times ٢٨٠٠٠ = ٦١٦٠$$

$$+ \text{المشتريات} = ٠,٢١ \times ٦٩٠٠٠ = ١٤٤٩٠$$

$$- \text{المخزون آخر المدة} = ٠,١٨ \times ٣٣٠٠٠ = (٥٩٤٠)$$

$$\text{تكلفة البضاعة المباعة} = \text{[Blank Box]}$$

٤. أرباح وخسائر التغيرات في أسعار الصرف الأجنبية تظهر في قائمة الدخل ضمن الدخل الجاري (إيرادات أخرى)

تكملة على محفولة

١. توافرت البيانات التالية لشركة لعل المصريين التابعة بالجنيه المصري عن العام المنتهى في ٢٠١١/١٢/٣١:

- مخزون أول المدة ١٠٠٠٠٠ جنية
- المشتريات خلال المدة ٥٠٠٠٠٠ جنية
- مخزون آخر المدة ١٥٠٠٠٠ جنية

بيانات عن أسعار الصرف للجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي:

- ٢٠١١/١/١ جنية ١ = ١.٤٥ دولار
- ٢٠١١/١٢/٣١ جنية ١ = ٠.٣٨ دولار
- متوسط سعر الصرف خلال عام ٢٠١١ هو ١ جنية = ٠.٤٢ دولار
- سعر صرف الربع الأخير من عام ٢٠١٠ هو ٠.٥٠
- سعر صرف الربع الأخير من عام ٢٠١١ هو ٠.٤٠

المطلوب: حساب تكلفة البضاعة المباعة وفقاً لطريقة الأسعار الجارية والطريقة الموقتة.

٢. فيما يلي قائمة المركز المالي والدائ بالعملة المحلية لشركة تسلمى يا مصر التابعة عن سنة المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١

قائمة المركز المالي و عملة المحلية في ٢٠١٢/١٢/٣١

الأصول:	
نقدية	٤٠٠٠٠
مدينين	٨٠٠٠٠
مخزون	١٢٠٠٠٠
أصول ثابتة	٢٠٠٠٠٠
	٤٤٠٠٠٠

٦٤٠٠٠	الإلتزامات وحقوق الملكية :
٥٦٠٠٠	
١٢٠٠٠٠	
٢٠٠٠٠٠	
٤٤٠٠٠٠	أوراق الدفع قروض قصيرة الأجل رأس المسال أرباح محتجزة

قائمة الدخل بالعملة المحلية عن السنة المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١

١٦٠٠٠٠٠	إيراد المبيعات
	ناقص :
٨٠٠٠٠٠	تكلفة البضاعة المباعة
٢٤٠٠٠٠	الإهلاك
١٢٠٠٠٠٠	مصرفات أخرى
٤٠٠٠٠٠	الدخل قبل الضرائب
	ناقص :
١٢٠٠٠٠	الضرائب
٢٨٠٠٠٠٠	صافي الدخل بعد الضرائب

فإذا علمت أن :

- ❖ مخزون ٢٠١٢/١/١ يبلغ ١٥٢٠٠٠ جنيه مصري وتم شراؤه في الربع الأخير من عام ٢٠١١ .
- ❖ الأرباح المحتجزة في ٢٠١١/١٢/٣١ تفاصيلها كما يلي :

عملة محلية ١٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري .

عملة أجنبية بطريقة الأسعار جارية ٢٠٠٠٠ دولار .

عملة أجنبية بالطريقة المؤقتة ١٢٠٠٠ دولار .

❖ سعر الصرف في تاريخ إصدار الأسهم وفي تاريخ شراء الأصول هو

١ جنيه مصري = ٠،١٦ دولار .

❖ أن المشتريات خلال عام ١٢ ٢ بلغت ٧٦٨٠٠٠ جنيه مصري وأن

الأرباح الموزعة خلال عام ٢ ٢ بلغت ١٨٠٠٠ جنيه مصري .

❖ إن المشتريات والمبيعات والمبروفات الأخرى والأرباح الموزعة تمت

خلال عام ٢٠١٢ .

❖ أن أسعار الصرف كانت كما يلي :

١ يناير ٢٠١٢ *	١ جنيه مصري = ٠،٢٢ دولار
٣١ ديسمبر ٢٠١٢ *	١ جنيه مصري = ٠،٢٦ دولار
* متوسط السعر للربع الأخير لعام ٢٠١١	١ جنيه مصري = ٠،٢١ دولار
* متوسط السعر للربع الأخير لعام ٢٠١٢	١ جنيه مصري = ٠،٢٤ دولار
* متوسط السعر لعام ٢٠١٢	١ جنيه مصري = ٠،٢٣ دولار

المطلوب: إعداد القوائم المالية بالدينار باستخدام الطرق الآتية للترجمة

➤ طريقة لأسعار الجارية .

➤ الطريقة المؤقتة .

الوحدة الرابعة

المحاسبة عن عقود الصرف الآجلة

- تقديم
- مفهوم عقود الصرف الآجلة
- المعالجة المحاسبية لعقود الصرف الآجلة



الوحدة الرابعة
عقود الصرف الآجلة

الوحدة الرابعة

عقود الصرف الآجلة

تقديم:

في بعض الأحيان تتعرض نشآت الأعمال لخسائر كبيرة ناتجة عن التغيرات الحادثة في أسعار صرف العملات الأجنبية والمستخدمة في تنفيذ بعض المعاملات المالية والتجارية والتي تتضمن عمليات شراء لبضائع أو أصول أو عمليات إقراض واقتراض. لذلك كان من الهام والضروري قيام تلك المنشآت بمحاولة تخفيف آثار هذه الخسائر أو المخاطر. فكما تم العرض سابقاً فإن المعاملات بالعملات الأجنبية تمر بمرحلتين أساسيتين هما مرحلة التعاقد ومرحلة التسديد والتحصيل النقدي والذي يكون في الغالب بعد فترة زمنية من تاريخ التعاقد، هذه الطبيعة للمعاملات بالعملات الأجنبية ينشأ عنها فروق أسعار للعملات الأجنبية المستخدمة في المعاملة نتيجة اختلاف السعر في فترة التعاقد عن السعر في فترة السداد أو تحصيل النقدي مما قد يترتب عليه خسائر محققة. لذلك تتجه الكثير من منشآت الأعمال إلى الاحتياط ضد هذا الموقف وذلك عن طريق استخدام ما يُعرف بعقود العملات الآجلة أو ما درج على تسميته بعقود الصرف الآجلة Forward Exchange Contracts والتي تُستخدم كأداة لتوفير الحماية ضد مخاطر التقلبات في أسعار الصرف حيث يتم إبرام تلك العقود في نفس توقيت إبرام العقود الأصلية للمعاملة المالية أو التجارية وذلك لتغطية أية مخاطر تنتج عن تغير سعر الصرف في الفترة ما بين نشوء المعاملة والتسوية النقدية لها. وسوف يتم تناول هذا الموضوع بشيء من الإيضاح من خلال النقاط التالية :-

أولاً : مفهوم عقود الصرف الآجلة.

ثانياً : المعالجة المحاسبية لعقود الصرف الآجلة.

أولاً : مفهوم عقود الصرف الآجلة:

هي اتفاقات أو عقود مستقبلية تقوم بإبرامها منشآت الأعمال مع مؤسسات مالية متخصصة، يتم من خلالها التزام هذه المؤسسات المالية بتوفير أو شراء عملة أجنبية لمنشآت الأعمال في تاريخ لاحق وبسعر يتفق عليه عند تحرير العقد الآجل.

ويشير البعض (عوض الله وأبرون، ٢٠١٠) إلى أن هناك ثلاثة أمور تتعلق بعقد الصرف الآجل هي:-

(١) أنه عقد بين طرفين عادةً واحدًا اقتصاديًا وبين أحد المؤسسات المالية كالبانوك أو شركات الصرافة.

(٢) يجب أن يتضمن عقد الصرف الأجل البيانات الأساسية التالية:-

أ - كمية ونوع العملة الأجنبية المتعاقد عليها.

ب - سعر الصرف المستقبلي المتفق عليه.

ج - تاريخ تنفيذ عقد الصفقة في المستقبل.

(٣) الهدف من إبرام عقد الصرف المؤجل أحد أمرين :

أ - التغطية أو الحماية ضد تقلبات أسعار صرف العملة الأجنبية.

ب - المضاربة.

ويرى البعض (عاشر، ١٩٩٥) أنه وفقاً لمعيار المحاسبة الدولية رقم ٢١ تخضع المعالجة المحاسبية لعقود الصرف المؤجلة لبعض القواعد الهامة :-

١- قد ينتج عن عقد الصرف المؤجل خصم أو علاوة صرف مؤجلة وهي عبارة عن الفرق بين سعر الصرف الفوري في تاريخ التعاقد وسعر الصرف المؤجل ويتم استنفاد علاوة أو خصم الصرف المؤجل على مدار فترة العقد - فإذا كان العقد عن صفقة ممتدة فإنها توزع بين الفترة المحاسبية التي تم فيها التعاقد والفترات التالية وذلك بنسبة المدة التي يغطيها عقد الصرف المؤجل من كل فترة أي أنه إذا كان هناك خصم أو علاوة (صرف) مؤجل بمبلغ ٩٠٠٠ جنيه مصري وأن العقد المؤجل يغطي الفترة من 2011/٩/١ حتى 2012/٢/١ مثلاً ، فيتم توزيع الخصم أو العلاوة كما يلي:-

$$\text{نصيب عام 2011} = \frac{1}{4} \times 9000 = 2250 \text{ جنيه}$$

$$\text{نصيب عام 2012} = \frac{3}{4} \times 9000 = 6750 \text{ جنيه}$$

٢- عقود الصرف المؤجلة هي في طبيعتها عقود غير قابلة للتنفيذ في تاريخ التعاقد وبالرغم من ذلك فإن هناك قناعة لدى بعض المحاسبين بضرورة تسجيلها منذ التعاقد

عليها حتى يمكن إجراء التسويات المقررة عليها.

وتلعب عقود الصرف الأجلة كما أشرنا دوراً واضحاً في مواجهة المخاطر التي يمكن أن تنشأ عن التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية، ولتوضيح هذا الأمر يفترض أن أحد الوحدات الاقتصادية تعاقدت على شراء بضاعة أو أصول ثابتة من إحدى الدول الأوروبية بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ يورو ، وكان سعر الصرف لليورو في مقابل الجنيه المصري ٨ جنيهات وعلى أن يتم سداد قيمة الصفقة بعد ٤ شهور ، ففي هذه الحالة يكون متاح للوحدة الاقتصادية المشتريّة اللجوء إلى أحد المؤسسات المحلية لإبرام عقد صرف أجل لشراء ١٠٠٠٠٠٠ يورو يتم تفعيله بعد ٤ شهور بسعر صرف ثابت وليكن ٨.٢٠ ج مثلاً (سعر أجل) وفي هذه الحالة تكون الوحدة الاقتصادية قد ضمنت كمية العملة المطلوبة عند السداد بعد ٤ شهور بقيمة إجمالية قدرها (٨.٢٠ × ١٠٠٠٠٠٠) = ٨٢٠٠٠٠٠ جنيه وبخسارة قدرها ٢٠٠٠٠٠ ج مهما تغير سعر الصرف في تاريخ السداد ، وبذلك تكون قد تجنبت التقلبات في سعر العملة وحصلت الخسارة في مبلغ معروف مقدماً وهو ٢٠٠٠٠٠ ج.

ثانياً : المعالجة المحاسبية لعمليات عقود الصرف لأجلية :

نظراً لأن عقود الصرف الأجلية ترتبط أساساً بصفقات شراء أو بيع عملات أجنبية سوف تتم في المستقبل ويتم التعاقد عليها في الوقت الحاضر لذلك فهناك سعرين يتم التعامل معهما في تاريخ تحرير عقد الصفقة و هما :-

أ - سعر الصرف الفوري Spot Exchange Rate

ب - سعر الصرف الأجل أو المستقبلي Forward Exchange Rate

ويستخدم السعر الأول في إثبات حق أو التزام الوحدة الاقتصادية في استلام أو تسليم العملة المتعاقد عليها في تاريخ التنفيذ ويتم التسجيل المحاسبي لهذا الحق أو الالتزام في تاريخ التعاقد من خلال استخدام الحسابين التاليين :-

أ حـ/ مدينى عقود الصرف الأجلية ⇨ في حالة الالتزام في شراء العملة (حـ/ مدين).

ب حـ/ دائنى عقود الصرف الأجلية ⇨ في حالة الالتزام ببيع العملة (حـ/ دائن).

ويتم حساب القيمة على النحو التالي :-

[كمية العملة المتعاقد عليها × سعر الصرف الفوري وقت التعاقد]

ويستخدم السعر الثاني (الأجل) في إثبات التزام الوحدة الاقتصادية في سداد مقابل العملة الأجنبية المشتراة وكذلك حقها في تحصيل مقابل العملة المباعة بالعملة المحلية في تاريخ تنفيذ التعاقد وذلك من خلال استخدام الحسابين التاليين :-

أ حـ/ دائنى عقود الصرف الأجلية ⇨ وذلك في حالة الالتزام بالشراء (حـ/ دائن).

ب حـ/ مدينى عقود الصرف الأجلية ⇨ وذلك في حالة الالتزام بالبيع (حـ/ مدين).

ويلاحظ أن هذين الحسابين يتم تحديد قيمة كل واحد منهما كما يلي :-

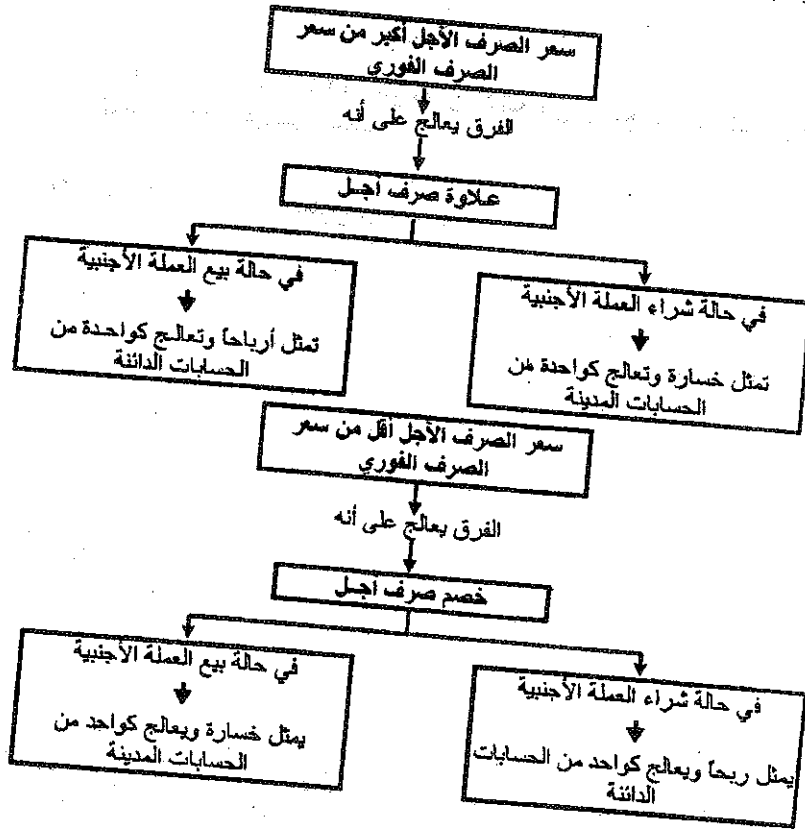
[كمية العملة المتعاقد عليها × سعر الصرف الأجل]

وعليه فلا تتأثر هذه الحسابات بأي تغيرات في قيمة العملة الأجنبية نظراً لأنها تعتبر عن التزام أو حق بالعملة المحلية لا يجوز التراجع عنه.

ونظراً لوجود سعرين مستخدمين في معالجة عمليات عقود الصرف الأجل فإنه يمكن توقع واحد من الاحتمالين التاليين :-

- أن يكون سعر الصرف الأجل أكبر من سعر الصرف الفوري وبالتالي فإن الفرق بينهما يعالج على أنه علاوة صرف أجل يخص لها حساب مستقل.
- أن يكون سعر الصرف الأجل أقل من سعر الصرف الفوري وبالتالي فإن

الفرق بينهما يعالج على أنه خصم صرف أجل ويخصص لها حساب مستقل
وعليه فإن يمكن تلخيص هذا الأمر على النحو التالي :-



وكما تم الإشارة سابقاً فإن علاوة أو خصم الصرف الأجل يجب استنفادها (إهلاكها) على مدار فترة العقد سواء كانت الصنفق منتهية أو ممتدة - فإذا كانت منتهية فيتم التحميل بالكامل على السنة المالية التي حدثت بها العملية أما إذا كانت ممتدة فيتم التوزيع على كل من سنة التعاقد وسنة التنفيذ وذلك بنسبة المدة التي يغطيها عقد الصرف الأجل من كل سنة.

ونعرض في الأجزاء التالية مجموعة من الأمثلة التي توضح المعالجة المحاسبية في ظل مجموعة من الفروض المختلفة.

مثال رقم (1) : شراء عملة - صفقة - هيئة بعلاوة -

في 2011/3/1 تعاقدت الشركة الوطنية مع أحد البنوك على شراء 10.000 دينار كويتي بعد 5 شهور من الآن بسعر صرف آجل 20.20 جنيه مصري لكل دينار وذلك لتجنب مخاطر تقلبات أسعار صرف الدينار الكويتي ، حيث يوجد على الشركة الوطنية التزام بهذا المبلغ ناتج عن صفقة شراء من دولة الكويت . فإذا علمت أن :-

سعر الصرف الفوري في 1 / 2011 / للدينار 20 جنيه

سعر الصرف الفوري في 1 / 2011 / للدينار 20.40 جنيه

المطلوب :

المعالجة المحاسبية للأحداث الآتية.

الإجابة

أولاً: في تاريخ التعاقد 2011/3/1 :

(أ) إثبات حق الشركة الوطنية في استلام كمية العملة المطلوبة بسعر الصرف الفوري
 $10.000 \text{ دينار} \times 20 = 200.000 \text{ جنيه}$

ويحمل هذا المبلغ على ح/م بني عقود الصرف الآجلة.

(ب) إثبات الالتزام المقرر على الشركة الوطنية في سداد قيمة العملة المشتراة بالسعر المتفق عليه وبالعملة المحلية. (سعر صرف آجل)

$10.000 \times 20.20 = 202.000 \text{ جنيه}$

(ج) الفرق يمثل علاوة صرف آجل تتحملها الشركة الوطنية نتيجة زيادة السعر الأجل على السعر الفوري (202.000 - 200.000) = 2.000 ج

تاريخ	بيان	دائن	مدين
2011/٢/١	من ح/ مديني عقود الصرف الأجلة		٢٠٠٠٠٠
	من ح/ علاوة الصرف الأجل		٢٠٠٠
	إلى ح/ دائني عقود الصرف الأجلة	٢٠٢٠٠٠	
	إثبات الاتفاق على عقد صرف أجل لشراء		
	١٠٠٠٠ دينار كويتي		

ثانياً: في تاريخ تنفيذ التعاقد 2011/٨/١:

(أ) حساب الربح أو الخسارة في فروق أسعار العملة وقت التنفيذ. نظراً لارتفاع السعر الفوري للعملة في تاريخ التنفيذ عن السعر الفوري الذي كان سائد في وقت التعاقد، فإن الشركة الوطنية سوف تحقق أرباحاً في فروق العملة نتيجة زيادة حقوقها المقومة بسعر أقل في تاريخ التعاقد.

∴ أرباح الصرف الأجل - (سعر الصرف في تاريخ التنفيذ - سعر الصرف في تاريخ التعاقد) × كمية العملة

$$٤٠٠٠ \text{ جنيه} = (٢٠.٤٠ - ٢٠.٠٠) \times ١٠٠٠٠ \text{ دينار}$$

تاريخ	بيان	دائن	مدين
2011/٨/١	من ح/ مديني عقود صرف أجلة		٤٠٠٠
	إلى ح/ أرباح الصرف الأجنبي	٤٠٠٠	
	إثبات الزيادة في حق الشركة الناتج عن فروق أسعار العملة		

(ب) إثبات ممداد الشركة الوطنية للقيمة الدفء بالعملة المحلية.

تاريخ	بيان	دائن	مدين
2011/8/1	من ح/دالني عقود الصرف الأجلة (إقفال)		٢٠٢٠٠٠
	إلى ح/د نقدية - عملة محلية	٢٠٢٠٠٠	

(ج) إثبات استلام الشركة الوطنية للعملة الأجنبية.

القيمة بالعملة المحلية - كمية العملة الأجنبية × سعر الصرف الفوري في تاريخ التنفيذ

$$٢٠٤٠٠٠ = ٢٠٤٠ \times ١٠٠٠٠ =$$

تاريخ	بيان	دائن	مدين
2011/8/1	من ح/د النقدية - عملة أجنبية		٢٠٤٠٠٠
	إلى ح/د من بني عقود الصرف الأجلة (إقفال)	٢٠٤٠٠٠	

ثالثاً: في نهاية السنة المالية مع الإقفالات:

(أ) إقفال ح/د علاوة الصرف الأجل

٢٠٠٠ من ح/د ملخص الدخل

٢٠٠٠ إلى ح/د علاوة الصرف الأجل.

(ب) إقفال ح/ أرباح الصرف الأجنبي:

٤٠٠٠ من ح/ أرباح الصرف الأجنبي

٤٠٠٠ إلى ح/ ملخص الدخل.

ملاحظة:

تم إقفال ح/ علاوة الصرف الأجل بالكامل نظراً لأن هذه الصفقة منتهية وليست ممتدة.

مثال رقم (٢): شراء عملة - صفقة منتهية بنصم -

في ٢٠١١/٣/١ تعاقدت الشركة الأهلية مع أحد البنوك على شراء ١٠٠٠٠ ريال سعودي بعد ٥ شهور من الآن بسعر صرف أجل ١.٥٤ جنيه مصري لكل ريال سعودي ، وذلك لتجنب مخاطر تقلبات الأسعار في الريال السعودي ، حيث يوجد على الشركة الأهلية التزام بسداد هذا المبلغ بسبب صفقة شراء ، فإذا علمت أن :-

سعر الصرف الفوري في ٢٠١١/٣/١ الريال \rightarrow ١.٥٦ جنيه

سعر الصرف الفوري في ٢٠١١/٨/١ ، الريال \rightarrow ١.٥٢ جنيه

المطلوب:

المعالجة المحاسبية للأحداث السابقة.

الإجابة

أولاً: في تاريخ التعاقد 2011/٣/١:

(أ) إثبات حق الشركة في استلام كمية العملة المطلوبة بسعر الصرف الفوري $1.06 \times 10000 = 10600$ جنيه

ويحمل هذا المبلغ على ح/ مديني عقود الصرف الأجلة.

(ب) إثبات الالتزام المقرر على الشركة الأهلية في سداد قيمة العملة المشتراة بالسعر المتفق عليه وبالعملة المحلية (سعر صرف أجل)

$10400 = 1.04 \times 10000$ جنيه

ويتم تعلية هذا المبلغ على ح/ دائني عقود الصرف الأجلة.

(ج) الفرق بين المبلغين يمثل خصم صرفاً أجل تستفيد منه الشركة الأهلية نتيجة زيادة السعر الفوري على السعر الآجل

$$٢٠٠ = (١٥٤٠ - ١٥٦٠٠)$$

تاريخ	بيان	دائن	مدين
2011/٣/١	من ح/ مديني عقود الصرف الآجلة		١٥٦٠٠
	إلى ح/ دائني عقود الصرف الآجلة	١٥٤٠٠	
	إلى ح/ خصم الصرف الآجل	٢٠٠	

ثانياً: في تاريخ تنفيذ العقد 2011/٨/١:

(١) حساب الربح أو الخسارة من اختلاف أسعار العملة وقت التنفيذ نظراً لانخفاض سعر العملة الفوري في تاريخ تنفيذ العقد عن السعر الفوري للعملة والذي كان سائد في وقت التعاقد، فإن الشركة الأهلية سوف تحقق خسائر من شراء هذه الصفقة يمكن حسابها على النحو التالي:

خسائر الصرف الآجل = (سعر الصرف في تاريخ التعاقد - سعر الصرف في تاريخ التعاقد) × كمية العملة

$$٤٠٠ جنيه = (١.٥٦ - ١.٥٢) \times ١٠٠٠٠$$

تاريخ	بيان	دائن	مدين
2011/٨/١	من ح/ خسائر الصرف الأجنبي		٤٠٠
	إلى ح/ مديني عقود الصرف الآجل	٤٠٠	

(ب) إثبات سداد الشركة الأهلية لقيمة الناقد بالعملة المحلية.

تاريخ	بيان	دائن	مدين
2011/٨/١	من ح/ دائني عقود الصرف الآجلة (إفصال)		١٥٤٠٠
	إلى ح/ الدائنة - عملة محلية	١٥٤٠٠	

(ج) إثبات استلام الشركة الأهلية للعملة الأجنبية.

القيمة بالعملة المحلية = كمية العملة الأجلة × سعر الصرف الفوري في تاريخ التعاقد

$$1.02 \times 10000 = 10200 \text{ جنيه}$$

تاريخ	بيسان	دائن	مدين
٢٠١١/٨/١	من ح/ النقدية - عملة أجنبية		١٥٢٠٠
	إلى ح/ مديني عقود الصرف الأجلة (إقفال)	١٥٢٠٠	

ثالثاً: في نهاية السنة المالية ⇨ الإقفال:

- (أ) إقفال ح/ خسائر الصرف الأجنبي
- من ح/ ملخص الدخل ٤٠٠
- إلى ح/ خسائر الصرف الأجنبي ٤٠٠
- (ب) إقفال ح/ خصم الصرف الأجل
- من ح/ ملخص الدخل ٢٠٠
- إلى ح/ خصم الصرف الأجل ٢٠٠

ملاحظة:

تم إقفال ح/ خصم الصرف الأجل بالكامل نظراً لأن هذه الصفقة منتهية وليست ممتدة.

مثال رقم (3): بيع عملة - صفقة منتهية بعلاوة -

في المثال رقم (1) بفرض أن الشركة الوطنية تعاقدت على بيع 10000 دينار كويتي بدلا من الشراء.

المطلوب ⇨ المعالجة المحاسبية في هذه الحالة.

الإجابة

أولاً: في تاريخ التعاقد 2011/٣/1:

(أ) إثبات الالتزام الذي على الشركة الوطنية في تسليم كمية العملة المطلوبة

$$10000 \text{ دينار} \times 20 = 200000 \text{ جنيه}$$

ويُعلَى هذا المبلغ على ح/ دائني عقود الصرف الأجلة

(ب) إثبات حق الشركة الوطنية في تحصيل قيمة العملة المباعة وبالسعر المتفق عليه وبالعملة المحلية (سعر صرف آجل)

$$202000 = 202 \times 10000$$

ويتم تحميل هذا المبلغ على ح/مديني عقود الصرف الآجلة.

(ج) الفرق يمثل علاوة صرف آجل تدبل عليها الشركة الوطنية نتيجة زيادة السعر الآجل على السعر الفوري

$$2000 = (200000 - 202000)$$

تاريخ	بيان	دائن	مدين
2011/3/1	من ح/مديني عقود الصرف الآجلة		202000
	إلى ح/دائني عقود الصرف الآجلة	200000	
	إلى ح/علاوة الصرف الآجل	2000	
	إثباتات اتفاق على عقد صرف آجل لبيع 10000 دينار كويتي		

ثانياً: في تاريخ تنفيذ التعاقد 011/8/1

(1) حساب الربح أو الخسارة في فروق أسعار العملة وقت التنفيذ. نظراً لارتفاع السعر الفوري للدين في تاريخ التنفيذ عن السعر الفوري الذي كان سائداً في وقت التعاقد، فإن الشركة الوطنية سوف تحقق خسائر من فروق العملة نتيجة زيادة التزاماتها المقومة بدينار أقل في تاريخ التعاقد.

∴ خسائر الصرف الآجل = (سعر الصرف في تاريخ التنفيذ - سعر الصرف في تاريخ التعاقد) × كمية العملة

$$4000 = (2000 - 2040) \times 10000 \text{ دينار}$$

تاريخ	بيان	دائن	مدين
2011/8/1	من ح/مديني عقود الصرف الآجل		4000
	إلى ح/دائني عقود الصرف الآجلة	4000	

(ب) إثبات تحصيل الشركة الوطنية لقيمة التعاقد بالعملة المحلية.

تاريخ	بيان	دائن	مدين
2011/8/1	من ح/ النقدية - عملة محلية إلى ح/ مديني عقود الصرف الآجلة	٢٠٢٠٠٠	٢٠٢٠٠٠

(ج) إثبات تسليم الشركة الوطنية لقيمة التعاقد بالعملة الأجنبية

القيمة بالعملة المحلية - كمية العملات الأجنبية × سعر الصرف الفوري وقت التنفيذ

$$٢٠٤٠٠٠ = ٢٠.٤٠ \times ١٠٠٠٠ = \text{جنيه}$$

تاريخ	بيان	دائن	مدين
2011/8/1	من ح/ دائني عقود الصرف الآجلة إلى ح/ النقدية - عملة أجنبية	٢٠٤٠٠٠	٢٠٤٠٠٠

ثالثاً: في نهاية السنة المالية مع الإقفال

(أ) إقفال ح/ علاوة الصرف الآجل

٢٠٠٠ من ح/ علاوة الصرف الآجل

٢٠٠٠ إلى ح/ ملخص الدخل

(ب) إقفال ح/ خسائر الصرف الأجنبي

٤٠٠٠ من ح/ ملخص الدخل

٤٠٠٠ إلى ح/ خسائر الصرف الأجنبي

مثال رقم (4) : بيع عملة - صفقة منتهية خصم -

في 2011/5/1 تعاقدت الشركة المصرية مع أحد مكاتب الصرافة على بيع 8000 ريال سعودي بعد أربعة أشهر من الآن بسعر 1.02 جنيه لكل ريال سعودي ، وذلك لتجنب مخاطر تقلبات الأسعار ، حيث سيتوارر هذا المبلغ للشركة نتيجة وجود صفقة بيع خارجية في هذا التوقيت . فإذا علمت أن :

سعر الصرف الفوري في 2011/5/1 الريال ، \hookrightarrow 1.04 جنيه

سعر الصرف الفوري في 2011/9/1 الريال ، \hookrightarrow 1.03 جنيه

المطلوب: المعالجة المحاسبية للأحداث السابقة.

إجابة :

أولاً: في تاريخ التعاقد

(أ) إثبات التزام على الشركة المصرية ، في تسليم كمية العملة المطلوبة بسعر الصرف الفوري $1.04 \times 8000 = 12320$ جنيه
ويُعلَى هذا المبلغ على ح/ دائني = د الصرف الأجل.

(ب) إثبات حق الشركة المصرية في تحصيل قيمة العملة الأجنبية بالسعر المتفق عليه وبالعملة المحلية (سعر الصرف أ ج)
 $1.02 \times 8000 = 12160$ جنيه

ويتم تحصيل هذا المبلغ على ح/ مدني عقود الصرف الأجلة.

(ج) الفرق يمثل خصم صرف أجل حمله الشركة المصرية نتيجة انخفاض سعر الصرف الأجل عن سعر الصرف الفوري

$$12200 - 12160 = 160 \text{ جنيه}$$

تاريخ	بيان	دائن	مدين
1/5/2011	من ح/ مدني عقود الصرف الأجلة		12160
	من ح/ خصم الصرف الأجل		160
	إلى ح/ دائني عقود الصرف الأجلة	12320	

ثانياً : في تاريخ تنفيذ التعاقد 2010/9/1 .

(أ) حساب الأرباح أو الخسائر الناتجة عن فروق أسعار العملة وقت التنفيذ نظراً لانخفاض السعر الفوري للعملة في تاريخ التنفيذ عن السعر الفوري الذي كان سائداً وقت التعاقد - فإن الشركة المصرية سوف تحقق أرباحاً من فروق العملة.

: أرباح فروق العملة = (السعر عند التنفيذ - السعر عند التعاقد) × كمية العملة

$$80 \text{ جنيه} = (1.04 - 1.03) \times 8000$$

تاريخ	بيان	دائن	مدين
2011/9/1	من ح/ دائني عقود الصرف الآجلة إلى ح/ أرباح فروق أسعار الصرف الأجنبي	80	80

(ب) إثبات تحصيل الشركة المصرية لقيمة التعاقد بالعملة المحلية

تاريخ	بيان	دائن	مدين
2011/9/1	من ح/ النقدية - عملة محلية إلى ح/ مديني عقود الصرف الآجلة (إقفال)	12160	12160

(ج) إثبات تسليم الشركة المصرية لقيمة التعاقد بالعملة الأجنبية

= كمية العملة × السعر وقت التنفيذ

$$12240 = 1.03 \times 8000$$

تاريخ	بيان	دائن	مدين
2011/9/1	من ح/ دائني عقود الصرف الآجلة (إقفال) إلى ح/ النقدية - عملات أجنبية	12240	12240

ثالثاً : في نهاية السنة المالية ← الإقفال

(أ) إقفال ح/ خصم الصرف الأجل.

160 من ح/ ملخص الدخل

160 إلى ح/ خصم الصرف الأجل

(ب) إقفال ح/ أرباح الصرف الأجنبي
٨٠ من ح/ أرباح فروة أسعار الصرف الأجنبي
٨٠ إلى ح/ ملخص الدخل

مثال رقم (5) : شراء عملة - صفقة ممتدة - بعلاوة -

في 1/10/2011 تعاقدت الشركة الماسية مع أحد البنوك على شراء 10000 دينار كويتي بعد 5 شهور من الآن بسعر صرف جل 20.30 جنيه مصري لكل دينار وذلك للوفاء بالتزام مقرر عليها نتيجة صفقة شراء - فإذا علمت أن:-

سعر الصرف الفوري في 1/10/2011 الدينار يعادل 20.00 جنيه

سعر الصرف الفوري في 1/12/2011 الدينار يعادل 19.50 جنيه

سعر الصرف الفوري في 1/3/2012 الدينار يعادل 20.50 جنيه

المطلوب المعالجة المحاسبية للأحداث السابقة.

الإجابة

أولاً: في تاريخ التعاقد 1/10/2011 نفس الخطوات السابقة

(أ) إثبات حُق الشركة الماسية في استلام العملة بسعر الصرف الفوري 10000 × 20 = 200000 جنيه.

ويحمل المبلغ على ح/ مدينم عقود الصرف الأجلة.

(ب) إثبات الالتزام المقرر على الشركة الماسية في سداد قيمة العملة المشتراة بالسعر الأجل وبالعملة المحلية.

10000 × 20.30 = 203000 جنيه.

ويُعلى المبلغ على ح/ دائني تود الصرف الأجلة.

(ج) الفرق يمثل علاوة صرف آجا تتحملها الشركة الماسية نتيجة زيادة السعر الأجل عن السعر الفوري (203000 - 200000) = 3000 ج

تاريخ	بيسان	دائن	مدين
2011/10/1	من ح/ مديني عقود الصرف الآجلة		٣٠٠٠٠٠
	من ح/ علاوة الصرف الآجل		٤٥٠٠
	إلى ح/ دائني عقود الصرف الآجلة	٣٠٤٥٠٠	

ثانياً: في تاريخ نهاية السنة المالية (2011/12/31)

(أ) حساب الربح أو الخسارة في فروق أسعار العملة في نهاية العام.

نظراً لانخفاض السعر الفوري في نهاية السنة عن السعر الفوري في وقت التعاقد - فإن الشركة الماسية سوف تحقق خسائر من فروق العملة بمقدار فرق السعر مضروباً في كمية العملة.

خسائر الصرف الأجنبي - السعر في نهاية السنة - السعر عند التعاقد × كمية العملة

$$10000 \times (20.00 - 19.50) = 5000 \text{ جنيه}$$

تاريخ	بيسان	دائن	مدين
2011/12/31	من ح/ خسائر الصرف الأجنبي		٧٥٠٠
	إلى ح/ مديني عقود الصرف الآجلة	٧٥٠٠	

(ب) استنفاد جزء من علاوة الصرف الآجل وإقاله في نهاية السنة بمقدار نصيب الفترة التي تم فيها التعاقد وإقال خسائر الصرف الأجنبي.

$$\text{نصيب عام } 2010 = \frac{2}{5} \times 4500 = 1800 \text{ جنيه}$$

تاريخ	بيسان	دائن	مدين
2011/12/31	من ح/ ملخص الدخل		١٠٢٠٠
	إلى ح/ علاوة الصرف الآجل	٢٧٠٠	
	إلى ح/ خسائر الصرف الأجنبي	٧٥٠٠	

ثالثاً: عند تنفيذ العقد (2012/3/1)

(أ) حساب الربح أو الخسارة في فروق أسعار العملة وقت التنفيذ.

نظراً لارتفاع السعر الفوري للعملة وقت التنفيذ عن السعر الفوري في نهاية السنة المالية - فإن الشركة الماسية، وف تحقق أرباحاً من فروق العملة بمقدار فرق السعر مضروباً في كمية العملة.

أرباح الصرف الأجنبي = السعر وقت التنفيذ - السعر في نهاية السنة × كمية العملة

$$15000 \times (20.5 - 19.5) = 15000 \text{ جنيه}$$

تاريخ	بيان	دائن	مدين
2012/3/1	من ح/ مديني عقود الصرف الأجلة إلى ح/ أرباح الصرف الأجنبي	15000	15000

(ب) إثبات سداد الشركة الماسية لقيمة التعاقد بالعملة المحلية

$$(20.20 \times 15000)$$

تاريخ	بيان	دائن	مدين
2012/3/1	من ح/ انسي عقود الصرف الأجلة (إقفال) إلى ح/ النقدية - عملة محلية	304500	304500

(ج) إثبات استلام الشركة الماسية للعملة الأجنبية

$$(20.50 \times 15000)$$

تاريخ	بيان	دائن	مدين
2012/3/1	من ح/ الذموية - عملات أجنبية إلى ح/ مديني عقود الصرف الأجلة (إقفال)	307500	307500

رابعا: في نهاية السنة المالية 2012/12/31 الإقفال

(أ) استنفاد باقي علاوة الصرف أجل وإقفالها في حساب النتيجة

$$1800 = (2700 - 500)$$

~ ٨٢ ~

تاريخ	بيان	دائن	مدين
2012/12/31	من ح/ ملخص الدخل إلى ح/ علاوة الصرف الآجل	1800	1800

(ب) إقفال ح/ أرباح الصرف الأجنبي المحسوب في 2011/3/1

تاريخ	بيان	دائن	مدين
2012/12/31	من ح/ أرباح الصرف الأجنبي إلى ح/ ملخص الدخل	15000	15000

مثال (٦) : شراء عملة - صفقة ممتدة - خصم

بالرجوع إلى بيانات المثال رقم (٢) وإضافة المعلومات التالية :

- تاريخ التعاقد 2010/11/1 .
- سعر صرف الريال في 2011/11/1 كان 1.06 جنيه.
- سعر صرف الريال في 2011/12/31 كان 1.07 جنيه.
- سعر صرف الريال في 2012/4/1 كان 1.02 جنيه.
- سعر صرف الريال الآجل المتفق عليه كان 1.04 جنيه.

المطلوب: إعادة حل المثال في ضوء المعلومات الجديدة.

الإجابة

أولاً: في تاريخ التعاقد 2011/11/1 نفس الإجراءات المتخذة :

- إثبات حق الشركة بسعر الصرف الفوري (1.06×100000)
- إثبات الالتزام على الشركة بالسعر الآجل (1.04×100000)
- إثبات الفرق وتحمله على ح/ خصم صرف آجل

تاريخ	بيان	دائن	مدين
2011/11/1	من ح/ مديني عقود الصرف الأجل		10600
	إلى ح/ خدم صرف أجل	200	
	إلى ح/ دائن عقود الصرف الأجل	10400	

ثانياً: في نهاية السنة المالية 2011.

(أ) حساب الربح أو الخسارة في فروق العملة

أرباح الصرف الأجنبي = (السعر الفوري في نهاية السنة - السعر الفوري وقت التعاقد) × كمية العملة

$$100 \text{ جنيه} = (1.07 - 1.06) \times 10000$$

تاريخ	بيان	دائن	مدين
2011/10/31	من ح/ مديني عقود الصرف الأجلة		100
	إلى ح/ أرباح الصرف الأجنبي	100	

(ب) استنفاد جزء من خصم الإصدار وإقفاله في نهاية العام مع أرباح الصرف الأجنبي

$$\text{تصيب عام } 2010 = 2\% \times 200 = 40 \text{ جنيه}$$

تاريخ	بيان	دائن	مدين
2011/10/31	من ح/ خصم الصرف الأجل		80
	من ح/ أرباح الصرف الأجنبي		100
	إلى ح/ خصم الدخل	180	

ثالثاً: عند تنفيذ العقد في 2012/4/1:

(أ) حساب الربح أو الخسارة في فروق أساس العملة وقت التنفيذ

خسارة الصرف الأجنبي = (السعر الفوري في 4/1 - السعر الفوري في 12/31) × كمية العملة

$$500 \text{ جنيه} = (1.07 - 1.02) \times 10000$$

تاريخ	بيان	دائن	مدين
2012/4/1	من ح/ حسابات الصرف الأجنبي إلى ح/ مديني عقود الصرف الآجلة	500	500

(ب) إثبات سداد الشركة الأهلية لقيمة التعاقذ بالعملة المحلية
(1.04x10000)

تاريخ	بيان	دائن	مدين
2012/4/1	من ح/ دائني عقود الصرف الآجلة (إفقال) إلى ح/ النقدية - عملة محلية	10400	10400

(ج) إثبات استلام الشركة الأهلية للعملة الأجنبية (1.02x10000)

تاريخ	بيان	دائن	مدين
2012/4/1	من ح/ النقدية - عملات أجنبية إلى ح/ مديني عقود الصرف الآجلة	10200	10200

رابعاً: في نهاية السنة المالية 2012 الإفقال
(أ) استهلاك باقي خصم الإصدار الآجل وإفقاله في حساب النتيجة
(80-200)

تاريخ	بيان	دائن	مدين
2012/4/1	من ح/ خصم الإصدار الآجل إلى ح/ ملخص الدخل	120	120

(ب) إفقال ح/ حسابات الصرف الأجنبي (المحسوب في 4/1)

تاريخ	بيان	دائن	مدين
2012/4/1	من ح/ ملخص الدخل إلى ح/ حسابات الصرف الأجنبي	500	500

مثال (7): بيع عملة - صفقة ممتدة - بعلاوة

في 2011/11/1 تعاقدت الشركة الفضية مع أحد البنوك على بيع 10000 دولار أمريكي بعد 5 شهور من الآن بسعر صرف أجل 6.10 جنيه مصري لكل دولار، وذلك بسبب توافر هذا المبلغ لدى الشركة بجة صفقة بيع خارجية في هذا التوقيت - فإذا علمت أن :-

سعر الصرف الفوري في 2011/11/1 الدولار يعادل 5.96 جنيه

سعر الصرف الفوري في 2011/12/31 الدولار يعادل 6.00 جنيه

سعر الصرف الفوري في 2012/1/1 الدولار يعادل 5.98 جنيه

المطلوب: المعالجة المحاسبية للأحداث السابقة.

الإجابة

أولاً: في تاريخ التعاقد 2011/11/1 : نفس الإجراءات المتعددة :

(أ) إثبات الالتزام على الشركة في تسليم العملة بسعر الصرف الفوري
(5.96×10000)

(ب) إثبات حق الشركة في التحصيل، بالسعر الأجل (6.10×10000)

(ج) إثبات الفرق وتعليلته على « / علاوة الصرف الأجل.

تاريخ	بيان	دائن	مدين
2011/11/1	من / ح/ مدني عقود الصرف الأجلة		10000
	إلى / ح/ دائني عقود الصرف الأجلة	59600	
	إلى / ح/ علاوة الصرف الأجل	1400	

ثانياً: في نهاية السنة المالية 2010 :

(أ) حساب الربح أو الخسارة في فرق في العملة

خسائر الصرف الأجنبي = (السعر في نهاية السنة - السعر وقت التعاقد) × كمية العملة

$$10000 \times (5.96 - 6.00) = 400$$

تاريخ	بيان	دائن	مدين
2011/12/31	من ح/ خسائر الصرف الأجنبي إلى ح/ دائني عقود الصرف الأجنبي	٤٠٠	٤٠٠

(ب) استنفاد جزء من علاوة الصرف الأجل وإقفالها

$$\text{نصيب عام } 2010 = 1400 \times 2\% = 280 \text{ جنيه}$$

تاريخ	بيان	دائن	مدين
2011/12/31	من ح/ علاوة الصرف الأجل إلى ح/ ملخص الدخل	٥٦٠	٥٦٠

(ج) إقفال ح/ خسائر الصرف الأجنبي

تاريخ	بيان	دائن	مدين
2011/12/31	من ح/ ملخص الدخل إلى ح/ خسائر الصرف الأجنبي	٤٠٠	٤٠٠

ثالثاً: عند تنفيذ العقد في 2012/4/1

(أ) حساب الربح أو الخسارة في فروق العملة

أرباح الصرف الأجنبي - (السعر وقت التنفيذ - السعر في نهاية السنة السابقة) × كمية العملة

$$200 \text{ جنيه} = 10000 \times (6 - 5.98)$$

تاريخ	بيان	دائن	مدين
2012/4/1	من ح/ دائني عقود الصرف الأجلة إلى ح/ أرباح الصرف الأجنبي	٢٠٠	٢٠٠

(ب) ثبات تحصيل قيمة التعاقد بالعملة المحلية

تاريخ	بيان	دائن	مدين
2012/٤/١	من ح/ النقدية - عملة محلية إلى ح/ مدين، عقود الصرف الآجلة (إقفال)	٦١٠٠٠	٦١٠٠٠

(ج) إثبات تسليم العملة الأجنبية بالسعر وقت التنفيذ (٥.٩٨×١٠٠٠٠)

تاريخ	بيان	دائن	مدين
2012/٤/١	من ح/ دائني : تود الصرف الآجلة (إقفال) إلى ح/ نقدية - عملة أجنبية	٥٩٨٠٠	٥٩٨٠٠

رابعاً: في نهاية السنة المالية 2012 = الإقفال

(أ) استفاد باقي علاوة الصرف الآجل.

نصيب سنة ٢٠١١ = $\frac{2}{100} \times 1400 = 280$ جنيه

تاريخ	بيان	دائن	مدين
2012/١٢/٣١	من ح/ علاوة : صرف الآجل إلى ح/ لخص الدخل	٨٤٠	٨٤٠

(ب) إقفال ح/ أرباح الصرف الأجنبي الذ مسوب في ٤/١

تاريخ	بيان	دائن	مدين
2012/١٢/٣١	من ح/ أرباح : صرف الأجنبي إلى ح/ لخص الدخل	٢٠٠	٢٠٠

مثال (أ) : بيع عملة - صفقة ممتدة - بخصم

في 2011/10/1 تعاقدت إحدى الشركات المساهمة مع أحد مكاتب الصرافة على بيع 10000 دولار أمريكي بعد 6 شهور بسعر صرف أجل 6 جنيه للدولار وذلك بسبب توافر هذا المبلغ لديها نتيجة صفقة بيع خارجية - فإذا علمت أن:-

سعر الصرف الفوري في 2011/11/1 الدولار يعادل 6.03 جنيه

سعر الصرف الفوري في 2011/12/31 الدولار يعادل 6.00 جنيه

سعر الصرف الفوري في 2012/4/1 الدولار يعادل 6.05 جنيه

المطلوب: المعالجة المحاسبية للأحداث السابقة.

الإجابة

أولاً: عند التعاقد في 2011/11/1 نفس الإجراءات المعتادة :

(أ) إثبات الالتزام على الشركة بتسليم العملة بسعر الصرف وقت التعاقد (10000 × 6.03)

(ب) إثبات حق الشركة في التحصيل بالسعر الأجل (6 × 10000)

(ج) إثبات الفرق وتحصيله على ح/ خصم الصرف الأجل.

تاريخ	بيان	دائن	مدين
2011/10/1	من ح/ مديني عقود الصرف الأجلة		60000
	من ح/ خصم الصرف الأجل		300
	إلى ح/ دائني عقود الصرف الأجلة	60300	

ثانياً: في نهاية السنة المالية 2010:

(أ) حساب الربح أو الخسارة في فروق العملة

أرباح الصرف الأجنبي = (السعر في نهاية السنة - السعر وقت التعاقد) × كمية العملة

$$300 \text{ جنيه} = (6.03 - 6.00) \times 10000$$

تاريخ	بيان	دائن	مدين
2011/10/1	من ح/ دائني = ود الصرف الآجلة إلى ح/ باح الصرف الأجنبي	300	300

(ب) استنفذ جزء من خصم الصرف لأجل وإقاله
نصيب عام 2010 = 300 × 3 = 150 جنيه

تاريخ	بيان	دائن	مدين
2011/10/1	من ح/ ملخص الدخل إلى ح/ خصم الصرف الآجل	150	150

(ج) إقتال ح/ أرباح الصرف الأجنبي

تاريخ	بيان	دائن	مدين
2011/10/1	من ح/ أرباح الصرف الأجنبي إلى ح/ ملخص الدخل	300	300

ثالثاً: عند تنفيذ العقد في 2012/4/1:

(أ) حساب الربح أو الخسارة في فروق العملة

خسائر الصرف الأجنبي = (6.0 - 6.5) × 10000 = 5000 جنيه

تاريخ	بيان	دائن	مدين
2012/4/1	من ح/ خسائر الصرف الأجنبي إلى ح/ دائني عقود الصرف الآجلة	5000	5000

(ب) إثباتات تحصيل قيمة التعاقد بالعملة المحلية

تاريخ	بيان	دائن	مدين
2012/٤/١	من ح/ النقدية - بالعملة المحلية إلى ح/ مديني عقود الصرف الأجلة (إقفال)	٦٠٠٠٠	٦٠٠٠٠

(ج) إثباتات تسليم العملة الأجنبية بالسعر وقت التنفيذ

$$(٦.٠٥ \times ١٠٠٠٠)$$

تاريخ	بيان	دائن	مدين
2012/٤/١	من ح/ دائني عقود الصرف الأجلة (إقفال) إلى ح/ النقدية - عملة أجنبية	٦٠٥٠٠	٦٠٥٠٠

رابعاً: في نهاية السنة المالية 2012 - الإقفال

(أ) استنفاد باقي خصم الصرف الأجل

$$\text{تصويب عام } 2011 = \frac{2}{8} \times 300 = 75 = 150 \text{ جنيه}$$

تاريخ	بيان	دائن	مدين
2012/١٢/٣١	من ح/ ملخص الدخل إلى ح/ خصم الصرف الأجل	١٥٠	١٥٠

(ب) إقفال ح/ خسائر الصرف الأجنبي

تاريخ	بيان	دائن	مدين
2012/١٢/٣١	من ح/ ملخص الدخل إلى ح/ خسائر الصرف الأجل	٥٠٠	٥٠٠

ملاحظة هامة:

في نهاية كل تدريب يجب التأكد من إقفال الحسابات التالية:

- (١) ح/ مديني عقود الصرف لأجل.
- (٢) ح/ دائني عقود الصرف لأجل.
- (٣) ح/ أرباح الصرف الأجنبي.
- (٤) ح/ خسائر الصرف الأجنبي.
- (٥) ح/ خصم الصرف الأجنبي.
- (٦) ح/ علاوة الصرف الأجنبي.

أسئلة نظرية وتدريبية عملية

أولاً : الأسئلة النظرية

- 1- لماذا يتم اللجوء إلى إبرام عقود صرف آجلة لشراء وبيع عملات أجنبية؟
- 2- ما هي السمات الأساسية لعقد الصرف الآجل ؟
- 3- أذكر أهم الفوائد الواجب إتباعها عند معالجة عقود الصرف الآجلة؟
- 4- ما هي الأهمية المحاسبية لاستخدام حسابي مديني ودائني عقود الصرف الآجلة ؟
- 5- ما هو الفرق بين كلا من خصم الصرف الآجل وعلاوة الصرف الآجلة ؟

ثانياً : التدريبات العملية

التدريب الأول :

في ٢٠١٠/٥/١ تعاقدت إحدى الشركات المصرية مع أحد البنوك على بيع ٧٠٠٠ دينار كويتي بعد ٤ أشهر بسعر صرف آجل ٢٠.١٠ ج لكل دينار كويتي ، حيث يوجد التزام على الشركة بهذا المبلغ ، فإذا علمت أن :-

سعر الصرف الفوري في ٢٠١٠/٥/١ الدينار يعادل ١٩.٩٠ جنيه

سعر الصرف الفوري في ٢٠١٠/٩/١ الدينار يعادل ٢٠.٠٠ جنيه

المطلوب : المعالجة المحاسبية للعملية السابقة.

التدريب الثاني :

باستخدام بيانات التدريب السابق ، افترض أن الشركة المصرية تعاقدت على شراء العملة.

المطلوب : إعادة حل التدريب في هذه الحالة.

التدريب الثالث :

في ٢٠١٠/١٠/١ تعاقدت إحدى الشركات المصرية مع أحد البنوك على شراء ١٥٠٠٠ دولار أمريكي بعد ٥ شهور من الآن بسعر صرف آجل ٦.٠٤ جنيه لكل دولار ، وذلك للوفاء بالتزام مقرر عليها نتيجة صفقة شراء - فإذا علمت أن :-

سعر الصرف الفوري في ٢٠١٠/١٠/١ الدولار يعادل ٦.٠٠ جنيه

الدولار يعادل ٦.٠١ جنيه

سعر الصرف الفوري في ٢٠١٠/١٢/٣١

الدولار يعادل ٦.١٠ جنيه

سعر الصرف الفوري في ٢٠١١/٣/١

المطلوب : المعالجة المحاسبية للوحدات السابقة.

التدريب الرابع :

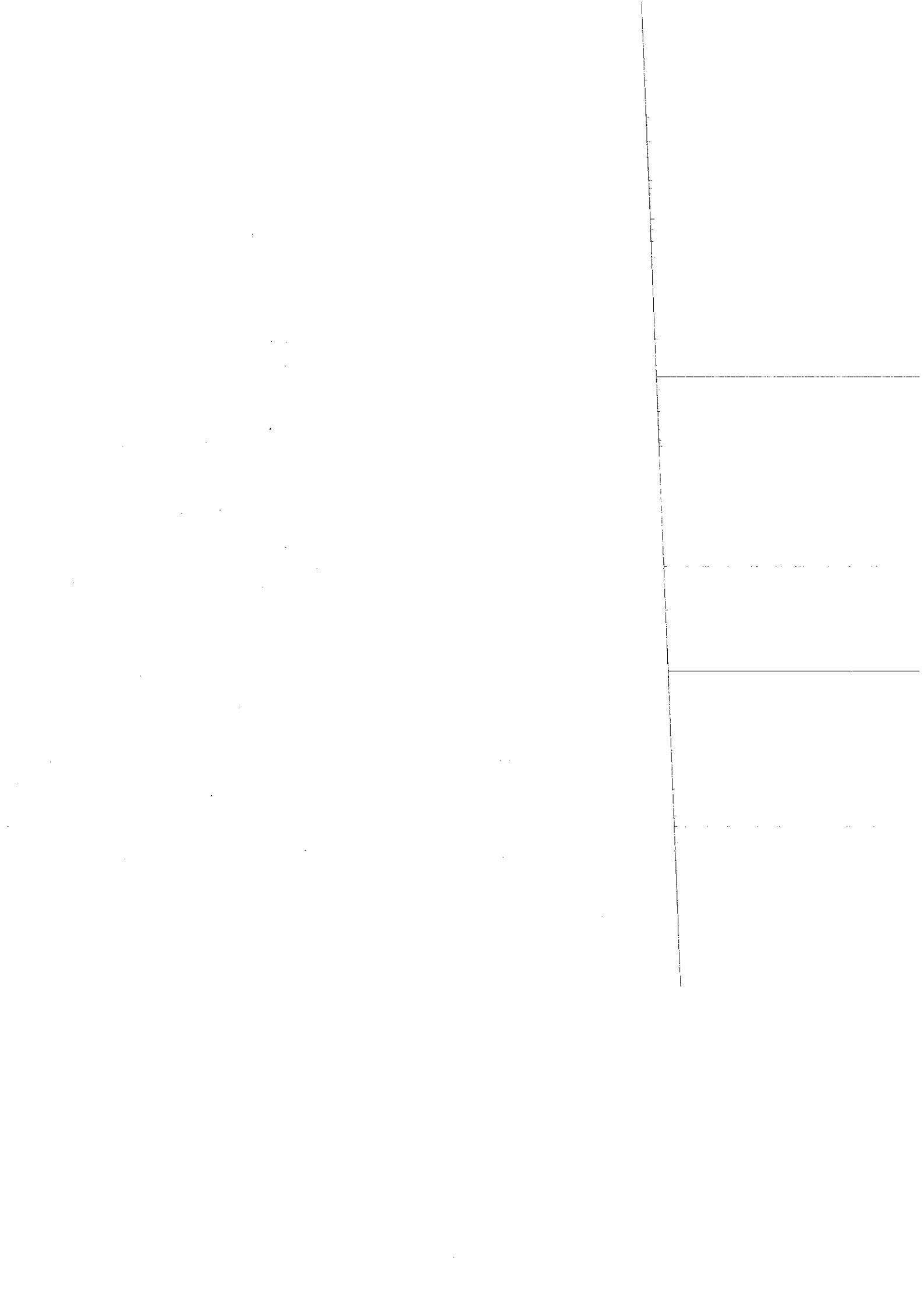
بإستخدام بيانات التدريب السابق : برض أن الشركة المصرية تعاقدت على بيع العملة.

المطلوب : إعادة حل التدريب في ضوء الرض الجديد.

الوحدة التعليمية الخامسة

المحاسبة عن آثار التضخم

- مقدمة
- مفهوم الأرقام القياسية
- طرق قياس الأرقام القياسية
- مستويات التغير في الأسعار
- طرق معالجة التضخم في المحاسبة



الوحدة التعليمية الخامسة

المحاسبة عن آثار التضخم

مقدمة:

يشير مفهوم التضخم إلى الارتفاع أو الزيادة المستمرة في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي يتم تداولها للأسعار نتيجة انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد. ونظراً لأن المحاسبة تهتم بتوفير المعلومات من خلال القوائم المالية التي تعد في نهاية الفترة المالية على أساس القيمة التاريخية، والارتفاع الأسعار في ظل التضخم وانخفاض القوة الشرائية لوحدات النقد، فإن البنود في تاريخ إعداد القوائم المالية تكون أقل منها عند الحصول عليها أو حدوثها.

ولتلافى آثار التضخم ظهرت المحاسبة عن التضخم والتي تهتم بتعديل قيم بنود القوائم المالية، وبيان كيفية إظهاره في القوائم المالية، وكيفية معالجة الفروق التي تحدث نتيجة هذه التعديلات كأرباح أو خسائر. وذلك لعرض معلومات القوائم المالية بما يفيد مستخدمي القوائم المالية وجعلهم على دراية بآثار التغير في الأسعار على نتائج عمليات المنشأة. وحتى يمكن المحاسبة عن التضخم فلا بد من التعرض لما يلي:

- أ - مفهوم الأرقام القياسية :
يعكس الأرقام القياسية التغيرات في مستويات الأسعار أي التغيرات في القوى الشرائية لوحدة القياس بين سنتين ماليتين على الأقل. ويطلق على السنة الأولى سنة الأساس والسنة الثانية سنة المقارنة، ويتم قياس الأرقام القياسية باستخدام مجموعة من أسعار مجموعة من السلع الأساسية في سنتي الأساس والمقارنة. وترجيحهم بكمية سنة الأساس أو كمية سنة المقارنة أو كمية سنة الأساس و سنة المقارنة.

ب- طرق قياس الأرقام القياسية :

يتم قياس الأرقام القياسية بأحد المقاييس الآتية:

١. لاسبير : تعتمد هذه الطريقة على ترجيح أسعار سنتي الأساس والمقارنة بكميات سنة الأساس ويتم حسابه كما يلي:

$$\frac{\sum K_{01}}{\sum K_{00}}$$

٥٤ ك٥

أي مجموع أسعار سنة المقارنة \times كميات سنة الأساس على

أسعار سنة الأساس \times كميات سنة الأساس

حيث :

١٤ . أسعار سنة المقارنة

٥٤ . أسعار سنة الأساس

ك٥ كميات سنة الأساس

٢. باس : تع

$$\frac{\sum K_{10}}{\sum K_{11}}$$

٥٤ ك١

أي مجموع أسعار سنة المقارنة \times كميات سنة المقارنة على

أسعار سنة الأساس \times كميات سنة المقارنة

~٩٨~

٣. فيشر : تعتمد هذه الطريقة على ترجيح أسعار سنتي الأساس والمقارنة بكميات سنتي الأساس والمقارنة ويتم حسابه كما يلي:

$$\sum (1ع / 0ع / 0ع) \times \sum (1ع / 1ع / 0ع)$$

ج- مستويات التغير في الأسعار

يرجع التغير في الأسعار إلى التغير في سوق التعامل في سوق الشراء وسوق البيع، والتغير في الظروف الاقتصادية مثل التضخم أو زيادة العرض والطلب، ويرتبط بالتغير في الأسعار المستويات التالية والتي مفهوم أو منهج المحاسبة المستخدم لعلاج هذه الآثار:

- التغير في المستوى العام للأسعار ويقصد به التغير في أسعار كافة أو معظم السلع والخدمات زيادة أو نقصا، وما يترتب على ذلك من تغير في القوة الشرائية لوحدة النقد. ويتم قياس هذا التغير باستخدام الأرقام القياسية العامة للأسعار والتي تعكس التغير في أسعار السلع والخدمات التي يتم تبادلها في الاقتصاد بين تاريخين مختلفين. لذلك فهي تعكس فقط التغيرات في الأسعار الناتجة عن التضخم ولا تعكس التغيرات الناتجة عن التطورات الفنية و التكنولوجية وهو يعد تغيرا صوريا لأنه ناتج عن التغير في القوة الشرائية لوحدة النقد. وباستخدامه يتم إظهار المعلومات المالية على أساس القوة الشرائية العامة.
- التغير في المستوى الخاص للأسعار ويقصد به التغير الذي قد يصيب سلعة معينة أو خدمة معينة في سوق معينة وقد يكون متفقا مع التغير في المستوى العام أو عكسه، ويتم قياس هذا التغير باستخدام الأرقام القياسية الخاصة للأسعار، ويعد التغير في المستوى الخاص للأسعار تغيراً حقيقياً في القيمة بسبب التغير في سعر السلعة بالنسبة لأسعار السلع الأخرى الناتجة عن قوى العرض والطلب والتغيرات التكنولوجية.

ومن خلاله يتم إظهار المعلومات على أساس التكلفة الجارية (بدلاً من التكلفة التاريخية) مع الاعتراف بالتغيرات المحددة في أسعار الأصول.

- التغير في المستوى النسبي للأعمار وهو عبارة عن التغير في المستوى الخاضع للأسعار مستبعداً عنه أثر التغير في المستوى العام للأسعار. فهو يجمع بين القوة الشرائية العامة والتكلفة الجارية.

ويتطلب الاعتراف بالتغيرات في المستوى النسبي للأسعار تطبيق كل من النوعين الأولين، ويتم ذلك عن طريق تعديل أرقام القيم الجارية بأثر التغير في القوة الشرائية للنقود، مع إعادة الإفصاح في القوائم المالية عن مكاسب وخسائر القوة الشرائية بالنسبة للعناصر النقدية، ومكاسب وخسائر الحيابة للأصول غير النقدية مبررة إلى مكاسب وخسائر حيابة حقيقية، مكاسب وخسائر حيابة صورية.

وتختلف المستويات الثلاثة بما بينها فيما يتعلق بطريقة المعالجة المحاسبية اللازمة، للوصول إلى نموذج محاسبي متطور يأخذ في الاعتبار الأخطاء التي يتضمنها مبدأ التكلفة التاريخية والمتمثلة في الآتي:

- أخطاء القياس وهي الأخطاء الناتجة عن الاستمرار في تطبيق فرض ثبات وحدة النقد على الرغم من تغير قوة الشرائية لهذه الوحدة.
- الأخطاء في التوقيت وهي الأخطاء الناتجة عن تطبيق مبدأ التحقق في صورته التقليدية على الرغم من التغير في القوة الشرائية لوحددة النقد.

د- طرق معالجة آثار التضخم في المحاسبة
يتجاهل النظام التقليدي في المحاسبة الارتفاع المستمر في الأسعار
لإستاده إلى مبدأ التكلفة التاريخية حيث تقييم أصول المنشأة بتكلفتها
التاريخية أي تكلفة الأصل في تاريخ شراءه دون الأخذ في الاعتبار التغيرات
في الأسعار بين تاريخ شراء الأصل وبين تاريخ استخدام هذا الأصل وإعداد
القوائم المالية .

ونظراً لعدم قدرة مبدأ التكلفة التاريخية على التعامل مع التغيرات في
الأسعار بصورة متكاملة لعدم إقراره بهذه التغيرات إلا عند توفر دليل
موضوعي قابل للتحقق، فإن التطوير المحاسبي في هذا المجال يعني
الاعتراف بالتغيرات في المستوى العام للأسعار، الأمر الذي يؤدي إلى الخروج
عن فرض ثبات القوة الشرائية للنقد، ولمعالجة ذلك يؤيد البعض الاتجاه نحو
تعديل القوائم المالية التاريخية بوحدة نقد موحدة القيمة بإستخدام نموذج التكلفة
التاريخية المعدلة. وتتمثل أهم الإنتقادات التي توجه لمبدأ التكلفة التاريخية
فيما يلي:

➤ أن قائمة المركز المالي التي يتم إعدادها طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية
أصبحت لا تعبر عن المركز المالي الحقيقي للوحدة الاقتصادية
، فالأصول الثابتة التي يتم شراءها منذ عدة سنوات تظهر في قائمة
المركز المالي بأسعار شراءها التي قد تختلف اختلاف كبير عن
الأسعار الحالية في تاريخ إعداد قائمة المركز المالي. إضافة إلى عدم
المحافظة على رأس المال وذلك لأنخفاض قيمته، نتيجة إنخفاض القوة
الشرائية للنقد.

➤ أن قائمة الدخل لا تعبر عن نتيجة الأعمال الحقيقية خلال نفس السنة المالية أي يتم تسعيرها باعتماد على أسعارها الحالية بينما هناك بعض بنود التكاليف مسعرة بأحد سنوات سابقة مثل : إهلاك الأصول الثابتة وأيضا جزءا من تكلفة المواد المستخدمة في العمليات الإنتاجية والتي تم شراؤها في سنة أو سنوات سابقة ويتم تسعيرها بأسعار السنوات السابقة، وفي ظل التضخم فإن أسعار السنوات السابقة تقل عن أسعار السنة الحالية التي يتم فيها إعداد قائمة الدخل. وهذا يؤدي إلى نقص التكاليف الدفترية عن التكاليف الحقيقية مما يؤدي إلى زيادة الأرباح الدفترية عن الأرباح الحقيقية. هذا يؤدي ما يلي :

- تحميل الشركة بضرائب تزيد عن الضرائب الحقيقية .
- زيادة الأرباح الموزعة على المساهمين مما يؤدي إلى تعرض الشركة للخطر مستقبلا نتيجة نص الأصول .
- عدم إظهار نتيجة الأعمال الحقيقية من ربح أو خسارة ، لأن إظهار أرباح الحياة الناتجة عن ارتفاع الأسعار ضمن الأرباح العادية لا يعكس حقيقة النشاط أو كفاءة الإدارة بها، كما أن توزيع جزء من الأرباح يعني توزيع جزء من أس المال.
- زيادة ضغط العمال على إدار الشركة لزيادة أجورها .
- فقدان الثقة في القوائم المالية المعدة طبقا لمبدأ التكلفة التاريخية وعدم قدرة الجهات المختلفة الاعتماد على هذه القوائم المالية عند اتخاذ القرارات . ويترتب على ذلك من القرارات التي تتخذها الفئات المستفيدة من القوائم المالية غالباً ما تكون غير صحيحة نتيجة عدم دقة البيانات لمحاسبية، لإظهار البنود المائة في ظل التضخم بقيمة بأقل من قيمتها الحقيقية.

وتتمثل أهم الطرق التي يمكن استخدامها لإظهار أثر التغير في الأسعار عند تحديد نتائج الأعمال والمركز المالي للمنشأة على تعكس آثار التغيرات في الأسعار فيما يلي:

(١) التكلفة التاريخية المعدلة بالأرقام القياسية العامة
من خلال التكلفة التاريخية المعدلة يمكن توفير الأرقام المحاسبية الدقيقة والقابلة للمقارنة، وقد أوصى البيان رقم ٣ الصادر عن مجلس مبادئ المحاسبة الأمريكية بإعداد قوائم مالية ملحقمة للقوائم التقليدية لإظهار أثر التغيرات في الأسعار، على أن يكون التعديل شاملاً كافة عناصر القوائم المالية الأساسية، وأن يتم ترجمة القوائم المالية الحالية والسابقة على أساس القوة الشرائية لوحدة النقد في تاريخ إعداد آخر ميزانية وليست في تاريخ سنة الأساس. وبموجب التكلفة التاريخية المعدلة يتم إعداد قوائم مالية معدة طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية ثم يتم تعديل تلك القوائم بالتغيرات في الأسعار باستخدام أرقام قياسية عامة.

وفي ظل هذه الطريقة فإن الدخل سوف يعكس مدى تأثير التغيرات العامة في مستويات الأسعار على بنود الاستهلاك، تكلفة المبيعات، وصافي البنود النقدية. وهدف هذه الطريقة الاعتراف بالدخل بعد الحفاظ على القوة الشرائية لحقوق المساهمين في الشركة.

وتعتمد التكلفة التاريخية المعدلة على مبدأ التحقق المحاسبي كأساس لمقابلة الإيرادات بالمصروفات، واستخدام وحدة النقد كأساس القياس معال تعديل الأرقام المحاسبية بالتغير في المستوى العام للأسعار، مما يؤدي

إلى معالجة مشكلة أخطاء القياس، إلا أنه لا زال هناك مشكلة أخطاء التوقيت بسبب دمج النشاط الجاري مع مكاسب الحيازة الخاصة بالفترات السابقة والتي تتحقق خلال الفترة الحالية، كما يتم استبعاد مكاسب الحيازة الخاصة بالفترة الحالية والتي لم تتحقق بعد وتأجيل الأرباح بها للفترات المقبلة.

إفترضات التكلفة التاريخية المعدلة:

أ- يتم تقسيم أصول والتزامات المنشأة إلى بنود نقدية لا يتم تعديلها طبقاً للتغيرات في مستويات الأسعار لأن قيمتها في تاريخ إعداد القوائم المالية لا تتغير، وبنود غير نقدية يتم تعديلها طبقاً للتغيرات في الأسعار لأن قيمتها في تاريخ إعداد القوائم المالية تختلف عن قيمتها في تاريخ شراء أو حدوث هذا البند. وذلك على النحو التالي:

١. البنود النقدية تتمثل في النقدية وحقوق والالتزامات التعاقدية، و يؤدي امتلاك هذه البنود إلى حدوث خسائر تتمثل في انخفاض القوة الشرائية للوحدات النقدية التي تمت بها كما يؤدي الالتزام بها إلى مكاسب نقدية. وهذه البنود يتم تعديلها عن طريق ضرب قيمة البند التاريخية في الرقم القياسي للأسعار في تاريخ إعداد القوائم المالية وقسمة الناتج على الرقم القياسي للأسعار عند حدوث البند وذلك لتحديد مكاسب وخسائر القوة الشرائية، وي طرح الناتج من قيمة البند التاريخية يظهر مكسباً إذا كان البند يمثل التزاماً نقدياً كالدائنين، وخسارة نقدية إذا كان البند يمثل أصولاً نقدية كالمدينين، ثم يرسل صافي مكاسب أو خسائر القوة الشرائية للنقود إلى قائمة الدخل بعد تحديد صافي الربح من النشاط. وتظهر البنود النقدية المتمثلة في الإيرادات والمصرفيات المعدلة في قائمة الدخل. أما البنود النقدية في قائمة المركز المالي فإنها تظهر بقيمتها التاريخية بدون تعديل.

٢. البنود غير النقدية. وتتمثل في جميع البنود بخلاف البنود النقدية، والتي تتأثر بالتضخم مثل المخزون السلعي والأصول الثابتة ويتم تعديلها هذه البنود باستخدام الأرقام القياسية للأسعار وتظهر القيمة المعدلة في قائمة المركز المالي، ويتم تعديل هذه البنود باستخدام المعادلة التالية:

الرقم القياسي للأسعار في تاريخ إعداد

القوائم المالية

القيمة المعدلة = القيمة التاريخية ×

الرقم القياسي للأسعار في تاريخ حدوث البند

- ب- يتم تعديل بنود قائمة الدخل مع مراعاة تاريخ إعداد القوائم المالية وتاريخ حدوث عملية البيع أو الشراء أو المصروف.
- ج- نتيجة تعديل البنود السابقة تظهر أرباح أو خسائر التغيرات في القوة الشرائية لوحددة النقد ضمن بنود قائمة الدخل.

مزايا التكلفة التاريخية المعدلة :

١. تمت الإدارة بتقدير كمي و موضوعي لآثار التضخم على أنشطة الوحدة الاقتصادية حيث تقدم العلاج المناسب لمشكلة التضخم.
٢. توفر قوائم مالية أكثر قابلية على المقارنة الزمانية والمكانية فيما بين الوحدات الاقتصادية بشكل عام حيث تقدم العلاج المناسب لتجنب أخطاء القياس عن طريق تثبيت وحدة القياس.
٣. تعطي صورة صحيحة آثار التغيرات في الأسعار على القوائم المالية، حيث تسمح بإجراء التعديلات على القوائم المالية بشكل مستقل بجانب القوائم المالية التقليدية.

انتقادات التكلفة التاريخية المعدلة :

الحل

القيمة المعدلة = $\frac{320}{400000} \times 512000 = 408$ جنيه

٢٥٠

قائمة المركز المالي في ٢٠١٢/١٢/٣١

٥١٢٠٠٠ سيارات

تمرين ٢

فيما يلي قائمة المركز المالي وفقا لاساس التكلفة التاريخية لشركة يا حبيبتى يا مصر في ٢٠١٢/١٢/٣١:

١٦٠٠٠٠	نقدية
٩٦٠٠٠	مدينون
٨٨٠٠٠	مخزون
١٨٤٠٠٠	سيارات
(١٨٤٠٠)	مجمع اهلاك السيارات
	اجمالي
٣٢٠٠٠٠	راسمال الاسهم
٨٥٦٠٠	ارياح محتجزة
٦٤٠٠٠	دائنون
٤٠٠٠٠	ا. دفع
	اجمالي

قائمة الدخل عن الفترة المالية المذمبة في ٢٠١٢/١٢/٣١

٤٨٠٠٠٠	المبيعات
(٢٨٠٠٠٠)	تكلفة المبيعات
٢٠٠٠٠٠	مجموع الربح
٩٦٠٠٠	المصروفات
١٨٤٠٠	إهلاك السيارات
٨٥٦٠٠	صافي الربح

فإذا علمت ما يلي :

١- باشرت الشركة أعمالها في ٢٠١٢/١/١ برأس مال قدره ٣٢٠٠٠٠٠

دفعت نقدا

٢- تم شراء السيارات في ٢٠١٢/١/١ .

٣- بلغت مشتريات البضاعة خلال السنة ٣٦٨٠٠٠ جنيه.

٤- فيما يلي الأرقام القياسية للأسعار عن عام ٢٠١٢ :

٢٥	يناير ٢٠١٢
٣٠	٣ ديسمبر ٢٠١٢
٢٧	توسط التغير في الأسعار

المطلوب :

١. حساب أرباح أو خسائر أئوة الشرائية للعناصر النقدية
٢. إعداد قائمة الدخل معدلة بالتغير في المستوى العام للأسعار

٣. إعداد قائمة المركز المالي معدلة بالتغير في المستوى العام في الأسعار

الحل:

أولاً : أرباح أو خسائر القوة الشرائية للعناصر النقدية

بيان	أرقام التاريخية	عامل التحويل	الأرقام التاريخية المعدلة
صافي الأصول النقدية في ٢٠١٢/١/١	٣٢٠٠٠	٢٥٠/٣٠	٣٨٤٠٠
بضائع: المتحصلات النقدية خلال العام	٤٨٠٠٠	٢٧٥/٣٠٠	٥٢٣٦٣
المبيعات	٨٠٠٠٠		٩٠٧٦٣ خسائر
صمم : المدفوعات النقدية خلال العام	١٨٤٠٠	٢٥٠/٣٠	٢٢٠٨٠
سيارات مشتراة	٣٦٨٠٠	٢٧٥/٣٠	٤٠١٤٥
بضاعة مشتراة	٩٦٠٠	٢٧٥/٣٠	١٠٤٧٢
مصروفات	٦٤٨٠٠		٧٢٦٩٨ أرباح
صافي الأصول النقدية في ٢٠١٢/١٢/٣١	١٥٢٠٠		١٨٠٦٥ خسائر
صمم صافي المركز النقدي غير المعدل			١٥٢٠٠
بضائع القوة الشرائية			٢٨٦٥ خسائر

ثانيا : قائمة الدخل المعدلة عن الفترة المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١

الأرقام المعدلة	عامل التحويل	أرقام التاريخية	
٥٢٣٦٣	٢٧٥/٣٠	٤٨٠٠٠	مبيعات
٣٠٥٤٥	٢٧٥/٣٠	٢٨٠٠٠	خصم: تكلفة البضاعة المباعة
٢١٨١٨		٢٠٠٠٠	جمل الربح
١٠٤٧٢	٢٧٥/٣٠	٩٦٠٠	صروفات
٢٢٠٨	٢٥٠/٣٠	١٨٤٠	ملاك
٩١٣٧		٨٥٦٠	سافي الدخل

ثالثا: قائمة المركز المالي المعدلة في ٢٠١٢/١٢/٣١

الأرقام المعدلة	عامل التحويل	أرقام التاريخية	
١٦٠٠٠	٣٠٠/٣٠	١٦٠٠٠	نقدية
٩٦٠٠	٣٠٠/٣٠	٩٦٠٠	مدينون
٩٦٠٠	٢٧٥/٣٠	٨٨٠٠	مخزون
٢٢٠٨٠	٢٥٠/٣٠	١٨٤٠٠	بيارات
(٢٢٠٨٠)	٢٥٠/٣٠	(١٨٤٠٠)	جمع الإهلاك
٥٥٠٧٢		٥٠٩٦٠	تمالي الأصول
٣٨٤٠٠	٢٥٠/٣٠	٣٢٠٠٠	س المال الأسهم

٩١٣٧		٨٥٦٠	ارزياح مرحلة
(٢٨٦٥٤)			خسائر القوة الشرائية
٦٤٠٠	٣٠٠/٣٠	٦٤٠٠	د دائنون
٤٠٠٠		٤٠٠٠	أوراق الدفع
			إجمالي

ملاحظات:

➤ صافي الأصول النقدية في ٢٠١٢/١/١ تتمثل في قيمة رأس المال المدفوع

➤ النقدية الواردة تتمثل في قيمة المبيعات.

➤ النقدية الصادرة وتتمثل في قيمة المشتريات للسيارات، البضاعة، والمصروفات.

➤ صافي المركز النقدي هو عبارة عن صافي رصيد الأصول النقدية آخر الفترة (نقدية + مدينون) - (دائنون + ألدفع)

➤ التمييز بين البنود النقدية وغير النقدية، بالنسبة للبنود النقدية لا تتأثر بالتغيرات في الأسعار ومن ثم لا يتم تعديل قيمتها في تاريخ الميزانية.

➤ تتأثر العناصر غير النقدية بالتغيرات في الأسعار ويتم تعديل قيمتها و تتضمن عادة كل من الأصول الثابتة و المخزون وحقوق

الملكية، وعدم إجراء تعديلات على الأصول غير الملموسة كالشهرة و براءات الاختراع و حقوق الامتياز باعتبارها لا تتأثر بالتغيرات في مستويات الأسعار .

➤ يتم معالجة عناصر بنود قائمة الدخل بمتوسط الأرقام القياسية للأسعار أما مصروفات الإهلاك فيتم معالجتها حسب التغير في

مستوى الأسعار منذ تاريخ وقوع العمليات التي أحدثت هذه الأصول
الثابتة

➤ بالنسبة لمخزون أول المدة فيتم معالجته وفقاً لمستوى الأسعار لبضاعة
آخر المدة للعام السابق.

(٢) التكلفة الجارية

ترتكز التكلفة الجارية على فرضية أن التغيير في أسعار بنود سلع
معينة لا يتأثر بالتضخم العام فقط، وإنما تتأثر بقوة سوقية خاصة تتعلق
بالسلعة نفسها، وقد تكون أكبر أو أقل من التغيير في المستوى العام في
الأسعار، لذلك يستخدم التغيير في المستوى الخاص للأسعار، ويتطلب
ذلك تعديل القيم التاريخية لعناصر الأصول غير النقدية بحيث تكون
معبرة عن القيمة الجارية لها في تاريخ الميزانية، مما يعني تغيير أساس
القياس نفسه من مبدأ التكلفة التاريخية إلى مبدأ التكلفة الجارية، وذلك
خلافاً لمبدأ التكلفة التاريخية المعدلة الذي يقوم على مجرد تعديل الوحدات
غير النقدية التاريخية إلى قوة شرائية ثابتة. إن الاعتراف بالتغيرات في
المستوى الخاص للأسعار يؤدي إلى الخروج عن مبدأ التحقق المحاسبي
في صورته التقليدية كأساس لمقابلة الإيرادات والمصروفات، وذلك
بإستخدام التكلفة الجارية كأساس لإعداد قوائم مالية كاملة لتلك التي يتم
إعدادها وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية مع مراعاة الفصل بين دخل النشاط
الجاري وبين أرباح أو خسائر حياة الأصول غير النقدية.
وترتكز طريقة التكلفة الجارية على الافتراضات التالية:

١. إستخدام أحد المفاهيم الآتية كأساس للقياس:

➤ القيمة الاستبدالية وهي القيمة التي يمكن بها شراء أو استبدال أصل
مماثل جديد أو قديم أو أصل مكافئ من حيث الطاقة الإنتاجية
وإمكانية تقديم الخدمة في تاريخ التقييم. لذلك تعتبر أسعار الشراء ووحدة
القوة الشرائية (النقد) أساساً للقياس المستخدم. وتعتمد على مبدأ التحقق
المحاسبي كأساس لمقابلة الإيرادات والمصروفات. والفصل بين دخل

النشاط الجاري وبين أرباح أو خسائر الحيازة. وتتجنب هذه الطريقة أخطاء القياس ، إلا أنها تحتوي على بعض أخطاء التوقيت بسبب اعتمادها على مبدأ التحقق المحاسبي والمتمثلة في استبعاد الاعتراف ببعض عناصر النشاط الجاري خلال الفترة الحالية وتأجيل الاعتراف بها للفترات التالية ، كما يتم احتساب بنض عناصر النشاط الجاري الخاصة بالفترات السابقة نظراً لتحقيقها خلال الفترة الحالية.

➤ صافي القيمة البيعية وهي صافي القيمة التي يمكن أن يباع بها الأصل في تاريخ التقييم، وتعتمد هذه الطريقة على أن أسعار البيع ووحدة القوة الشرائية (النقد) هي أساس القياس المستخدم. ولا تعتمد هذه الطريقة على مبدأ التحقق المحاسبي في تحديد الدخل المحاسبي . الفصل بين دخل النشاط الجاري وبين مكاسب أو خسائر الحيازة. وهذه الطريقة تتجنب أخطاء القياس وأخطاء التوقيت وتقريب بين النموذج الاقتصادي حيث يتم الاعتراف بالتغيرات على المستويات الثلاث: المستوى العام للأسعار، المستوى الخاص للأسعار، المستوى النسبي للأسعار، هذا على الرغم من المزايا النظرية لهذا النموذج ، إلا أن صعوبة الحصول على أسعار البيع على أساس موضوعي للعديد من عناصر الأصول بصورة منتظمة ، يجعل طريقة التكلفة الاستبدالية المعدلة مفضلة عنه.

➤ القيمة الحالية وهي صافي التدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها من الأصل خلال عمره الإنتاجي بعد خصمها بمعدل يساوي معدل الفائدة السائد في السوق.

٢. وفقاً لهذه الطريقة يتم أيضاً التفرقة بين البنود النقدية والبنود غير النقدية، حيث الاعتراف بالدخل بعد التأكد من المحافظة على الطاقة التشغيلية للمنشأة، وتظهر الزيادة في أسعار هذه البنود على أنها أرباح حيازة مع التفرقة بين أرباح الحيازة المحققة وتمثل في ارتفاع أسعار

بعض الأصول كالبضاعة خلال فترة حيازتها ثم تم بيعها خلال الفترة، وأرباح حيازة غير محققة وتتمثل في الزيادة في قيمة بعض الأصول التي مازالت موجودة بدون بيع.

وتكون معادلة تعديل البنود غير النقدية (تكلفة تاريخية بالأرقام القياسية الخاصة)

التكلفة الجارية = القيمة التاريخية × الرقم القياسي الخاص للأسعار في تاريخ

إعدادة. تم المالية

على الرقم القياسي الخاص للأسعار في تاريخ حدوث البند

٣. بالنسبة لقائمة الدخل يتم إظهار جميع البنود بها بقيمتها التاريخية بدون تعديل، ثم ضم أرباح الحيازة المحققة إلى أرباح النشاط، وإظهار أرباح الحيازة غير المحققة كأرباح رأسمالية في بند مستقل، ولا يجوز توزيع هذه الأرباح.

٤. أما بالنسبة لقائمة المركز المالي فتظهر فيها جميع البنود معدلة ما عدا البنود النقدية (النقدية، المدينين، أوراق دفع، والدائنين)، ورأس المال لأن ما حدث من زيادة في سعر الأصول غير النقدية التي ما زالت في حيازة المنشأة (أرباح حيازة غير محققة) سوف تظهر ضمن حقوق الملكية كأرباح رأسمالية.

٥. إن استخدام التكلفة الجارية بشكل مطلق دون الأخذ في الاعتبار أثر تغير القوة الشرائية لوحدة النقد يؤدي إلى أخطاء في القياس، ومن ثم يتطلب الأمر ضرورة استبعاد أثر هذا التغير من التغير في المستوى الخاص للأسعار، ويتم ذلك من خلال التكلفة الجارية المعدلة، واستخدام المستوى النسبي للأسعار لتعديل القوائم المالية، لتحديد أرباح أو خسائر الحيازة بعد استبعاد أثر التضخم أو الانكماش (التغير في المستوى العام للأسعار).

ومن أهم مزايا هذه الطريقة:

➤ توفير الوقت والجهد والتكلفة نتيجة إعداد مجموعة واحدة من القوائم المالية .

➤ تعبر عن المركز المالي الحقيقي للوحدة الاقتصادية ونتيجة أعمالها الحقيقية.

ومن أهم الانتقادات التي توجه لهذه الطريقة:

➤ عدم موضوعية القياس نظرا لإعادة تقييم الأصول في تاريخ إعداد القوائم المالية بالاعتماد على أسعار البيع أو التكلفة الجارية مما يؤدي إلى وجود عدة تقييمات لأصول الوحدة الاقتصادية .

➤ تحتاج إلى وقت وتكلفة مرتفعة نتيجة إعادة تقييم الأصول في تاريخ إعداد القوائم المالية .

بالرغم من الانتقادات التي وجهت إلى التكلفة الجارية إلا أنها تعتبر مفضلة للتعبير عن المركز المالي الحقيقي ونتيجة الأعمال الحقيقية .

تمرين ١

اشترت شركة الأمل المصرية قطعة أرض بمبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه في

٢٠١٢/١/١، وبافتراض أن الرقم القياسي لأسعار الأراضي في ١/١،

٢٠١٢/١٢/٣١ على التوالي: ٢٥٠، ٣٠٠

المطلوب: حساب التكلفة الجارية (التكلفة الجارية بالأرقام القياسية الخاصة

للأسعار) لبند الأراضي في ٢٠١٢/١٢/٣١ .

الحل

$$\text{التكلفة الجارية} = 200000 \times 300 = 60000000 \text{ جنيه}$$

٢٥

قائمة المركز المالي في ٢٠١٢/١٢/٣١

٢٤٠٠٠٠٠ راضى

ويوضح الجدول التالي المقارنة بين التكلفة التاريخية والتكلفة الجارية:

الانتقادات	الإفتراضات	الطريقة
<ul style="list-style-type: none">• أخطاء التوقيت بسبب دمج أو استبعاد دخل النشاط الجاري في علاقتها في الفترات المالية السابقة أو اللاحقة.• أخطاء القياس نظرا لاستخدام وحدات نقد غير موحدة القيمة.	<ul style="list-style-type: none">• ثبات وحدة النقد (القياس)• يعتمد على مبدأ التحقق المحاسبي.• التكلفة التاريخية هي أساس التقييم	ريفة التكلفة التاريخية
<ul style="list-style-type: none">• أخطاء التوقيت بسبب احتساب الدخل المتحقق عن فترات سابقة ضمن عناصر الدخل الجاري واستبعاد بعض عناصر	<ul style="list-style-type: none">• أسعار الشراء هي أساس القياس• ثبات وحدة النقد (القياس).• تعتمد على مبدأ التحقق	ريفة التكلفة الجارية

<p>الدخل المكتسب خلال الفترة الحالية إلى حين تحققه خلال الفترة القادمة.</p> <ul style="list-style-type: none"> • أخطاء القياس نظراً لاستخدام وحدات نقد غير موحدة القيمة. 	<p>المحاسبي</p> <ul style="list-style-type: none"> • الفصل بين دخل النشاط الجاري وأرباح الحيابة الحيابة. 	
<ul style="list-style-type: none"> • أخطاء القياس حيث لا يأخذ في الاعتبار ظاهرة التغير في المستوى العام للأسعار 	<p>سافي القيمة البيعية</p> <ul style="list-style-type: none"> • أسعار البيع أساس القياس . • ثبات وحدة النقد . • عدم الاعتماد على مبدأ التحقق المحاسبي حيث يتم الاعتراف بدخل النشاط بمجرد اكتسابه دون الانتظار حتى تتوفر شروط التحقق المحاسبي ومن ثم فلا توجد أخطاء التوقيت . • الفصل بين دخل النشاط الجاري وأرباح الحيابة . 	

وبلاحظ أن :

1. الأرقام القياسية العامة للأسعار تعكس التغيرات في الأسعار الناتجة عن التضخم (التكلفة التاريخية المعدلة بالأرقام القياسية العامة للأسعار)

٢. الأرقام القياسية الخاصة للأسعار تعكس التغيرات في الأسعار الناتجة عن التضخم للتغيرات التكنولوجية. أي أن:
أثر التغيرات التكنولوجية على قيمة الأصل = التكلفة الجارية للأصل - التكلفة التاريخية المعدلة للأصل.

تمرين ٢

توافرت البيانات التالية لشركة ا.ع.و لمصر عن العام المنتهى
في ٢٠١٢/١٢/٣١

- رأس مال الشركة جنيه
- إشرت بضاعة بمبلغ ٢٨٠٠٠ جنيه (٢٨٠٠٠ وحدة سعر الوحدة ١٠ جنيه) تم سداده بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه نقداً والباقي على الحساب
- باعت نقداً بضاعة بمبلغ ٣٦٠٠٠٠ (٢٤٠٠٠٠ وحدة بسعر ١٥ ج بلغت المصروفات المدفوعة ٢٠٠٠٠ جنيه
- بيانات إضافية :

للتكلفة	استبدالية	صافي القيمة البيعية
١٠		-
١٢		١٥
١٤		١٦

المطلوب : إعداد القوائم المالية بطريقة التكلفة الجارية وفقاً للتكلفة الاستبدالية وصافي القيمة البيعية.

الحل:

أولاً: القيمة الجارية بمفهوم التكلفة الاستبدالية:
قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١

البيان	التكلفة التاريخية	القيمة الجارية على أساس التكلفة الاستبدالية
إيرادات	٣٦٠٠٠٠	٣٦٠٠٠٠
نفقة المبيعات	<u>٢٤٠٠٠٠</u>	<u>٢٨٨٠٠٠</u>
جمل الربح	١٢٠٠٠٠	٧٢٠٠٠
صروفات	<u>٢٠٠٠٠</u>	<u>٢٠٠٠٠</u>
سافي الربح	١٠٠٠٠٠	٥٢٠٠٠
إباح الحيازة المحققة	-	٤٨٠٠٠
إباح الحيازة الغير محققة	<u> </u>	<u>١٦٠٠٠</u>
سافي الربح	١٠٠٠٠٠	١١٦٠٠٠

قائمة المركز المالي في ٢٠١٢/١٢/٣١

البيان	التكلفة التاريخية	القيمة الجارية على أساس التكلفة الاستبدالية
نقدية	٥٤٠٠٠٠	٥٤٠٠٠٠
مخزون	٤٠٠٠٠	٥٦٠٠٠
مالي الأصول		

٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	رأس المال
١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	لأرباح المرحلة المحققة
١٦٠٠	-	لأرباح المرحلة غير المحققة
٨٠٠٠	٨٠٠٠	مأثنون

ثانياً: التكلفة الجارية بمفهوم صافي القيمة البيعية

قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١

البيان	التكلفة التارضية	قيمة الجارية على أساس صافي القيمة البيعية
إيرادات	٣٦٠٠٠٠	٤٢٤٠٠٠
ثقة المبيعات	<u>٢٤٠٠٠٠</u>	<u>٣٤٤٠٠٠</u>
جمل الربح	١٢٠٠٠٠	٨٠٠٠٠
صروفات	<u>٢٠٠٠٠</u>	<u>٢٠٠٠٠</u>
صافي الربح	١٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠
باح الحيازة المحققة	-	٤٨٠٠٠
باح الحيازة الغير محققة	<u> </u>	<u>١٦٠٠٠</u>
صافي الربح	١٠٠٠٠٠	١٢٤٠٠٠

قائمة المركز المالي في ٢٠١٢/١٢/٣١

البيان	التكلفة التاريخية	تكلفة الجارية على أساس صافي القيمة البيعية
تقديرة	٥٤٠٠٠٠	٥٤٠٠٠٠
مخزون	٤٠٠٠٠	٦٤٠٠٠
رأس المال	٤٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠
أرباح المرحلة المحققة	١٠٠٠٠٠	١٠٨٠٠٠
أرباح المرحلة غير المحققة	-	١٦٠٠
الفنون	٨٠٠٠٠	٨٠٠٠٠

ملاحظات

- الإيرادات حسب التكلفة التاريخية أو التكلفة الاستبدالية = $360000 = 10 \times 24000$
- الإيرادات حسب مدخل صافي القيمة البيعية = $424000 = (40000 \times 16) + 360000$
- تكلفة المبيعات حسب تكلفة التاريخية = $240000 = 10 \times 24000$
- تكلفة المبيعات حسب التكلفة الاستبدالية = $288000 = 12 \times 24000$
- تكلفة المبيعات حسب صافي القيمة البيعية = $344000 = (40000 \times 14) + 288000$

- يجب التفرقة بين أرباح الحياز و أرباح التشغيل: أرباح الحيازة تتحقق هذه الأرباح عندما تقوم الشركة بشراء أصل وتتقسم إلى:
- أرباح حيازة محققة (بالنسبة لأصل المباع) وتساوي = تكلفة جارية - تكلفة تاريخية للأصل
- أرباح حيازة غير محققة (بالنسبة لأصل غير المباع) وتساوي = تكلفة جارية - تكلفة تاريخي للأصل
- أرباح التشغيل تتحقق هذه الأرباح في حالة بيع أصل وتساوي = (سعر بيع الأصل - تكلفته الجارية في تاريخ البيع)
- أرباح الحيازة المتحققة حسب التكلفة الاستبدالية وصافي القيمة البيعية

$$= 24000(10-12) = 8000$$
- أرباح الحيازة غير متحققة حسب التكلفة الاستبدالية وصافي القيمة البيعية

$$= 4000(10-14) = 1600$$
- النقدية = رأس المال + المبيعات - (المشتريات + المصروفات
- الدائنون = المبلغ غير المدفوع من قيمة المشتريات
- المخزون = 4000 وحدة مخرّوبة في 10 ، 14 ، 16 وفقاً للتاريخية، الإستبدالية، وصافي القيمة البيعية.

تمارين غير محلولة

٣. فيما يلي قائمتي المركز المالي والدخل وفقا لأساس التكلفة التاريخية لشركة فداك يا مصر في ٢٠١٢/١٢/٣١:

أولاً: قائمة المركز المالي في ٢٠١٢/١٢/٣١

٨٠٠٠٠	تقديري
٤٨٠٠٠٠	مدينون
٤٤٠٠٠٠	مخزون
٩٢٠٠٠٠	الالات
(٩٢٠٠)	مجمع إهلاك الالات
١٦٠٠٠٠	رأسمال الاسهم
٤٢٨٠٠	ارباح محتجزة
٣٢٠٠٠	دائنون
٢٠٠٠٠	دفع

ثانياً: قائمة الدخل عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١

٢٤٠٠٠٠	المبيعات
(١٤٠٠٠٠)	تكلفة المبيعات
١٠٠٠٠٠	مجمل الربح
٤٨٠٠٠	المصروفات
٩٢٠٠	إهلاك الالات

٤٢٨٠٠٠

صافي الربح

فإذا علمت ما يلي :

١. باشرت الشركة أعمالها في ٢٠١٢/١/١ برأس مال قدره ١٦٠٠٠٠٠
دفعت نقدا

٢. تم شراء الآلات في ٢٠١٢/١/١ .

٣. بلغت مشتريات البضاعة خلال السنة ١٨٤٠٠٠ جنيه.

٤. فيما يلي الأرقام القياسية لأسعار عن عام ٢٠١٢:

٢٥٠٠٠	١ يناير ٢٠١٢
٣٠٠٠٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٢
٢٧٥٠٠	متوسط التغير في الأسعار

المطلوب :

١. حساب أرباح أو خسائر الأتوة الشرائية للعناصر النقدية

٢. إعداد قائمة الدخل معدلة بالتغير في المستوى العام للأسعار

٣. إعداد قائمة المركز المالي معدلة بالتغير في المستوى العام في
الأسعار

٤. اشترت شركة الثمار الشريف قطعة أرض بمبلغ ٦٠٠٠٠٠ جنيه في ٢٠١٢/١/١ ،
وبافتراض أن الرقم القياسي لأسعار الأراضي في ٢٠١٢/١٢/٣١ ، ١/١ ، على التوالي:
٣٠٠٠٠ ، ٢٥٠٠٠

المطلوب: حساب التكلفة الجارية التكلفة الجارية بالأرقام القياسية الخاصة

للأسعار (للأراضي في ٢٠١٢/١٢/٣١)

٥. اشترت شركة أجيال المستقبل سيارة بمبلغ ٨٠٠٠٠ جنيه في ٢٠١٠/١/١ .

المطلوب : حساب القيمة المعدلة (التكلفة التاريخية معدلة بالأرقام القياسية العامة للأسعار) للسيارات في ٢٠١٢/١٢/٣١ .

بافتراض أن الرقم القياسي العام للأسعار في ٢٠١٠/١/١ ، ٢٠١٢/١٢/٣١ ،
على التوالي : ٢٥٠٠٠٠ ، ٣٢٠٠٠٠

٦ . توافتت البيانات التالية لشركة شباب مصر عن العام المنتهي في ٢٠١٢/١٢/٣١

- رأس مال الشركة ٦٠٠٠٠٠٠ جنيه
- اشترت بضاعة بمبلغ ١٤٠٠٠٠٠ جنيه (٧٠٠٠٠ وحدة سعر الوحدة ٢٠ جنيه) تم سداد مبلغ ٩٠٠٠٠٠ جنيه نقداً والباقي على الحساب
- باعت نقداً بضاعة بمبلغ ١٨٠٠٠٠٠ (٦٠٠٠ وحدة بسعر ٣٠ جنيه)
- بلغت المصروفات المدفوعة ٣٠٠٠٠٠ جنيه

بيان	التكلفة الاستبدالية	سافي القيمة البيعية
بداية العام	٢	-
خلال العام	٢	٣
نهاية العام	٢	٣

المطلوب : إعداد القوائم المالية بطريقة التكلفة الجارية وفقاً للتكلفة الاستبدالية وصافي القيمة البيعية .

٧ . توافتت البيانات التالية وفقاً لأساس التكلفة التاريخية لشركة يا حبيبتى يا مصر:

تاريخ	بيان	تكلفة	عمر الانتاجي	رقم القياسي العام
يناير ٢٠١٠	شراء آلة س	٢٠٠٠٠	٤ سنة	١٠٠
مارس ٢٠١٠	شراء آلة ص	٥٥٠٠٠	٥ سنة	١١٠

١٣٠	سنة ١٠	١٣٠٠٠٠	شراء آلة ع	أكتوبر ٢٠١٠
١٤٠	-	-	-	٢٠١٠/١٢/٣١
١٦٠	-	-	بيع آلة س	أبريل ٢٠١١
١٨٠	-	-	-	٢٠١١/١٢/٣١

المطلوب: تحديد المبالغ التي يتم التفرير عنها للاث في قائمة المركز المالي في ٢٠١٠/١٢/٣١، ٢٠١١/١٢/٣١ وفقاً للتكلفة التاريخية المعدلة

٨ بدأت شركة فداك يا مصر سي ٢٠١٠/١/١ وفيما يلي البيانات المتعلقة بها:

بيانات الميزانية:

٢٠١١/١٢/٣١	٢٠١٠/١/١	بيان
٨٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	نقدية
٦٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	مدينون
٤٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	الأصول الثابتة (صافي)
١٨٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	إجمالي
١١٠٠٠٠	١١٠٠٠٠	رأسمال الأسهم
٣٠٠٠٠	-	أرباح محتجزة
٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	دائنون
١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	أ. دفع
١٨٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	إجمالي

بيانات قائمة الدخل:

الإيرادات	١٠٠٠٠٠
اهلاك الاصول الثابتة	(٥٠٠٠٠)
مصروفات اخرى	(١٤٠٠٠)
اهلاك الاصول الثابتة	(٦٠٠٠)

الارقام القياسية العامة:

١٠٠	٢٠١١/١/١
١٥٠	٢٠١١/١٢/٣١
١٢٠	متوسط عام ٢٠١٠

المطلوب:

- حساب ارباح أو خسائر التغير في القوة الشرائية لصافي البنود النقدية
 - حساب صافي الدخل عن العام المنتهى في ٢٠١١/١٢/٣١ على اساس القوى الشرائية العامة.
١. توأفرت البيانات التالية لشركة باحبيبتى يا مصر فى:

بيانات الميزانية:

بيان	٢٠١١/١٢/٣١
نقدية	٢٥٠٠٠٠
الات ومعدات	١٠٠٠٠٠٠
- مجمع الاهلاك	(٢٠٠٠٠٠)
اجمالي	١٠٥٠٠٠٠
رأسمال الأسهم	١٠٠٠٠٠٠

٥.٠٠٠٠	أرباح محتجزة
١٠.٥٠٠٠	جمالي

➤ بيانات قائمة الدخل:

٤.٠٠٠٠٠	الإيرادات
(٢.٠٠٠٠٠)	اهلاك الأصول الثابتة
(١٥.٠٠٠٠)	مصرفات أخرى

➤ الأرقام القياسية العامة:

١٠٠ ٢٠١١/١/١

١١٠ ٢٠١١/١٢/٣١

١٠٥ متوسط عام ٢٠١١

➤ هامش الربح ١٢,٥ %

➤ العائد على حقوق الملاك ٤,٨٨ %

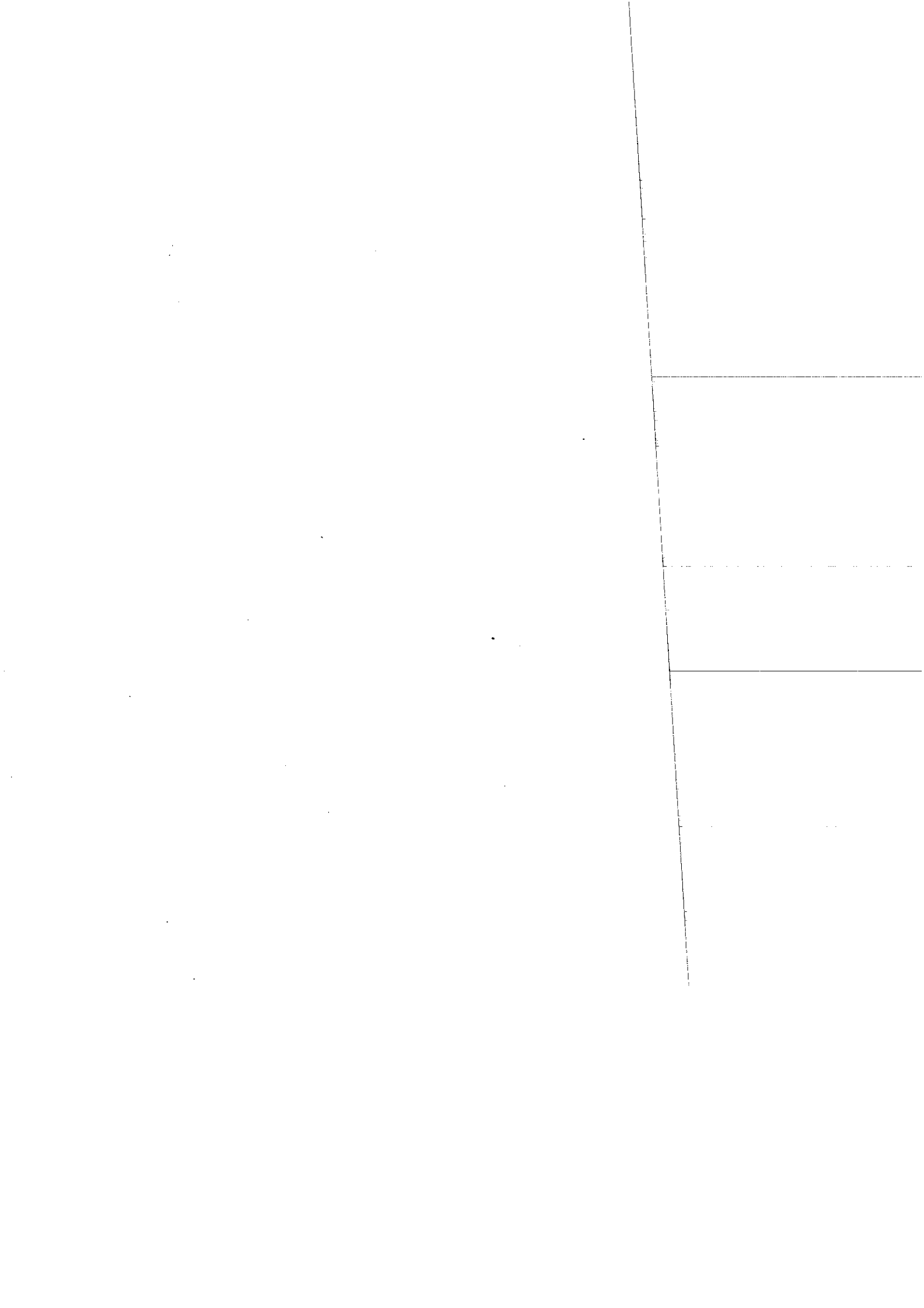
المطلوب:

- حساب أرباح أو خسائر التغيير في القوة الشرائية
- حساب هامش الربح والعائد على الأصول المعدل بالتضخم.

مراجع:

١. أحمد خضر محمد عابدين، فارس جميل الصوفي، مدى تأثير التكلفة التاريخية على القوائم المالية في ظل ظروف التضخم، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، ٢٠١١.
٢. سعود جايد مشكور العامري، المحاسبة الدولية - المشاكل المحاسبية ومعالجاتها العملية، غير محدد تاريخ النشر.
٣. محمد صبرى إبراهيم ندا، المحاسبة الدولية، غير محدد تاريخ النشر.
٤. محمد عبد الحليم عمر، التضخم وأثاره على المجتمعات - الحل الإسلامي، البحرين، ١٩٩٧.
٥. معيار المحاسبة المصرى رقم ١٣ 'معالجة أثار التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية'.

1. Assma Sawani, The Changing Accounting Environment: International Accounting Standards and US implementation, Journal of Finance and Accountancy, The Changing Accounting Environment.
2. Christopher Nobes and Robert Parker, Comparative International Accounting , Tenth Edition ,NY : Prentice Hall.
3. John Hegarty ,Implementation OF International Accounting and Auditing Standards, Lessons Learned from the World Bank's Accounting and Auditing, ROSC Program September 2004.
4. Douprnik, Timothy and Perera, Hector, International Accounting, Second Edition, New York: McGraw-Hill, 2009.
5. United Nations , International Accounting , Conference on Trade and Development ,New York, 2010.



الوحدة السادسة

المعالجة المحاسبية لعمليات تبادل شراء السندات بين الشركات القابضة والشركات التابعة

- ١- مفهوم العمليات المتبادلة
- ٢- المشاكل المحاسبية لعمليات إصدار شراء السندات
 - حالة الشراء المباشر
 - حالة الشراء غير المباشر



الوحدة الثانية

المعالجة المحاسبية لعمليات تبادل شراء السندات بين الشركات القابضة والتابعة

أولاً: مفهوم العمليات المتبادلة Intercompany Transactions

لقد اتسم عصرنا الحالي بعدد من الظواهر الاقتصادية التي تتم الترويج لها بالعديد من الطرق والأساليب والتي من أهمها تقليل الحواجز الجمركية بين الدول، سيادة مفهوم السوق الحر واتساع الأسواق وانفتاحها بشكل غير مسبوق وظهور مصطلح العولمة وما تبعه من إجراءات صدرت عند منظمة التجارة العالمية WTO، كل ذلك شجع على التفكير في تكوين كيانات اقتصادية ضخمة يكون لها القدرة على المنافسة في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية. وأصبح من مفردات العصر الجديد انتشار هذه الكيانات والتي أطلق عليها اسم الشركات القابضة أو الشركات متعددة الجنسيات والتي تنتظم بداخلها كيانات اقتصادية متعددة ثم إجماعها أو السيطرة عليها بمعرفة هذه الشركات. ومما لا شك فيه أن ظهور هذه الكيانات الاقتصادية الضخمة أحدث هزة عنيفة في القواعد والإجراءات المحاسبية المتعارف عليها لكي تتواءم مع الخصائص المتفردة لهذه الكيانات مما أوجب إصدار ما يعرف بالمعايير المحاسبية الدولية والإقليمية والتي تنظم مفردات العمل المحاسبية لهذه الوحدات. ونحن هنا لسنا بصدد التعرض للإجراءات والقواعد المحاسبية لإنشاء هذه الكيانات ولكننا نتعرض فقط لبعض المشاكل المحاسبية التي تحدث نتيجة تعامل هذه الكيانات مع الوحدات الاقتصادية التابعة لها.

فمن المعروف أن القوائم المالية التي تعد لهذه الكيانات تقوم على فكرة النظر إلى هذه الكيانات والوحدات التابعة لها على أنها وحدة اقتصادية واحدة وبالتالي فإنه لا يجوز الاعتراف بأى أرباح أو خسائر تنتج عن أي معاملات مالية أو تجارية تحدث بينهم إضافة إلى أن وجود مذبونية أو دائنية فيما بينهم أيضاً أمراً غير منطقي حيث لا يمكن أن يكون نفس الكيان الاقتصادي مدين ودائن لنفسه في نفس الوقت. وعلى ذلك قامت فلسفة إعداد القوائم المالية الموحدة على إظهار فقط أثر العمليات والمعاملات التي تتم بين وحدات الكيان ككل من جهة والأطراف الخارجية الأخرى من جهة ثانية. وعلى ذلك فإن مفهوم العمليات المتبادلة يشير فقط إلى مجموعة العمليات المالية والتجارية التي تتم بين وحدات المجموعة الواحدة (الكيان الاقتصادي) فقط ولا يكون لأى أطراف خارجية (خارج الكيان) أية علاقة بها..

وسوف يتناول الجزء التالي المعالجة المحاسبية اللازمة لإثبات عمليات تبادل إصدار وشراء سندات فيما بين وحدات الكيان الاقتصادي سواء تم الإصدار من القابضة والشراء من التابعة أو العكس وبيان أثر ذلك على القوائم المالية الموحدة المصدرة للكيان ككل. ومن المعروف أن إعداد هذه القوائم المالية يتطلب مايلي:-

- استبعاد جميع العمليات التي لها قيمة بين وحدات الكيان والتي ينتج عنها حسابات متقابلة في دفاتر الشركة القابضة والتابعة
- استبعاد أية أرباح أو خسائر غير محققة ناتجة عن عمليات متبادلة بين وحدات الكيان الاقتصادي ككل.

ثانياً: المعالجة المحاسبية لعمليات إصدار وشراء السندات

Intercompany Bonds Transactions

1- المقصود بقرض السندات

تتعرض العديد من وحدات الأعمال أثناء مزاولتها للنشاط العادي لها لأزمات نقص في السيولة ينتج عنها تهديد مباشر بديم الاستمرار في مباشرة النشاط، لذا تلجأ إدارة هذه الوحدات في بعض الأحيان إلى محاولة الاقتراض لمواجهة هذا العجز الشديد، وأحد طرق الاقتراض المعروفة هي قيام وحدة الأعمال التي في حاجة إلى تمويل فوري إلى اللجوء إلى ما يعرف بطرح سندات وبيعها في سوق (إصدار سندات) وبالتالي ينشأ لدى الوحدات المصدرة ما يعرف بقرض السندات وفي الغالب يتم طرح أو إصدار هذه السندات في الأسواق بواحد من ثلاث طرق هي:-

- أ- طرح السندات وإصدارها بنفس القيمة الاسمية لها وذلك في حالة تساوى سعر فائدة السند مع سعر الفائدة السائد في السوق.
- ب- طرح وإصدار السندات بقيمة أكبر من القيمة الاسمية لها (علاوة إصدار) وذلك في حال كون سعر فائدة السند أكبر من سعر الفائدة السائدة في السوق
- ج- طرح وإصدار السندات بقيمة أقل من القيمة الاسمية لها (بخصم إصدار) وذلك في حالة كون سعر فائدة السند أقل من سعر الفائدة السائدة في السوق

وذلك مع ملاحظة أنه في جميع الأحوال يتم حساب الفائدة المستحقة على قرض السندات ولصالح حملة السندات حسب القيمة الاسمية للقرض وبغض النظر عن قيمة الإصدار.

وهنا يميز البعض (القاضي وآخرون، ٢٠٠٧) بين أسلوبين لشراء السندات المصدرة هما:

- أ- **الشراء المباشر** ← ويقصد به قيام إحدى شركات المجموعة بشراء سندات أصدرتها شركة أخرى للمجموعة وفي نفس تاريخ إصدار السندات لذلك فإن الأرصدة المتبادلة للأصول والخصوم وكذلك المصروفات والإيرادات تكون متساوية لذا يتم استبعادها دون أي أثر على صافي الربح الموحد ودون الحاجة إلى إجراء تسويات لتطبيق طريقة حقوق الملكية بدفاتر الشركة القابضة.
- ب- **الشراء غير المباشر** ← وأصد به قيام إحدى شركات المجموعة بشراء بعض أو كل السندات التي كانت مصدرة من شركة أخرى للمجموعة بتاريخ يلي تاريخ الإصدار ومن سوق الأوراق المالية إذا كانت هذه السندات متداولة أو من طرف خارجي آخر. هنا تكون تكلفة السندات المشتراه والتي تعتبر استثمارات بالنسبة

للشركة المشتريّة عادة لا تساوي القيمة الدفترية للالتزام بتلك السندات كما هو ظاهر بدفاتر الشركة المصدرة للسندات ويعود ذلك إلى اختلاف أسعار الفائدة من وقت لآخر.
وسوف يتم تناول المعالجة المحاسبية في ظل الحالتين السابقتين.

٢- المعالجة المحاسبية في حالة الشراء المباشر:-

١/٢ حالة إصدار القايضة لقرض سندات وشراء التابعة له أو لجزء منه

في البداية نود أن نذكر بأن إصدار السند له ٣ حالات:-

- القيمة الاسمية = سعر الإصدار
- القيمة الاسمية أقل من سعر الإصدار (علاوة إصدار)
- القيمة الاسمية أكبر من سعر الإصدار (خصم إصدار)

مثال رقم (١): الإصدار بعلاوة

تمتلك الشركة (أ) ٧٠% من صافي أصول الشركة (ب) وفي ١/١/٢٠١٢ أصدرت الشركة (أ) قرض سندات عبارة عن ١٠٠٠ سند ١٠% قيمة اسمية ٥٠ جنيه وعلاوة إصدار قدرها ٦ جنيهات لكل سند، وقد قامت الشركة (ب) بشراء ٤٠٠ سند نقداً في نفس تاريخ الإصدار وأن تاريخ الاستحقاق بعد ٤ سنوات وتدفع الفوائد سنوياً في ١٢/٣١.

المطلوب:

- ١- قيود اليومية اللازمة لمعالجة الحالة السابقة
- ٢- بيان الأثر على القوائم المالية الموحدة في نهاية عام ٢٠١٢

الإجابة

تمهيد

دفاتر القايضة

- ١- قيمة القرض = $٥٠ \times ١٠٠٠ = ٥٠.٠٠٠$ جنيه
- ٢- الفوائد في ١٢/٣١/٢٠٠٧ = $٥٠.٠٠٠ \times ١٠\% = ٥.٠٠٠$ جنيه
- ٣- علاوة الإصدار = $٦ \times ١٠٠٠ = ٦.٠٠٠$ جنيه (تهلك على ٤ سنوات)

دفاتر التابعة

- ١- قيمة الاستثمار = $٥٠ \times ٤٠٠ = ٢٠.٠٠٠$ جنيه

٢- الإيراد المستحق = ٢٠٠٠٠ × ١٠% = ٢٠٠٠ جنية

٣- اعباء الاستثمار = ٤٠٠ × ٦ = ٢٤٠٠ جنية (تهلك على ٤ سنوات)

المادة المحاسبية

التاريخ	القابضة	التابعة
٢٠١٢/١/١	٥٦٠٠٠ من ح/ النقدية إلى مذكورين ٥٠٠٠٠ ح/ قرض السندات ٦٠٠٠ ح/ علاوة الإصدار	من مذكورين ٢٠٠٠٠ ح/ الاستثمار في السندات ٢٤٠٠ ح/ اعباء استثمار في سندات ٢٢٤٠٠ إلى ح/ النقدية
٢٠١٢/١٢/٣١	٥٠٠٠ من ح/ فوائد قرض السندات ٥٠٠٠ إلى ح/ الذخيرة	٢٠٠٠ من ح/ النقدية ٢٠٠٠ إلى ح/ إيراد الاستثمار في السندات
٢٠١٢/١٢/٣١	١٥٠٠ من ح/ علاوة إصدار السندات ١٥٠٠ إلى ح/ فوائد قرض السندات	٦٠٠ من ح/ إيراد الاستثمار في سندات ٦٠٠ إلى ح/ اعباء استثمار في السندات
الإقفال	٣٥٠٠ من ح/ ملخص الدخل ٣٥٠٠ إلى ح/ فوائد قرض السندات	١٤٠٠ من ح/ إيراد الاستثمار في سندات ١٤٠٠ إلى ح/ ملخص الدخل

القيود اللازمة لإعداد القوائم الموحدة:

هنا يتطلب الأمر ثلاثة قيود لإلغاء جميع الحسابات المتقابلة لعناصر قائمة المركز المالي وعناصر قائمة الدخل وذلك على النحو الآتي:-

١- إلغاء الحسابات المتقابلة لأعداد قائمة الدخل الموحدة.
١٤٠٠ من ح/ إيراد استثمار في سندات

١٠٠ إلى ح/ فوائد قرض السندات

٢- إلغاء الحسابات المتقابلة لإعداد قائمة مركز المالي الموحدة

١/٢ ٢٠٠٠٠ من ح/ قرض السندات

٢٠٠٠٠ إلى ح./ الاستثمار في السندات

٢/٢ ١٨٠٠ من ح./ علاوة الإصدار

١٨٠٠ إلى ح./ أعباء استثمار في سندات

* الأثر على القوائم المالية الموحدة في ٢٠١٢/١٢/٣١

القوائم الموحدة	التسويات		التأهية	القابضة	التبويب
	دائن	مدين			
٢١٠٠ ٠٠٠٠	١٤٠٠	١٤٠٠	١٤٠٠	٣٥٠٠	قائمة الدخل م. فوائد قرض السندات إيراد الاستثمار في سندات
٠٠٠٠ ٠٠٠٠	٢٠٠٠ ١٨٠٠		٢٠٠٠ ١٨٠٠		قائمة المركز المالي الأصول الاستثمار في السندات أعباء استثمار في سندات
٣٠٠٠٠ ٢٧٠٠		٢٠٠٠ ١٨٠٠		٥٠٠٠ ٤٥٠٠	الخصوم قرض السندات علاوة الإصدار

مثال رقم ٢: الإصدار بخصم إصدار

في المثال السابق بفرض أن القيمة المصدر بها السند كانت ٤٤ جنيه

المطلوب:- إعادة حل التمرين السابق

الإجابة

ملاحظات:-

(١) نظراً لأن سعر الإصدار للسند يقل عن القيمة الاسمية له فإن الفرق يعالج على أنه خصم إصدار سندات (٥٠ - ٤٤)

(٢) سيتم في هذه الحالة استبدال ح./ علاوة الإصدار بح./ خصم الإصدار وح./ أعباء استثمار في سندات بح./ علاوة الاستثمار في سندات.

ويتم تنفيذ نفس الخطوات السابقة على النحو التالي:

(قيود اليومية:

التابع	القائمة	التاريخ
٢٠٠٠٠ من حـ/ الاستثمار في السندات إلى مذكورين ١٧٦٠٠ هـ/ النقدية ٢٤٠٠ حـ/ علاوة الاستثمار في السندات	من مذكورين ٤٤٠٠٠ هـ/ النقد ٦٠٠٠ حـ/ خصم إصدار ٥٠٠٠٠ هـ/ قرض السند	٢٠١٢/١/١
٢٠٠٠ إلى حـ/ إيراد الاستثمار في السندات	٥٠٠٠ حـ/ فوائد قرض السندات ٥٠٠٠ إلى حـ/ النقدية	٢٠١٢/١٢/٣١ إثبات الفوائد
٦٠٠ من حـ/ علاوة الاستثمار في سندات ٦٠٠ إلى حـ/ إيراد الاستثمار في سندات	١٥٠٠ من حـ/ إند قرض السندات ١٥٠٠ إلى حـ/ خصم إصدار السند	استهلاك خصم الإصدار وعلاوة الاستثمار
٢٦٠٠ من حـ/ إيراد الاستثمار في سندات ٢٦٠٠ إلى حـ/ ملخص الدخل	٦٥٠٠ من حـ/ ما يخص الدخل ٦٥٠٠ إلى حـ/ إند قرض السند	الإقفال

(2) القيود اللازمة لإعداد قائمة الدخل إلى حدة

٢٦٠٠ من حـ/ إيرادات الاستثمار في سندات

٢٦٠٠ إلى حـ/ فوائد قرض السندات

(3) القيود اللازمة لإعداد قائمة المركز المالي الموحدة

١/٣ ٢٠٠٠٠ من ح/ قرض السندات

٢٠٠٠٠ إلى ح/ الاستثمار في السندات

٢/٣ ١٨٠٠ من ح/ علاوة الاستثمار في سندات

١٨٠٠ إلى ح/ خصم إصدار السندات

* الأثر على القوائم المالية الموحدة في ٢٠١٢/١٢/٣١

القوائم الموحدة	التسويات		التابعة	القايسة	البيان
	دائن	مدين			
٣٩٠٠ ٠٠٠٠	٢٦٠٠	٢٦٠٠	٢٦٠٠	٦٥٠٠	قائمة الدخل م. فوائد قرض السندات إيراد الاستثمار في سندات
٠٠٠٠ ٢٧٠٠	٢٠٠٠٠ ١٨٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٤٥٠٠	قائمة المركز المالي الأصول الاستثمار في السندات خصم إصدار سندات
٣٠٠٠٠		٢٠٠٠٠ ١٨٠٠	١٨٠٠	٥٠٠٠٠	الخصوم قرض السندات علاوة استثمار في السندات

٢/٢ حالة إصدار التابعة لقرض سندات وشراء القايسة له أو لجزء منه

لا يوجد اختلاف في المعالجة المحاسبية في هذه الحالة عن الحالة السابقة وبالتالي لا يوجد تأثير على حقوق الأقلية نظراً لعدم وجود أطراف خارجية في هذه الحالة وعليه فلا يوجد جديد في المعالجة المحاسبية سوى تبديل مسميات الحسابات فقط لدى كلا من القايسة والتابعة حيث يصبح ح/ قرض السندات عند التابعة بدلاً من القايسة، وح/ الاستثمار في سندات سيكون عند القايسة بدلاً من التابعة وهكذا.....

٣- المعالجة المحاسبية في حالة الشراء غير المباشر :-

كما تم الإشارة سابقاً يقصد بحجة الشراء غير المباشر هو قيام الشركة القابضة أو التابعة بشراء السندات من السوق أو من طرف آخر وذلك في فترة لاحقة لتاريخ الإصدار . داخلي بين وحدات المجموعة وكأنه قد تم سداده. وفي هذه الحالة يجب الإفصاح عن أي مكاسب أو خسائر ناتجة عن هذا الشراء ويتم حساب هذه المكاسب أو الخسائر بالفرق بين القيمة الاسمية للسندات المشتراه وتكلفة الشراء ويشير البعض (القاضي وآخرون، ٢٠٠٧) بأنه طبقاً لنظرية الوكالة فإن هذه الأرباح أو الخسائر يجب اعتمادها في القوائم المالية الموحدة في الفترة التي تم فيها الشراء. حيث أن التابعة في حالة الشراء تصبح وكيلاً عن القابضة والعكس صحيح وعليه فيجب إثبات هذه الأرباح أو الخسائر دفترياً وعلى أن يتم استهلاكها في الفترة اللاحقة لفترة الشراء. ولإيضاح هذه الحالة سوف يتم تناولها من خلال الأمثلة التالية.

١/٣ شراء الشركة التابعة لسندات صادرة عن الشركة القابضة

إن الواقع العملي لشراء سندات سبق إصدارها في تاريخ سابق من قبل الشركة القابضة بمعرفة الشركة التابعة يواجه احتمال غير مؤكد بان تكلفة شراء هذه السندات سوف تختلف عن قيمتها في تاريخ الإصدار نظراً لوجود تغير مستمر في سعر الفائدة السوقية لذلك فإن الشركة التابعة قد تواجه موقفين ثلاثة هم:-

- أ- تكلفة شراء السندات تتساوى مع القيمة الدفترية لها في دفاتر الشركة القابضة وبالتالي لن يكون هناك ربح أو خسارة ناتجة عن عملية الشراء
- ب- تكلفة شراء السندات تقل عن القيمة الدفترية لها وبالتالي يتحقق ربح من عملية الشراء
- ت- تكلفة شراء السندات تزيد عن القيمة الدفترية لها وبالتالي تتحقق خسارة عن عملية الشراء

وسوف يتم التعرض للحالتين الأخيرتين -ت-ب- فيما يتضمنان بداخلهما المعالجة المحاسبية للحالة الأولى.

١/١/٣ حالة الشراء مع وجود أرباح

مثال: في ٢٠٠٧/١/١ قامت الشركة (أ) بإبضعة (س) بطرح ١٠٠٠٠٠ سند للاكتتاب العام بسعر ١٠٠ جنيه (قيمة اسمية) للسند ويتحقق له فائدة بمعدل ٨% سنوياً يتم سدادها في ١٢/٣١ من كل عام وكانت مدة هذه السندات ٤ سنوات من تاريخ الإصدار وقد قامت الشركة بطرح السندات للجمهور بنفس سعر القيمة الاسمية.

في ٢٠٠٨/١/١ قامت الشركة التابعة (ب) والمملوكة بنسبة ٧٠% للشركة (س) بشراء ١٠٠٠ سند من سندات الشركة القابضة وامتدولة في السوق بسعر ٨٨ جنيه للسند الواحد فإذا علمت أن أرباح الشركة التابعة وتوزعت أرباحها كانت على النحو التالي:

البيان	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨
صافي الربح	٦٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠
توزيعات الأرباح	١٨٠٠٠	٥٠٠٠٠	٤٠٠٠٠

المطلوب:

- ١- المعالجة المحاسبية لإصدار هذه السندات في دفاتر الشركة القابضة عن السنوات ٢٠٠٧.
- ٢- المعالجة المحاسبية لشراء حصة الشركة التابعة من السندات في عام ٢٠٠٧.
- ٣- حساب نصيب الشركة القابضة في أرباح الشركة التابعة عن أعوام القرض بالكامل.
- ٤- قيود اليومية اللازمة لإعداد القوائم المالية الموحدة لجميع أعوام القرض بالكامل.

الإجابة

١. مبلغ قرض السندات في دفاتر القابضة = $١٠٠٠ \times ١٠٠ = ١٠٠٠٠٠٠$ ج
٢. تكلفة شراء السندات في دفاتر التابعة = $٨٨ \times ١٠٠٠ = ٨٨٠٠٠$ ج
٣. الفوائد المستحقة في ١٢/٣١ من كل عام = $١٠٠٠٠٠ \times ٨\% = ٨٠٠٠٠$ ج
٤. إيراد الاستثمار في ١٢/٣١ من كل عام = $١٠٠٠٠٠ - ٨٨٠٠٠ = ١٢٠٠٠$ ج (ربح)
٥. فرق القيمة الدفترية عن تكلفة الشراء = $١٠٠٠٠٠ - ٨٨٠٠٠ = ١٢٠٠٠$ ج
٦. توزيع أرباح الشراء على مدة القرض = $٣ \div ١٢٠٠٠ = ٤٠٠٠$ ج

المعالجة

١- دفاتر القابضة

ملاحظات	تاريخ	بيان	دائن	مدين
إثبات إصدار السندات	٢٠٠٦/١/١	من ح/ النقدية إلى ح/ قرض السندات	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
إثبات سداد الفوائد المستحقة	٢٠٠٦/١٢/٣١	من ح/ قرض السندات إلى ح/ النقدية	٨٠٠٠٠	٨٠٠٠٠

2-دفاتر التابعة

ملاحظات	تاريخ	بيان	دائن	مدين
إثبات شراء السندات	٢٠٠٧/١/١	من ح/ الاستثمار في سندات مشتراه إلى ح/ النقدي	٨٨٠٠٠٠	٨٨٠٠٠
إثبات إيراد الاستثمار	٢٠٠٧/١٢/٣١	من ح/ النقدية إلى ح/ إيراد الاستثمار في سندات	٨٠٠٠	٨٠٠٠
إثبات نصيب الفترة من ربح الشراء	٢٠٠٧/١٢/٣١	من ح/ الاستثمار في سندات مشتراه إلى ح/ إيراد الاستثمار في سندات	٤٠٠٠	٤٠٠٠

وهكذا في باقي الأعمام التالية ، تكرر قيود ١٢/٣١ فقط

٣- حساب نصيب الشركة القابضة في أرباح الشركة التابعة.

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	بيان
٤٢٠٠٠	٧٠٠٠٠	٥٦٠٠٠	حصة الشركة القابضة من أرباح التابعة (٠%)
-	-	١٢٠٠٠	يضاف: أرباح شراء السندات بمعرفة التابعة
(٤٠٠٠)	(٤٠٠٠)	(٤٠٠٠)	يطرح: نصيب الفترة من أرباح الشراء
٣٨٠٠٠	٦٦٠٠٠	٦٤٠٠٠	∴ صافي حصة الشركة القابضة

٤- قيود اليومية لاعداد القوائم المالية الموحدة

ملاحظات	تاريخ	بيان	دائن	مدين
١- تم تخفيض حـ/ قرض السندات بمقدار قرض التابعة وتخفيض حـ/ م. فوائد قرض السندات بمقدار حصة التابعة في فوائد القرض	٢٠٠٨/١٢/٣١	من مذكورين حـ/ قرض السندات حـ/ ايراد الاستثمار في سندات مشتراه إلى مذكورين حـ/ الاستثمار في سندات مشتراه حـ/ م. فوائد قرض السندات حـ/ ارباح شراء سندات		١٠٠٠٠٠ ١٢٠٠٠ ٩٢٠٠٠ ٨٠٠٠ ١٢٠٠٠
٢- تم القضاء حـ/ الاستثمار في السندات وكذلك حـ/ ايراد الاستثمار في سندات		ملاحظة: حـ/ ارباح شراء سندات يظهر في قائمة الدخل الموحدة بمبلغ ١٢٠٠٠ ج ضمن بند الأرباح غير العادية Extraordinary Items		
١- زيادة حـ/ الاستثمار بمقدار نصيب الشركة من ربح الشراء .	٢٠٠٩/١٢/٣١	من مذكورين حـ/ قرض السندات حـ/ ايراد الاستثمار في سندات إلى مذكورين حـ/ الاستثمار في سندات مشتراه حـ/ م. فوائد قرض السندات حـ/ الاستثمار في شركات تابعة		١٠٠٠٠٠ ١٢٠٠٠ ٩٦٠٠٠ ٨٠٠٠ ٨٠٠٠
٢- انخفاض حـ/ الاستثمار في شركات تابعة بنفس المبلغ		ملاحظة: تم استخدام حـ/ الاستثمار في شركات تابعة نظراً لأن هذا الحساب سيكون مضافاً إليه ارباح شراء السندات المحولة إليه من العام السابق وبالتالي يتوجب تخفيضه في السنوات التالية		

ملاحظات	تاريخ	بيان	دائن	مدين
	٢٠١٠/١٢/٣١	من متكويرين		١٠٠٠٠٠
		ح/م قرض السندات		١٢٠٠٠
١- زيادة ح/م الاستثمار بمقدار نصيب الفترة من ربح الشراء		ح/م ايراد استثمار في سندات	١٠٠٠٠٠	
٢- انخفاض ح/م الاستثمارات في شركات تابعة بنفس المبلغ		إلى متكويرين	٨٠٠٠	
		ح/م الاستثمار في سندات مشتراه	٤٠٠٠	
		ح/م م. فوائد قرض السندات		
		ح/م الاستثمار في شركات تابعة		

(٥) بيان الأثر على القوائم المالية المجمعة

أولاً: ٢٠٠٨/١٢/٣١

القوائم الموحدة	التسويات		التابعة	القائمة	البيان
	دائن	مدين			
					أولاً: قائمة النقل
٧٢٠٠٠	٨٠٠٠			٨٠٠٠	المصروفات: م. فوائد قرض السندات
٠٠٠٠		١٢٠٠٠	١٢٠٠٠		الإيرادات: ايراد الاستثمار في سندات
١٢٠٠٠	١٢٠٠٠				: أرباح شراء سندات
					ثانياً: قائمة المركز المالي
٠٠٠٠	٩٢٠٠٠		٩٢٠٠٠		الأصول: استثمار في سندات مشتراه
٩٠٠٠٠٠		١٠٠٠٠٠٠		١٠٠٠٠٠٠	الخصوم: قرض السندات

ثانياً : في 2009/12/31

القوائم الموحدة	التسويات		التابعة	القايسة	البيان
	دائن	مدين			
٧٢٠٠٠ ٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	أولاً : قائمة الدخل المصرفيات : م. فوائد قرض السندات الإيرادات : إيراد الاستثمار في سندات
٠٠٠٠ ٩٠٠٠٠٠	٩٦٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	٩٦٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	ثانياً : قائمة المركز المالي الأصول : استثمار في سندات مشتراه الخصوم : قرض السندات

ثالثاً : في ٢٠١٠/١٢/٣١

القوائم الموحدة	التسويات		التابعة	القايسة	البيان
	دائن	مدين			
٧٢٠٠٠ ٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	أولاً : قائمة الدخل المصرفيات : م. فوائد قرض السندات الإيرادات : إيراد الاستثمار في سندات
٠٠٠٠ ٩٠٠٠٠٠	٩٦٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	٩٦٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	ثانياً : قائمة المركز المالي الأصول : استثمار في سندات مشتراه الخصوم : قرض السندات

2/1/3 ← حالة الشراء مع وجود حسابر:

مثال : باقتراض استخدام نفس بيانات المثال السابق مع تغير سعر الشراء ليكون 112 جنيه
للسند - المطلوب: إعادة حل المثال السابق.

الإجابة

تمهيد:

١. مبلغ قرض السندات في دفاتر القابضة = $1000000 \times 100 = 100000000$ ج
٢. الفوائد المستحقة في نهاية كل سنة = $100000000 \times 8\% = 8000000$ ج
٣. تكلفة شراء السندات في دفاتر التابعة = $100000000 \times 112 = 112000000$ ج
٤. إيراد الاستثمار في نهاية كل سنة = $100000000 \times 8\% = 8000000$ جنيه
٥. فرق القيمة الدفترية عن تكلفة الشراء = $112000000 - 100000000 = 12000000$ (خسارة)
٦. توزيع خسارة الشراء على مدة القرض = $12000000 \div 3 = 4000000$ جنيه

المعجزة المحاسبية

١- دفاتر الشركة القابضة

ملاحظات	تاريخ	بيـ ان	دائن	مدين
				1000000
		من ح/ النقدية		
إثبات إصدار السندات	٢٠٠٧/١/١	إلى ح/ قرض السندات	1000000	
				800000
		من ح/ فوائد قرض السندات		
إثبات الفوائد السنوية	٢٠٠٧/١٢/٣١	إلى ح/ نقدية	800000	

وهكذا حتى نهاية مدة القرض في ٢٠١٠ نسبة للفوائد السنوية .

٢- دفاتر الشركة التابعة

ملاحظات	تاريخ	بيـ ان	دائن	مدين
				1120000
		من ح/ الاستثمار في سندات مشتراه		
إثبات شراء السندات	٢٠٠٨/١/١	إلى ح/ النقدية	1120000	
				80000
		من ح/ النقدية		
إثبات إيراد الاستثمار	٢٠٠٨/١٢/٣١	إلى ح/ إيراد الاستثمار في سندات	80000	
				40000
		من ح/ إيراد الاستثمار في سندات		
إثبات نصيب الفترة من خسارة الشراء	٢٠٠٨/١٢/٣١	إلى ح/ الاستثمار في سندات مشتراه	40000	

ويكرر هذا حتى نهاية مدة القرض في ٢٠١٠. تكرر قيود ١٢/٣١ فقط .

٣- حساب نصيب الشركة القابضة في أرباح الشركة التابعة

بيان	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
حصة الشركة القابضة في أرباح التابعة	٥٦٠٠٠	٧٠٠٠٠	٤٢٠٠٠
يطرح: خسائر شراء سندات بمعرفة التابعة	(١٢٠٠٠)	-	-
يضاف: نصيب الفترة من خسائر الشراء	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠
صافي حصة الشركة القابضة	٤٨٠٠٠	٧٤٠٠٠	٤٦٠٠٠

٤- قيود اليومية اللازمة لأعداد القوائم المالية الموحدة

ملاحظات	تاريخ	بيان	دائن	مدين
١- تخفيض ح/ قرض السندات بمقدار السندات المباعة إلى التابعة وتخفيض ح/ م. قوائم سندات بمقدار نصيب الشركة التابعة.	٢٠٠٧/١٢/٣١	من مذكورين ح/ قرض السندات ح/ إيراد الاستثمار ح/ خسائر شراء سندات إلى مذكورين ح/ الاستثمار في سندات مشتراه ح/ م. فوائد قرض السندات	١٠٨٠٠٠ ٨٠٠٠	١٠٠٠٠٠ ٤٠٠٠ ١٢٠٠٠
٢- إلغاء حسابي الاستثمار في سندات وإيراد الاستثمار في سندات.		ملاحظة: ح/ خسائر شراء سندات يظهر في قائمة الدخل الموحدة تحت بند خسائر غير عادية. Extraordinary Item		
نفس الملاحظات السابقة	٢٠٠٨/١٢/٣١	من مذكورين ح/ قرض السندات ح/ إيراد الاستثمار ح/ الاستثمار في شركات تابعة		١٠٠٠٠٠ ٤٠٠٠ ٨٠٠٠

ملاحظات	تاريخ	بيان	دائن	مدين
		إلى مذكورين		
		ح/ الاستثمار في سندات مشتراه	١٠٤٠٠٠	
		ح/ م. فوائد قرض السندات	٨٠٠٠	
		من مذكورين		
		ح/ قرض السندات		١٠٠٠٠٠
		ح/ إيرادات الاستثمار		٤٠٠٠
		ح/ الاستثمارات في سندات تابعة		٤٠٠٠
		إلى مذكورين		
		ح/ الاستثمار في سندات مشتراه	١٠٠٠٠٠	
		ح/ م. فوائد قرض السندات	٨٠٠٠	
نفس الملاحظات السابقة	٢٠٠٩/١٢/٣١			

(٥) بيان الأثر على القوائم المالية الموحدة

أولاً في ٢٠٠٨/١٢/٣١

القوائم الموحدة	التسويات		التأثير	القابضة	البيان
	دائن	مدين			
					أولاً : قائمة الدخل
٧١٠٠٠	٨٠٠٠			٨٠٠٠٠	المصروفات : م. فوائد قرض السندات
(١٢٠٠٠)		١٢٠٠٠			: خصائر شراء سندات
٠٠٠٠٠		٤٠٠٠	٤٠٠٠		الإيرادات : إيرادات الاستثمار في سندات
					ثانياً : قائمة المركز المالي
٠٠٠٠	١٠٨٠٠٠		١٠٨٠٠٠		الأصول : استثمار في سندات مشتراه
٩٠٠٠٠٠		١٠٠٠٠٠٠		٠٠٠٠٠٠٠	الخصوم : قروض السندات

ثانياً: في ٢٠٠٩/١٢/٣١

القوائم الموحدة	التسويات		التابعة	القايسة	البيان
	دائن	مدين			
٧١.٠٠٠ (١٢.٠٠٠)	٨.٠٠٠	١٢.٠٠٠ ٤.٠٠٠	٤.٠٠٠	٨.٠٠٠٠	أولاً: قائمة الدخل المصروفات: م. فوائد قرض السندات الإيرادات: إيرادات قرض السندات ثانياً: قائمة المركز المالي الأصول: استثمار في سندات مشتراه الخصوم: قروض السندات
٩.٠٠٠٠٠	١.٠٤.٠٠٠	١.٠٠.٠٠٠	١.٠٤.٠٠٠	١.٠٠.٠٠٠	

ثالثاً: في ٢٠١٠/١٢/٣١

القوائم الموحدة	التسويات		التابعة	القايسة	البيان
	دائن	مدين			
٧٢.٠٠٠ ٠.٠٠٠	٨.٠٠٠	٤.٠٠٠	٤.٠٠٠	٨.٠٠٠٠	أولاً: قائمة الدخل المصروفات: م. فوائد قرض السندات الإيرادات: إيرادات الاستثمار في سندات ثانياً: قائمة المركز المالي الأصول: استثمار في سندات مشتراه الخصوم: قروض السندات
٩.٠٠٠٠٠	١.٠٠.٠٠٠	١.٠٠.٠٠٠	١.٠٠.٠٠٠	١.٠٠.٠٠٠	

٣/١/٣ شراء الشركة التابعة سندات مصدرة بمعرفة القايسة وبعلوة إصدار

كما سبق وأشرنا فإن الشركة المصدرة للسندات لديها خيار إصدار هذه السندات بقيمة أكبر من قيمتها الاسمية ومعالجة هذا الفرق على أنه بمثابة علاوة إصدار لتعويض فرق سعر الفائدة السائدة في السوق عن سعر الفائدة المصدر به هذه السندات لذا فإن قيام الشركة التابعة بشراء سندات بعد تاريخ إصدارها من السوق ومصدرة من الشركة القايسة وبعلوة إصدار فإنه يترتب على ذلك وجود أرباح في دفاتر الشركة القايسة يستوجب

الأمر معالجتها وذلك عند إعداد القوائم المالية الموحدة وللأسباب السابق الإشارة إليها في الحالات السابقة ولبيان كيفية معالجة هذه الحالة سوف نعرض للمثال التالي:

مثال:

تمتلك الشركة (م) القابضة ٦٠% من أسهم الشركة التابعة (ن) وفي ٢٠٠٦/١/١ قامت الشركة القابضة بإصدار ٨٠٠٠ سهم بقيمة اسمية للسند ١٠٠ ج بالإضافة إلى ١ جنيه علاوة إصدار وبفائدة ٨% سنوياً تستحق في ١٢/٣١ من كل عام وقد كانت مدة هذه السندات ٥ سنوات. وفي ٢٠٠٨/١/١ قامت الشركة التابعة بشراء ٨٠٠ سند من سندات الشركة القابضة والمتداولة في سوق الأوراق المالية بسعر ٩١ جنيه للسند الواحد وقد كانت أرباح الشركة التابعة وتوزيعاتها على النحو التالي:-

	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
بيسان	٤٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
صافي الأرباح	٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٢٥٠٠٠
توزيعات الأرباح			

المطلوب:

- ١- المعالجة المحاسبية لعملية إصدار سندات وفوائدها في دفاتر الشركة القابضة.
- ٢- المعالجة المحاسبية لعملية شراء السندات في دفاتر الشركة التابعة.
- ٣- بيان كيفية حساب نصيب الشركة قابضة والأقلية في أرباح الشركة القابضة.
- ٤- إعداد قيود اليومية اللازمة لإعداد قوائم المالية الموحدة.
- ٥- بيان الأثر على القوائم المالية الموحدة.

الإجابة

تمهيد:

- ١- مبلغ قرض السندات في دفاتر الشركة القابضة = $٨٠٠٠ \times ١٠٠ = ٨٠٠٠٠٠$ ج سند
- ٢- الفوائد المستحقة على القرض في نهاية كل سنة = $٨٠٠٠٠٠ \times ٨\% = ٦٤٠٠٠$ ج
- ٣- علاوة إصدار السندات = $٨٠٠٠ \times ١ = ٨٠٠٠$ ج
- ٤- تكلفة شراء السندات في دفاتر الشركة التابعة = $٨٠٠ \times ٩١ = ٧٢٨٠٠$ ج
- ٥- القيمة الاسمية للسندات المشتراة = $٨٠٠ \times ١٠٠ = ٨٠٠٠٠$ ج
- ٦- أرباح شراء السندات = $٧٢٨٠٠ - ٨٠٠٠٠ = ٩٨٠٠٠$ ج
- ٧- إيرادات الاستثمار في السندات = $٨٠٠٠٠ \times ٨\% = ٦٤٠٠٠$ ج

المعالجة المحاسبية في دفاتر الشركة القابضة

ملاحظات	تاريخ	بيان	دائن	مدين
إثبات عملية الإصدار	٢٠٠٦/١/١	من ح/ النقدية إلى مذكورين ح/ قرض السندات ح/ علاوة الإصدار	٨٠٠٠٠٠ ٨٠٠٠	٨٠٨٠٠٠
إثبات سداد الفوائد المستحقة	٢٠٠٦/١٢/٣١	من ح/ م. فوائد السندات إلى ح/ النقدية	٦٤٠٠٠	٦٤٠٠٠
استهلاك مبلغ العلاوة ٨٠٠٠ ÷ ٥	٢٠٠٦/١٢/٣١	من ح/ علاوة الإصدار إلى ح/ م. فوائد قرض السندات	١٦٠٠	١٦٠٠

ويتم تكرار القيود خلال سنوات مدة القرض ويمكن تلخيص الموقف لدى دفاتر

الشركة القابضة في الجدول التالي

بيان	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
قرض السندات	٨٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠
علاوة الإصدار	-	٤٨٠٠	٣٢٠٠	١٦٠٠	-
م. فوائد قرض السندات	٦٢٤٠٠	٦٢٤٠٠	٦٢٤٠٠	٦٢٤٠٠	٦٢٤٠٠

المعالجة المحاسبية في دفاتر الشركة التابعة

ملاحظات	تاريخ	بيان	دائن	مدين
إثبات تكلفة الشراء للسندات المصدرة	٢٠٠٨/١/١	من ح/ الاستثمار في سندات مشتراه إلى ح/ النقدية	٧٢٨٠٠	٧٢٨٠٠
إثبات إيرادات الاستثمارات	٢٠٠٨/١٢/٣١	من ح/ النقدية إلى ح/ إيرادات استثمار في سندات	٦٤٠٠	٦٤٠٠
نصيب للفترة من أرباح الشراء ٢٤٠٠ ÷ ٣ = ٧٢٠٠	٢٠٠٨/١٢/٣١	من ح/ الاستثمار في سندات مشتراه إلى ح/ إيرادات الاستثمار في سندات	٢٤٠٠	٢٤٠٠

وهكذا يتم تكرار هذه القيود حتى نهاية السنة المستندات المشتراه واسترداد قيمتها ويمكن تلخيص الموقف لدى دفاتر الشركة التابعة كالتالي:

بيانات	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الاستثمار في السندات	٧٥٢٠٠	٧٧٦٠٠	٨٠٠٠٠
أيراد الاستثمار في السندات	٨٨٠٠	٨٨٠٠	٨٨٠٠

* حساب نصيب الشركة القابضة والأقلية في ربح الشركة التابعة

نصيب الأقلية	نصيب الشركة القابضة			بيانات	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠				
الأرباح المحققة %٤٠	-	-	-	الأرباح المحققة %٤٠	٢٤٠٠٠	٣٦٠٠٠	٣٠٠٠٠
صافي حصة الأقلية	١٦٠٠٠	٢٤٠٠٠	٢٠٠٠٠	أرباح شراء سندات معرفة الشركة التابعة	-	-	٧٦٨٠
	-	-	-	نصيب القسرة من أرباح السندات	(٢٥٦٠)	(٢٥٦٠)	(٢٥٦٠)
	-	-	-	صافي حصة الشركة القابضة	٢٧٤٤٠	٣٣٤٤٠	٢٩١٢٠

ملاحظات هامة:

١- تم حساب أرباح شراء الشركة التابعة لبعض المرات المصدرة من الشركة القابضة على النحو التالي:-

$$أ- القيمة الدفترية للسندات المشتراه = ١٠٠ \times ١٠٠ = ١٠٠٠٠$$

$$ب- ٨٠٠٠٠ =$$

$$ج- ٤٨٠ = \frac{٨٠٠}{٨٠٠٠} \times (٢٢٠٠ - ٨٠٠٠) = \text{علاوة الإصدار}$$

ب- تكلفة شراء السندات بمعرفة الشركة القابضة

$$د- (٧٢٨٠٠) =$$

ب- أرباح الشراء الكلية

$$٧٦٨٠ =$$

٢- نصيب كل سنة من سنوات الاستثمار = $٧٦٨٠ \div ٣ = ٢٥٦٠$ جنيه

٣- يمكن حساب نصيب السنة الواحدة بطريقة أخرى كما يلي:-

أ- أيراد الاستثمار في الشركة التابعة = $٢٤٠٠٠ + ٦٤٠٠٠ = ٨٨٠٠٠$ جنيه

ب- مصروف فوائد قرض السندات = $(١٦٠٠٠ + ٦٤٠٠٠) \times \frac{٨٠٠}{٨٠٠٠} = (٦٢٤٠٠)$ جنيه

$$ج- (٦٢٤٠٠) =$$

$$د- ٢٥٦٠ =$$

٤- لا تتأثر حصة الأقلية في أرباح الشركة التابعة من عملية شراء السندات نظرا لأن السندات تم إصدارها من الشركة القابضة وليس العكس.

قيد اليومية اللازمة لإعداد القوائم المالية الموحدة في ٢٠٠٧/١٢/٣١

- لكي يتم إعداد القوائم المالية الموحدة لابد من إجراء عدد من القيود المحاسبية على النحو التالي:-
- إلغاء جزء من ح/ قرض السندات يعادل مقدار ما تم شراؤه بمعرفة الشركة التابعة وبالقائمة الاسمية (١٠٠ × ٨٠٠) وذلك في مقابل إلغاء ح/ الاستثمار في السندات بمقدار تكلفة الاستثمار (٢٤٠٠ + ٧٢٨٠٠)
 - إلغاء نصيب السندات المشتراه بمعرفة التابعة من علاوة الإصدار (٣٢٠٠ × ١٠%) = ٣٢٠٠ و ح/ إيرادات الاستثمارات (٢٤٠٠ + ٦٤٠٠)

مقابل إلغاء جزء من ح/م. فوائد قرض السندات (٨٠٠ × ٦٢٤٠٠) = ٥٠٧٢٤٠ = ج
 ج- تخفيض ح/ الاستثمارات في شركات تابعة مبلغ ٧٦٨٠ ج بقيمة الأرباح المضلقة إلى هذا الحساب.

تاريخ	بيان	دائن	مدين
٢٠٠٨/١٢/٣١	من مذكورين ح/ قرض السندات ح/ علاوة إصدار السندات ح/ إيرادات الاستثمار في سندات إلى مذكورين ح/ الاستثمار في سندات مشتراه ح/م. فوائد قرض السندات ح/ أرباح شراء سندات	٧٥٢٠٠ ٦٢٤٠ ٧٢٨٠	٨٠٠٠٠ ٣٢٠ ٨٨٠٠
٢٠٠٩/١٢/٣١	من مذكورين ح/ قرض السندات ح/ علاوة إصدار سندات ح/ إيرادات الاستثمار في سندات إلى مذكورين ح/ الاستثمار في سندات مشتراه ح/م. فوائد قرض السندات ح/ الاستثمار في شركات تابعة	٧٧٦٠٠ ٦٢٤٠ ٥١٢٠	٨٠٠٠٠ ١٦٠ ٨٨٠٠

تاريخ	بيسان	دائن	مدين
٢٠١٠/١٢/٣١	من مذكورين		٨٠٠٠٠
	ح/ قرض الله ذات		-
	ح/ علاوة إصدار سندات		٨٨٠٠
	ح/ إيرادات الامتياز في سندات		
	ح/ مذكورين	٨٠٠٠٠	
	ح/ استثمار في سندات	٦٢٤٠	
	ح/ فوائد قرض السندات	٢٥٦٠	
	ح/ استثمار في شركات تابعة		

الأثر على القوائم المالية الموحدة: ٢٠٠٨ ١٢/٣١

القوائم الموحدة	التسويات		التابعة	المقايضا	البيسان
	دائن	مدين			
٥٦٦٠	٦٢٤٠	٨٨٠٠	٨٨٠٠	٦٤٠٠	أولاً: قائمة الدخل المصرفيات: م. فوائد قرض السندات الإيرادات: إيرادات الاستثمار في سندات أرباح شراء سندات
٧٦٨٠	٧٦٨٠				ثانياً: قائمة المركز المالي الأصول: استثمار في سندات مشتراه الخصوم: قروض السندات علاوة إصدار سندات
٧٢٠٠٠	٧٥٢٠٠	٨٠٠٠٠	٧٥٢٠٠	٨٠٠٠٠	
٢٨٨٠		٣٢٠		٢٢٠٠	

في ٢٠٠/١٢/٣١

القوائم الموحدة	التسويات		التابعة	القابضة	البيان
	دائن	مدين			
٥٦١٦٠ ٠٠٠٠	٦٢٤٠	٨٨٠٠	٨٨٠٠	٦٢٤٠٠	أولاً: قائمة الدخل المصروفات: م. فوائد قرض السندات الإيرادات: إيراد الاستثمار في سندات
٠٠٠٠ ٧٢٠٠٠٠ ١٤٤٠	٧٧٦٠٠ ٨٠٠٠٠٠	١٦٠	٧٧٦٠٠	٨٠٠٠٠٠ ١٦٠٠	ثانياً: قائمة المركز المالي الأصول: استثمار في السندات الخصوم: قروض السندات : علاوة إصدار سندات

في ٢٠١٠/١٢/٣١

القوائم الموحدة	التسويات		التابعة	القابضة	البيان
	دائن	مدين			
٥٦١٦٠ ٠٠٠٠	٦٢٤٠	٨٨٠٠	٨٨٠٠	٦٢٤٠٠	أولاً قائمة الدخل المصروفات: م. فوائد قرض السندات الإيرادات: إيراد الاستثمار في سندات
٠٠٠٠ ٧٢٠٠٠٠ -	٨٠٠٠٠ -	٨٠٠٠٠ -	٨٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠ -	ثانياً: قائمة المركز المالي الأصول: استثمار في سندات مشتراه الخصوم: قروض السندات : علاوة إصدار سندات

4/1/3 شراء الشركة التابعة لسندات مصدرة بمعرفة الشركة القابضة وبخصم إصدار

سوف يتم إتباع نفس الخطوات السابقة مع استبدال حـ/ علاوة الإصدار بـحـ/
خصم الإصدار وذلك على النحو التالي:-

مثال:-

بافتراض نفس بيانات المثال السابق مع تغير الإصدار بعلاوة إلى الإصدار بخصم.
المطلوب: إعادة حل التمرين السابق بالتعديلات الجديدة

الإجابة

تمهيد:

- ١- سوف يتم استبدال ح/علاوة الإصدار بح/خصم الإصدار وبفرض المبلغ
٢- يتم إتباع نفس الخطوات المذكورة في التمرين السابق.
المعالجة المحاسبية في دفاتر الشركة الآتية

ملاحظات	تاريخ	ح/	دائن	مدين
إثبات عملية الإصدار	٢٠٠٦/١/١	من مذكورين		
		ح/ النقدية		٧٩٢٠٠٠
		ح/ خصم إصدار السندات		٨٠٠٠
		إلى ح/ قرض السندات	٨٠٠٠	
إثبات سداد الفوائد المستحقة	٢٠٠٦/١٢/٣١	من ح/ م. فوائد قرض السندات		٦٤٠٠٠
		إلى ح/ النقدية	٦٤٠٠٠	
استهلاك مبلغ الخصم ٥٠٠٠	٢٠٠٦/١٢/٣١	من ح/ م. فوائد قرض السندات		١٦٠٠
		إلى ح/ خصم إصدار السندات	١٦٠٠	

ويتم تكرار هذه القيود حتى نهاية مدة قرض السندات وعليه يمكن تلخيص الموقف في دفاتر الشركة القابضة في الجدول الآتي:-

بيان	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
قرض السندات	٨٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠
خصم إصدار السندات	٦٤٠٠	٤٨٠٠	٣٢٠٠	١٦٠٠	-
م. فوائد قرض السندات	٦٥٦٠٠	٦٥٦٠٠	٦٥٦٠٠	٦٥٦٠٠	٦٥٦٠٠

المعالجة المحاسبية في دفاتر الشركة الآتية

نفس المعالجة المحاسبية كما هي في الدالة السابقة

* حساب نصيب الشركة القابضة والأقلية في أرباح الشركة التابعة
يعرض الجدول الآتي نصيب كلا من الشركة القابضة والأقلية في أرباح الشركة التابعة
خلال فترة القرض.

بيان	نصيب الأقلية			نصيب الشركة القابضة		
	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧
الأرباح المحققة	٢٠٠٠٠	٢٤٠٠٠	١٩٠٠٠	٣٠٠٠٠	٣٦٠٠٠	٢٤٠٠٠
أرباح شراء سندات						٦٧٢٠
بمعرفة الشركة التابعة						
نصيب الفترة من						
أرباح السندات				(٢٢٤٠)	(٢٢٤٠)	(٢٢٤٠)
صافي حصة الأقلية	٢٠٠٠٠	٢٤٠٠٠	١٦٠٠٠	٢٧٧٦٠	٣٣٧٦٠	٢٨٤٨٠

ملاحظات هامة:-

- ١- تم حساب أرباح شراء التابعة لبعض السندات المصدرة من الشركة القابضة على النحو التالي:
 أ- القيمة الاسمية للسندات المشتراة = $100 \times 800 = 80.000$
 ب- يطرح نصيب السندات من حصة الإصدار = $(32.000 - 80.000) \times (80.000)$

ج ٧٩٥٢٠

(٧٢٨٠٠)

ج ٦٧٢٠

تكلفة شراء السندات

∴ أرباح الشراء الكلية

٢- نصيب كل سنة من سنوات الاستثمار = $3 + 6720 = 2240$ جنيه

٣- يمكن حساب نصيب السنة الواحدة بطريقة أخرى كما يلي:
 أ- إيراد الاستثمار في الشركة التابعة = $80.2400 + 6400 = 80.2400$ ج
 ب- م فوائد قرض السندات = $(16000 + 64000) \times (80.000) = 69600$ ج
 ت- الفرق بين إيراد الاستثمار و م فوائد قرض السندات

ج ٢٢٤٠ جنيه

٤- لا تتأثر حصة الأقلية في أرباح الشركة الناتجة من عملية الشراء للسندات نظراً لأن السندات تم إصدارها من الشركة الفايضة وليس من لشركة التابعة.
 قيود اليومية اللازمة لإعداد القوائم المالية إلى وحدة في ٢٠٠٨/١٢/٣١

يلاحظ هنا استبدال ح/ علاوة إصدار السندات ، بح/ خصم إصدار السندات مع ثبات باقي الحسابات الأخرى.

تاريخ	بيان	دائن	مدين
٢٠٠٨/١٢/٣١	من مذكورين		٨.٠٠٠
	ح/ قرض السندات		٨٨٠٠
	ح/ إيرادات الاستثمار في سندات		
	إلى مذكورين	٧٥٢٠٠	
	ح/ الاستئجار في سندات مشتراه	٦٥٦٠	
	ح/ م. فوائد قرض السندات	٢٢٠	
٢٠٠٩/١٢/٣١	ح/ خصم إصدار السندات	٦٧٢٠	
	ح/ أرباح براء سندات		
	من مذكورين		٨.٠٠٠
	ح/ قرض السندات		٨٨٠٠
	ح/ إيرادات الاستثمار في سندات		
	إلى مذكورين	٧٧٦٠٠	
٢٠١٠/١٢/٣١	ح/ الاستئجار في مبيعات مشتراه	٦٥٦٠	
	ح/ م. فوائد قرض السندات	١٦٠	
	ح/ خصم إصدار السندات	٤٤٨٠	
	ح/ الاستئجار في شركات تابعة		
	من مذكورين		٨.٠٠٠
	ح/ قرض السندات		٨٨٠٠
٢٠١٠/١٢/٣١	ح/ إيرادات الاستثمار في سندات		
	إلى مذكورين	٨.٠٠٠	
	ح/ الاستثمار في سندات مشتراه	٦٥٦٠	
	ح/ م. فوائد قرض السندات		
	ح/ خصم إصدار السندات	٥٢٤٠	
	ح/ الاستثمار في شركات تابعة	١١٤٠	

الأثر على القوائم المالية الموحدة:
أولاً: في ٢٠٠٨/١٢/٣١

القوائم الموحدة	التسويات		التابعة	القايضة	البيان
	دائن	مدين			
٥٩.٤٠ ٦٧٢٠	٦٥٦٠ ٦٧٢٠	٨٨٠٠ ٨٨٠٠	٨٨٠٠ ٨٨٠٠	٦٥٦٠٠ ٦٥٦٠٠	أولاً: قائمة الدخل المصروفات: م. فوائد قرض السندات الإيرادات: إيراد الاستثمار في سندات : أرباح شراء سندات
..... ٢٨٨٠ ٧٢٠٠٠٠	٧٥٢٠٠ ٣٢٠	٨٠٠٠٠ ٨٠٠٠٠	٧٥٢٠٠ ٧٥٢٠٠	٣٢٠٠ ٨٠٠٠٠	ثانياً: قائمة المركز المالي الأصول: استخبار في السندات : خصم إصدار سندات الخصوم: قرض السندات

ثانياً: في ٢٠٠٩/١٢/٣١

القوائم الموحدة	التسويات		التابعة	القايضة	البيان
	دائن	مدين			
٥٩.٤٠	٦٥٦٠	٨٨٠٠	٨٨٠٠	٦٥٦٠٠	أولاً: قائمة الدخل المصروفات: م. فوائد قرض السندات الإيرادات: إيراد الاستثمار في سندات
..... ١٤٤٠ ٧٢٠٠٠٠	٧٧٦٠٠ ١٦٠	٨٠٠٠٠ ٨٠٠٠٠	٧٧٦٠٠ ٧٧٦٠٠	١٦٠٠ ٨٠٠٠٠٠	ثانياً: قائمة المركز المالي الأصول: استثمار في السندات : خصم إصدار سندات الخصوم: قرض السندات

ثالثاً: في ٢٠١٠/١٢/٣١

القوائم الموحدة	التسويات		التأهية	نقضية	البيان
	داين	مدون			
٥٩.٤٠	٦٥٦٠	٨٨٠٠	٨٨٠٠	٦٥٦٠	أولاً: قائمة الدخل المصروفات: م. فوائد قرض السندات الإيرادات: إيراد الاستثمار في سندات
.....	٨٠٠٠٠	-	٨٠٠٠٠	-	ثانياً: قائمة المركز المالي الأصول: استثمار في سندات مشتراه خصم إصدار سندات
٧٢٠٠٠٠	-	٨٠٠٠٠	-	٨٠٠٠٠٠	المصنوم: قرض السندات

٧/٧ شراء الشركة القابضة لسندات صادرة بمعرفة الشركة التابعة

في حالة شراء الشركة القابضة لسندات صادرة بمعرفة الشركة التابعة يتم الأخذ في الاعتبار مجموعة من الاختلافات في معالجة المحاسبية يمكن عرضها على النحو التالي:-

- أن حـ/ إيراد الاستثمار في سندات والموجود لدى الشركة القابضة بصفتها الشركة المشترية يتم تحديده بأرباح أو خسائر عملية الشراء وبحسب نسبة ملكية الشركة القابضة في صافي أصول الشركة التابعة فقط. أما باقي خسائر أو أرباح الشراء فهي من حق أصحاب حقوق الأقلية.
 - يؤخذ في الاعتبار أيضاً ليس فقط أرباح أو خسائر عملية الشراء ولكن أيضاً الفرق بين إيراد الفوائد للسندات المشترية ومصروف الفوائد لقرض السندات وأيضاً بحسب نصيب كلاً من الشركة القابضة وأصحاب حقوق الأقلية.
 - يتم استبدال حـ/ الاستثمار في سندات تابعة بحـ/ الأرباح المحتجزة وذلك عند إعداد القبول اللازمة لتصوير القوائم المالية الموحدة والذي سوف يظهر كلاً من نصيب الشركة القابضة وأصحاب حقوق الأقلية في صافي ربح الشركة التابعة.
- ولتنفيذ القواعد السابقة في المعالجة المحاسبية سيتم عرض الأمثلة التالية:-

١/٢/٣ حالة وجود أرباح وعلاوة إصدار

مثال:-

تمتلك الشركة (ل) ٩٠% من صافي أصول الشركة (ن)، وفي ١/١/٢٠٠٦ قامت الشركة التابعة (ن) بإصدار سندات عددها ١٠٠٠٠ سند (فائدة ١٠%) تدفع في ١٢/٣١ من كل عام ولمدة ٥ سنوات بسعر ١٠٠ جنيه للسند وعلاوة إصدار قدرها ٣ جنيه لكل سند، في ١/١/٢٠٠٨ اشترت الشركة القابضة (ل) عدد ٢٠٠٠ سند من هذه السندات من سوق الأوراق المالية بمبلغ ٩١ جنيه للسند الواحد. وقد تم الاحتفاظ بهذه السندات حتى تاريخ الاستحقاق، فإذا علمت أن الشركة التابعة كانت قد حققت أرباحاً عن الثلاث سنوات الأخيرة تعادل ٤٠٠٠٠ جنيه، ٥٠٠٠٠ جنيه، ٦٠٠٠٠ جنيه

المطلوب:-

- (١) المعالجة المحاسبية لعملية إصدار السندات وفوائدها في دفاتر الشركة التابعة
- (٢) المعالجة المحاسبية لعملية شراء السندات بمعرفة الشركة القابضة وأرباحها
- (٣) بيان كيفية حساب نصيب الشركة القابضة وأصحاب حقوق الأقلية في أرباح الشركة التابعة.
- (٤) إعداد قيود اليومية اللازمة لتصوير القوائم المالية الموحدة.
- (٥) بيان الأثر على القوائم المالية الموحدة. الإيجابية

تمهيد:

- (١) مبلغ قرض السندات في دفاتر الشركة التابعة = $1000 \times 1000 = 1000000$ ج
- (٢) الفوائد المستحقة على مبلغ القرض في نهاية كل سنة = $1000000 \times 10\% = 100000$ ج
- (٣) علاوة إصدار هذه السندات = $3 \times 100000 = 300000$ جنيه
- (٤) تكلفة شراء السندات في دفاتر الشركة القابضة = $91 \times 2000 = 182000$ ج
- (٥) القيمة الاسمية للسندات المشتراه = $100 \times 2000 = 200000$ جنيه
- (٦) أرباح شراء السندات = $182000 - 200000 = 18000$ جنيه
- ١/٦ نصيب الشركة القابضة = $90\% \times 18000 = 16200$ (لمدة ٣ سنوات)
- ٢/٦ نصيب أصحاب حقوق الأقلية = $10\% \times 18000 = 1800$ (لمدة ٣ سنوات)
- إيراد الاستثمار في السندات = $10\% \times 200000 = 20000$ جنيه

المعالجة المحاسبية دفاتر الشركة العامة (المصدرة)

ملاحظات	تاريخ	بيان	دائن	مدين
		من ح/ا النقدية		١٠٣٠٠٠٠
إثبات عملية الإصدار	٢٠٠٦/١/١	إلى مذكورين ح/ا من السندات ح/ا علاوة الإصدار	١٠٠٠٠٠٠ ٣٠٠٠٠	
إثبات سداد الفوائد المستحقة	٢٠٠٦/١٢/٣١	من ح/ا فوائد رخص السندات إلى ح/ا النقدية	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
استهلاك مبلغ علاوة الإصدار ٥٠٣٠٠٠٠	٢٠٠٦/١٢/٣١	من ح/ا علاوة إصدار سندات إلى ح/ا م. اند قرض السندات	٦٠٠٠	٦٠٠٠

ويتم تكرار هذه القيود حتى نهاية مدة رخص السندات وطلبه فإن الموقف النهائي في دفاتر الشركة التابعة يمكن تلخيصه على النحو التالي:

بيان	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦
قرض السندات	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
علاوة الإصدار	-	٦٠٠٠	١٢٠٠٠	١٨٠٠٠	٢٤٠٠٠
م. فوائد قرض السندات	٩٤٠٠٠	٩٤٠٠٠	٩٤٠٠٠	٩٤٠٠٠	٩٤٠٠٠

المعالجة المحاسبية في دفاتر الشركة العامة (المشترية)

ملاحظات	تاريخ	بيان	دائن	مدين
		من ح/ا الاستثمار قرض سندات مشتراه		١٨٢٠٠٠
إثبات عملية الشراء	٢٠٠٨/١/١	إلى ح/ا النقدية	١٨٢٠٠٠	

ملاحظات	تاريخ	بيان	دائن	مدين
زئيات إيراد الاستثمار	٢٠٠٨/١٢/٣١	من ح/ النقدية إلى ح/ إيراد استثمار في سندات مشتراه	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
استهلاك نصيب القابضة من أرباح الشراء	٢٠٠٨/١٢/٣١	من ح/ الاستثمار في سندات مشتراه إلى ح/ إرباح استثمار في سندات إلى ح/ نصيب الأقلية قابضة: $١٦٢٠٠ + ٥٤٠٠$ ج تابعة: $١٨٠٠ + ٣ = ٦٠٠$ ج	٥٤٠٠ ٦٠٠	٦٠٠٠

ويتم تكرار هذه القيود حتى نهاية مدة السندات المشتراه واسترداد قيمتها وعليه يمكن تلخيص الموقف لدى الشركة القابضة على النحو التالي:-

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	بيان
٢٠٠٠٠٠	١٩٤٠٠٠	١٨٨٠٠٠	قرض السندات
٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	إيراد الاستثمار في سندات
٥٤٠٠	٥٤٠٠	٥٤٠٠	أرباح الاستثمار في سندات

* حساب نصيب الشركة القابضة وأصحاب حقوق الأقلية في أرباح الشركة التابعة

بيان	نصيب أصحاب حقوق الأقلية			نصيب الشركة القابضة		
	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨
الأرباح المحققة (%١٠)	٦٠٠٠	٥٠٠٠	٤٠٠٠	٥٤٠٠٠	٤٥٠٠٠	٣٦٠٠٠
أرباح شراء سندات			٢١٦٠			١٩٤٤٠
نصيب الفترة من الأرباح (%٧٢٠)	(٧٢٠)	(٧٢٠)	(٧٢٠)	(٦٤٨٠)	(٦٤٨٠)	(٦٤٨٠)
صافي حصة أصحاب حقوق الأقلية	٥٢٨٠	٤٢٨٠	٥٤٤٠	٤٧٥٢٠	٣٨٥٢٠	٤٨٩٦٠

ملاحظات

١- تم حساب نصيب الشركة القابضة من أرباح شراء سندات الشركة التابعة كما يلي:

أ- القيمة الدفترية للسندات المشتراة = $100 \times 1000 = 100.000$
 ب- نصيب السندات من علاوة الإصدار = $(120.000 - 100.000) = 20.000$

$$\frac{20.000}{100.000} \times 100 = 20\%$$

ج- تكلفة شراء السندات بمعرفة الشركة القابضة:

$$\begin{array}{r} \text{ع} (182.000) \\ \hline \text{ع} 216.000 \end{array}$$

∴ أرباح الشراء الكلية

- نصيب الشركة القابضة = $216.000 \times 90\% = 194.400$ ع
 - نصيب الأقلية = $216.000 \times 10\% = 21.600$ ع
 - استهلاك نصيب القابضة = $3 - 194.400 = 64.800$ ع
 - استهلاك نصيب الأقلية = $3 - 21.600 = 72.000$ ع
- ٢- يمكن حساب نصيب السنة الواحدة بأ فرق بين إيراد الاستثمار ومصروف الفوائد كما يلي:-

- إيراد وأرباح الاستثمار = $20.000 + 04.000 = 24.000$
- م. فوائد قرض السندات = $[100.000 - (6000 \times 90\% + 20\%)] = 10.000$

∴ الفرق بين إيراد وأرباح الاستثمار ومصروف فوائد القرض

$$\begin{array}{r} \text{ع} 204.000 = \\ \text{ع} (1892.000) = \\ \hline \text{ع} 648.000 \end{array}$$

*نصيب أصحاب حقوق الأقلية

- أرباح الشراء = $3 - 1800 = 1720$
- علاوة الإصدار = $(6000 \times 20\% + 10\%) = 1300$

∴ الإجمالي

$$\begin{array}{r} = 600 \text{ جنيه} \\ = 120 \text{ جنيه} \\ \hline = 720 \text{ جنيه} \end{array}$$

- ٣- يلاحظ تأثر حصة الشركة القابضة في أرباح الشركة التابع بمقدار نصيب أصحاب حقوق الأقلية وذلك لأن السندات مصدر من قبل الشركة التابعة وتم شراؤها بمعرفة الشركة القابضة
- ٤- في السنة التالية لسنة الشراء يتم تحويل حـ/ أرباح شراء سندات إلى حـ/ الأرباح المحتجزة بدلاً من حـ/ الاستثمارات في شركات تابعة

قيود اليومية اللازمة لإعداد القوائم المالية الموحدة

تاريخ	بـ	دالن	مدين
٢٠٠٨/١٢/٣١	<p>من مذكورين</p> <p>ح/ قرض السندات</p> <p>ح/ علاوة الإصدار (٢٠ × ١٢٠٠٠%)</p> <p>ح/ إيراد الاستثمار في سندات</p> <p>ح/ أرباح الاستثمار في سندات</p> <p>ح/ نصيب الأقلية (٦٠٠ + ١٢٠)</p> <p>إلى مذكورين</p> <p>ح/ الاستثمار في سندات مشتراه</p> <p>ح/ م. فوائد قرض السندات</p> <p>ح/ أرباح شراء سندات</p> <p>١٩٤٤٠ نصيب القابضة</p> <p>٢١٦٠ نصيب الأقلية</p>	<p>١٨٨٠٠٠</p> <p>١٨٩٢٠</p> <p>٢١٦٠٠</p>	<p>٢٠٠٠٠</p> <p>٢٤٠٠</p> <p>٢٠٠٠٠</p> <p>٥٤٠٠</p> <p>٧٢٠</p>
٢٠٠٩/١٢/٣١	<p>من مذكورين</p> <p>ح/ قرض السندات</p> <p>ح/ علاوة الإصدار (٢٠ × ٦٠٠٠%)</p> <p>ح/ إيراد الاستثمار في سندات</p> <p>ح/ أرباح الاستثمار في سندات</p> <p>ح/ نصيب الأقلية (٦٠٠ + ١٢٠)</p> <p>إلى مذكورين</p> <p>ح/ الاستثمار في سندات مشتراه</p> <p>ح/ م. فوائد قرض السندات</p> <p>ح/ الأرباح المحتجزة</p> <p>١٢٩٦٠ نصيب القابضة</p> <p>١٤٤٠ نصيب الأقلية</p>	<p>١٩٤٠٠٠</p> <p>٢٨٩٢٠</p> <p>١٤٤٠٠</p>	<p>٢٠٠٠٠</p> <p>١٢٠٠</p> <p>٢٠٠٠٠</p> <p>٥٤٠٠</p> <p>٧٢٠</p>
	<p>ملاحظة:</p> <p>الأرباح المحتجزة = أرباح العام الماضي ٢١٦٠٠</p> <p>- نصيب السنة الحالية (٧٢٠٠)</p> <p>- الفرق ١٤٤٠٠</p>		

تاريخ	بيان	دائن	مدين
٢٠١٠/١٢/٣١	من مذكورين		٢٠٠٠٠٠
	ح/ قرض الـ سندات		—
	ح/ علاوة الإصدار		٢٠٠٠٠
	ح/ إيرادات الاستثمار في سندات		٧٢٠
	ح/ نصيب الأقلية (٦٠٠ + ١٢٠)		٥٤٠٠
	ح/ أرباح الاستثمار في سندات		
	إلى مذكورين	٢٠٠٠٠٠	
	ح/ الاستثمار في سندات مشتراه	١٨٩٢٠	
	ح/ م. فوائد قرض السندات	٧٢٠٠	
	ح/ الأرباح المحتجزة		
	٦٤٨٠ نصيب القابضة		
	٧٢٠ نصيب الأقلية		

القوائم المالية الموحدة

أولاً: ٢٠٠٨/١٢/٣١

القوائم الموحدة	التصويات		التابعة	القابضة	البيان
	دائن	مدين			
٧٥٠٨٠	١٨٩٢٠		٩٤٠٠٠		أولاً: قائمة الدخل المصروفات: م. فوائد قرض السندات الإيرادات: إيرادات الاستثمار في سندات
١١٠٠		٢٠٠٠٠		٥٤٠٠	: أرباح الاستثمار في سندات : أرباح شراء سندات
٢١٦٠٠	٢١٦٠٠	٥٤٠٠			ثانياً: قائمة المركز المالي
٥٠٠٠	١٨٨٠٠٠			١٨٠٠٠	الأصول: استثمار في سندات مشتراه قرض السندات
٨٠٠٠٠٠		٢٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠		: قرض السندات الخصوم: علاوة الإصدار
٩٦٠٠		٢٤٠٠	١٢٠٠٠		

ثانياً: في ٢٠٠٩/١٢/٣١

القوائم الموحدة	التصويات		التابعة	القابضة	البيسان
	دائن	مدين			
٧٥٠٨٠	١٨٩٢٠				أولاً: قائمة الدخل
.....		٢٠٠٠٠	٩٤٠٠٠	٢٠٠٠٠	المصرفيات: م. فوائد قرض السندات
.....		٥٤٠٠٠		٥٤٠٠٠	الإيرادات: إيرادات الاستثمار في سندات
.....	١٩٤٠٠٠			١٩٤٠٠٠	: أرباح الاستثمار في سندات
.....		٢٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠		ثانياً: قائمة المركز المالي
٨٠٠٠٠٠		١٢٠٠٠	٦٠٠٠		الأصول: استثمار في سندات مشتراه
٤٨٠٠	١٤٤٠٠				الخصوم: قرض السندات
١٤٤٠٠					: علاوة الإصدار
					: الأرباح المحتجزة

ثالثاً في ٢٠١٠/١٢/٣١

القوائم الموحدة	التصويات		التابعة	القابضة	البيسان
	دائن	مدين			
٧٥٠٨٠	١٨٩٢٠				أولاً: قائمة الدخل
.....		٢٠٠٠٠	٩٤٠٠٠	٢٠٠٠٠	المصرفيات: م. فوائد قرض السندات
.....		٥٤٠٠٠		٥٤٠٠٠	الإيرادات: إيرادات الاستثمار في سندات
.....	٢٠٠٠٠٠			٢٠٠٠٠٠	: أرباح الاستثمار في سندات
.....		٢٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠		ثانياً: قائمة المركز المالي
٨٠٠٠٠٠		-	-		الأصول: استثمار في سندات مشتراه
٩٦٠٠	٧٢٠٠				الخصوم: قرض السندات
٧٢٠٠					: علاوة الإصدار
					: الأرباح المحتجزة

٢/٢/٣ حالة وجود أرباح وخصم إصدار

لبيان المعالجة المحاسبية في حالة وجود خصم إصدار سندات سيتم استخدام بيانات المثال السابق مع تغيير الإصدار بعلاوة إلى الإصدار بخصم إصدار وبنفس المبلغ لكل سند.

الإجابة

تمهيد:

- ١- خصم إصدار السندات = ١٠٠٠٠ سند ٣ ج = ٣٠٠٠٠ جنيه
- ٢- باقى التصهيد السابق كما هو.
- ٣-

المعالجة المحاسبية فى دفاتر الشركة التابع (المصدرة)

ملاحظات	تاريخ	بوسان	دائن	مدين
إثبات عملية الإصدار	٢٠٠٦/١/١	من مذكورين		٩٧٠٠٠٠
		ح/م النقدية		٣٠٠٠٠
		ح/م خصم إصدار السندات	١٠٠٠٠٠٠	
إثبات سداد الفوائد المستحقة	٢٠٠٦/١٢/٣١	إلى ح/م القرض السندات		١٠٠٠٠٠
		من ح/م م. فوائد قرض السندات	١٠٠٠٠٠	
استهلاك مبلغ خصم الإصدار ٥ + ٣٠٠٠	٢٠٠٦/١٢/٣١	من ح/م م. فوائد قرض السندات		٦٠٠٠
		إلى ح/م خصم إصدار سندات	٦٠٠٠	

ويتم تكرار هذه القيود حتى نهاية مدة قرض سندات وعليه فإن الموقف النهائى فى دفاتر الشركة التابعة يمكن تلخيصه على النحو التالى:

بوسان	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
قرض السندات	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
خصم إصدار السندات	٢٤٠٠٠	١٨٠٠٠	١٢٠٠٠	٦٠٠٠	-
م. فوائد قرض السندات	١٠٦٠٠٠	١٠٦٠٠٠	١٠٦٠٠٠	١٠٦٠٠٠	١٠٦٠٠٠

المعالجة المحاسبية في دفاتر الشركة القابضة (المشترية)

ملاحظات	تاريخ	بيسان	دائن	مدين
إثبات عمليه الشراء	٢٠٠٨/١٢/٣١	من ح/ الاستثمار في سندات مشتراه إلى ح/ النقدية	١٨٢٠٠٠	١٨٢٠٠٠
إثبات إيراد الاستثمار	٢٠٠٨/١٢/٣١	من ح/ النقدية إلى ح/ إيراد الاستثمار في سندات	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
استهلاك نصيب القابضة والأقلية من أرباح الشراء	٢٠٠٨/١٢/٣١	من ح/ الاستثمار في سندات مشتراه إلى مذكورين ح/ إرباح الاستثمار في السندات ح/ نصيب الأقلية	٥٤٠٠ ٦٠٠	٦٠٠٠

ويتم تكرار هذه القيود حتى نهاية فترة السندات المشتراه واسترداد قيمتها وعليه يمكن تلخيص الموقف لدى الشركة القابضة في الآتي:

بيسان	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الاستثمار في سندات مشتراه	١٨٨٠٠٠	١٩٤٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
إيراد الاستثمار في السندات	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
ارباح الاستثمار في سندات	٥٤٠٠	٥٤٠٠	٥٤٠٠

بيسان	حساب نصيب الشركة القابضة وأصحاب حقوق الأقلية في أرباح الشركة التابعة			نصيب الشركة القابضة		
	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الأرباح المحققة (90%)	٤٠٠٠	٥٠٠٠	٦٠٠٠	٣٦٠٠٠	٤٥٠٠٠	٥٤٠٠٠
أرباح شراء سندات	(٤٨٠)	(٤٨٠)	(٤٨٠)	١٢٩٦٠	(٤٣٢٠)	(٤٣٢٠)
نصيب الفترة من الأرباح						
صافي حصة أصحاب حقوق الأقلية	٤٩٦٠	٤٥٢٠	٥٥٢٠	٤٩٦٨٠	٤٠٦٨٠	٤٥٦٤٠

ملاحظات هامة:

١- تم حساب نصيب الشركة القابضة على النحو التالي:
القيمة الدفترية للسندات المشتراة = $100 \times 2000 =$

ح ٢٠٠٠٠٠٠ =

ح (٣٦٠٠) =

ح ١٩٦٤٠٠

ح (١٨٢٠٠٠)

ح ١٤٤٠٠

ب- نصيب السندات من خصم الإصدار = $20\% \times (120000 - 30000) =$

ج- تكلفة شراء السندات بمعرفة الشركة القابضة

∴ أرباح الشراء الكلية

▪ نصيب الشركة القابضة = $14400 = 90\% \times 12960$ ح

▪ نصيب الأقلية = $1400 = 10\% \times 14000$ ح

▪ استهلاك نصيب الغالبية = $3 + 12960 = 12963$ ح

▪ استهلاك نصيب الأقلية = $3 + 1400 = 1403$ ح

٢- يمكن الحساب بطريقة أخرى عن طريق استخراج الفرق بين إيرادات الاستثمار ومصروف الفوائد وذلك على النحو التالي

* نصيب الشركة القابضة

• إيرادات وأرباح الاستثمار = $40000 + 200000 =$

• م. فوائد قرض السندات = $1000000 + [60000 \times 90\%] =$

• الفرق = $200000 - 1000000 = -800000$

* نصيب أصحاب حقوق الأقلية

ح ٢٥٤٠٠٠ =

ح (٢١٠٨٠) =

ح ٤٣٢٠ جنيه

• أرباح الشراء = $3 + 18000 = 18003$ ح

• خصم الإصدار = $10\% \times (20\% \times 60000) = 2000$ ح

ح ٦٠٠ =

ح (١٢٠) =

ح ٤٨٠ =

٣- يلاحظ أن نصيب الشركة القابضة أصحاب حقوق الأقلية تأثراً بشكل عكسي بسبب تأثير خصم إصدار السندات.

٤- يتم تنفيذ باقي إجراءات القيود المحاسبية كما في الحالة السابقة.

• قوائم اليومية اللازمة لإعداد القوائم المالية الموحدة

تاريخ	بيان	دائن	مدين
٢٠٠٨/١٢/٣١	من مذكورين		
	ح/ قرض السندات		٢٠٠٠٠
	ح/ ايراد الاستثمار في سندات		٢٠٠٠٠
	ح/ ارباح الاستثمار في سندات		٥٤٠٠
	ح/ نصيب الأقلية (٦٠٠ - ١٢٠)		٤٨٠
	إلى مذكورين		
	ح/ الاستثمار في سندات مشتراه	١٨٨٠٠٠	
	ح/ م. فوائد قرض السندات	٢١٠٨٠	
	ح/ خصم إصدار سندات	٢٤٠٠	
	ح/ ارباح شراء سندات	١٤٤٠٠	
	١٢٩٦٠ نصيب القابضة		
	١٤٤٠ نصيب الأقلية		
٢٠٠٩/١٢/٣١	من مذكورين		
	ح/ قرض السندات		٢٠٠٠٠
	ح/ ايراد الاستثمار في سندات		٢٠٠٠٠
	ح/ ارباح الاستثمار في سندات		٥٤٠٠
	ح/ نصيب الأقلية (٦٠٠ - ١٢٠)		٤٨٠
	إلى مذكورين		
	ح/ الاستثمار في سندات مشتراه	١٩٤٠٠٠	
	ح/ م. فوائد قرض السندات	٢١٠٨٠	
	ح/ خصم إصدار السندات	١٢٠٠	
	ح/ الأرباح المحتجزة	٩٦٠٠	
	٨٦٤٠ نصيب القابضة		
	٩٦٠ نصيب الأقلية		

تاريخ	بيان	دائن	مدين
٢٠١٠/١٢/٣١	من مذكورين		
	ح/ قرض السندا		٢٠٠٠٠٠
	ح/ ايراد الاستثاء في سندات		٢٠٠٠٠
	ح/ ارباح الاستثاء في سندات		٥٤٠٠
	ح/ نصيب الاقلية (١٢٠ - ٦٠٠)		٤٨٠
	الى مذكورين		
	ح/ الاستثمار في سندات مشتراه	٢٠٠٠٠٠	
	ح/ م فوائد قرض السندات	٢١٠٨٠	
	ح/ خصم إصدار السندات	-	
	ح/ الأرباح المحتجزة	٤٨٠٠	
	٤٢٢٠ نصيب القابضة		
	٤٨٠ نصيب الأقلية		

القوائم المالية الموحدة

أولاً: في ٢٠٠٨/١٢/٣١

القوائم الموحدة	التسويات		التابعة	القابضة	البيان
	دائن	مدين			
٨٤٩٢٠	٢١٠٨٠	-	١٠٦٠٠٠	١٠٠٠٠	أولاً: قائمة الدخل المصروفات: ح/ فوائد قرض السندات الإيرادات: ح/ ايراد الاستثمار في سندات
٠٠٠٠		٢٠٠٠٠		٥٤٠٠	: ارباح استثمار في سندات : ارباح شراء سندات
١٤٤٠٠	١٤٤٠٠				ثانياً: قائمة المركز المالي
٠٠٠٠	١٨٨٠٠٠		١٢٠٠٠	١٠٨٠٠٠	نصيب استثمار في سندات مشتراه
٩٦٠٠	٢٤٠٠		١٠٠٠٠٠٠		: خصم إصدار سندات الخصوم: قرض السندات
٨٠٠٠٠٠		٢٠٠٠٠٠			

ثانياً في ٢٠٠٩/١٢/٣١

القوائم الموعدة	التسويات		التأجيل	الاقضية	اليومان
	دائن	مدين			
٨٤٩٢٠	٢١٠٨٠	٢٠٠٠٠ ٥٤٠٠٠	١٠٦٠٠٠	٢٠٠٠٠ ٥٤٠٠٠	أولاً : قائمة الدخل المصروفات : م. فوائد قرض السندات الإيرادات : إيرادات الاستثمار في سندات : أرباح الاستثمار في سندات
..... ٤٨٠٠ ٨٠٠٠٠٠ ٩٦٠٠	١٩٤٠٠٠ ١٢٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٩٠٠٠ ١٠٠٠٠٠	١٩٤٠٠٠	ثانياً : قائمة المركز المالي الأصول : استثمار في سندات مشتراه : خصم إصدار سندات الخصوم : قرض السندات : الأرباح المحتجزة

ثالثاً في ٢٠١٠/١٠/٣١

القوائم الموعدة	التسويات		التأجيل	الاقضية	اليومان
	دائن	مدين			
٨٤٩٢٠	٢١٠٨٠	٢٠٠٠٠ ٥٤٠٠٠	١٠٦٠٠٠	٢٠٠٠٠ ٥٤٠٠٠	أولاً : قائمة الدخل المصروفات : م. فوائد قرض السندات الإيرادات : إيرادات الاستثمار في سندات : أرباح الاستثمار في سندات
..... ٨٠٠٠٠٠ ٤٨٠٠	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	ثانياً : قائمة المركز المالي الأصول : استثمار في سندات مشتراه : خصم إصدار سندات الخصوم : قرض السندات : الأرباح المحتجزة

٤- شراء الشركة المصدرة للسندات لجزء منها من السوق المالية

في بعض الأحيان قد تلجأ الشركة المصدرة للسندات إلى شراء جزء من سنداتها من سوق الأوراق المالية وسداد قيمتها لأصحاب هذه السندات، وفي هذه الحالة قد يتركب على عملية الشراء ربح أو خسارة نتيجة اختلاف تكلفة الشراء عن القيمة الدفترية للسندات المشتراه وهو أمر مشابه لتقييم الشركة المساهمة بشراء جزء من أسهمها المصدرة وهو ما يعرف باسم أسهم الخزينة (أو أسهم الخزائنة) وذلك كنوع من أنواع استهلاك قرض السندات وذلك في حالة توافر سيولة لدى الشركة المصدرة للسندات ويمكن عرض هذه الحالة في المثال التالي :-

مثال في ٢٠٠٨/١/١ قامت الشركة الخيرية بطرح ٧٠٠٠٠ سند للاكتساب العام بقيمة اسمية للسند ١٠٠ جنيه ويفائدة سنوية ٨% ويستحق السداد بعد ٤ سنوات من تاريخ الإصدار، وقد قامت الشركة ببيع السندات إلى الجمهور بالقيمة الاسمية.

في ٢٠١٠/١/١ قامت الشركة العربية بشراء ٢٠٠٠٠ سند من سندات المطروحة في السوق بسعر ٩٥ جنيه للسند الواحد.

أسئلة نظرية وتدريبية عملية

أولاً: الأسئلة النظرية

- ١- عند إصدار شركة لسندات بفائدة تختلف عن الفائدة السائدة في السوق فما هي طرق إصدار هذه السندات؟
- ٢- كيف يتم معالجة فرق سعر شراء سندات مصدرة بمعرفة شركة ما عن القيمة الدفترية لها في حالة استرداد هذه الشركة لجزء من هذه السندات؟
- ٣- وضح كيف تتأثر القوائم المالية الموحدة في حالة شراء الشركة التابعة لسندات مصدرة بمعرفة الشركة القابضة وبسعر يختلف عن القيمة الدفترية لهذه السندات.
- ٤- بين كيف يمكن احتساب حصة الشركة القابضة من أرباح الشركة التابعة في حالة قيام الشركة القابضة بشراء سندات مصدرة من قبل الشركة التابعة بقيمة تختلف عن القيمة الدفترية.
- ٥- ما هي الحسابات التي يتم تعديلها في السنة التي يجرى فيها شراء الشركة القابضة لسندات مصدرة من الشركة التابعة وكذا في حالة شراء الشركة التابعة لسندات مصدرة بمعرفة الشركة القابضة؟
- ٦- وضح كيفية تأثير حصة أصحاب حقوق الأقلية من أرباح الشركة التابعة في حالة شراء سندات مصدرة.
- ٧- ما هو أثر إصدار سندات بعلاوة إصدار أو خصم إصدار على أرباح الشركة المصدرة للسندات؟
- ٨- ما هو المطلوب بصفة عامة من قيود عند إعداد القوائم المالية الموحدة؟
- ٩- ما هو الفرق بين الشراء المباشر والشراء غير المباشر للسندات المصدرة؟
- ١٠- متى يتم استخدام ح/الاستثمار في شركات تابعة، ح/ الأرباح المحتجزة عند معالجة آثار شراء سندات مصدرة بعد تاريخ الإصدار؟

ثانياً: تدريبات عملية:

التدريب رقم (١):

تمتلك الشركة (أ) ٨٠% من صافي أصول الشركة (ب)، وفي ٢٠٠٥/١/١ أصدرت الشركة (أ) ١٠٠٠ سند بقيمة اسمية ٦٠٠٠٠٠ جنيه وبعلاوة إصدار ٤٠ جنيه للسند الواحد وبمعدل فائدة ١٠% تستحق في ١٢/٣١ من كل عام، علماً بأن هذه السندات تستحق السداد في ٢٠١٠/١/١. في ٢٠٠٧/١/١ اشترت الشركة (ب) ٤٠% من هذه السندات بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه من سوق الأوراق المالية وتم الاحتفاظ بهذه السندات حتى تاريخ استحقاقها وقد كانت الشركة (ب) قد حققت صافي أرباح عن أعوام ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩ ما يعادل ٤٠٠٠٠، ٥٠٠٠٠، ٦٠٠٠٠ جنيه على التوالي.

المطلوب:-

- ١- المعالجة المحاسبية في دفاتر الشركة المصدرة

- ٢- المعالجة المحاسبية في دفاتر الشركة مشترية
- ٣- حساب نصيب الشركة القابضة من أرباح الشركة التابعة
- ٤- إجراء قيود التسوية اللازمة لإعداد القوائم المالية الموحدة
- ٥- بيان الأثر على القوائم المالية الموحدة للتدريب رقم (2):

في التدريب السابق بفرض أن الإصدار تم خصم إصدار قدره 5 جنيهات للسند الواحد

المطلوب: إعادة حل التدريب السابق

التدريب رقم (٣):

تمتلك شركة الضياء ٩٠% من صافى أه ول شركة النهار، وفي ٢٠٠٧/١/١ قامت شركة الضياء بشراء ٥٠% من السندات التي سق وأصدرتها شركة النهار وذلك بمبلغ ٣٩١٠٠٠ جنيه، حيث تبلغ القيمة الاسمية لهذه ٤٠٠ ٠٠ جنيه، ورصيد ح/علاوة الإصدار ١٨٠٠٠ جنيه ويبلغ معدل الفائدة على هذه السندات ١٠% ويستحق سدادها بعد ٣ سنوات. هذا وقد حققت شركة النهار أرباحاً صافية قدرها ١٠٠٠٠٠٠، ١٢٠٠٠٠٠٠، ١٤٠٠٠٠٠٠ عن الأعوام الثلاثة من ٢٠٠٧ حتى ٢٠٠٩

المطلوب:-

- ١- المعالجة المحاسبية في دفاتر شركة المصدرة
- ٢- المعالجة المحاسبية في دفاتر شركة المشترية
- ٣- حساب نصيب كلا من الشرك القابضة وأصحاب حقوق الأقلية من أرباح الشركة التابعة.
- ٤- إجراء قيود التسوية اللازمة لإعداد القوائم المالية الموحدة
- ٥- بيان الأثر على القوائم المالية الموحدة للتدريب رقم (٤):

في التدريب السابق بفرض أن الإصدار تم خصم وكان رصيد ح/ خصم الإصدار نفس المبلغ الخاص بالعلاوة.

المطلوب: إعادة حل التدريب السابق.

الوحدة السابعة

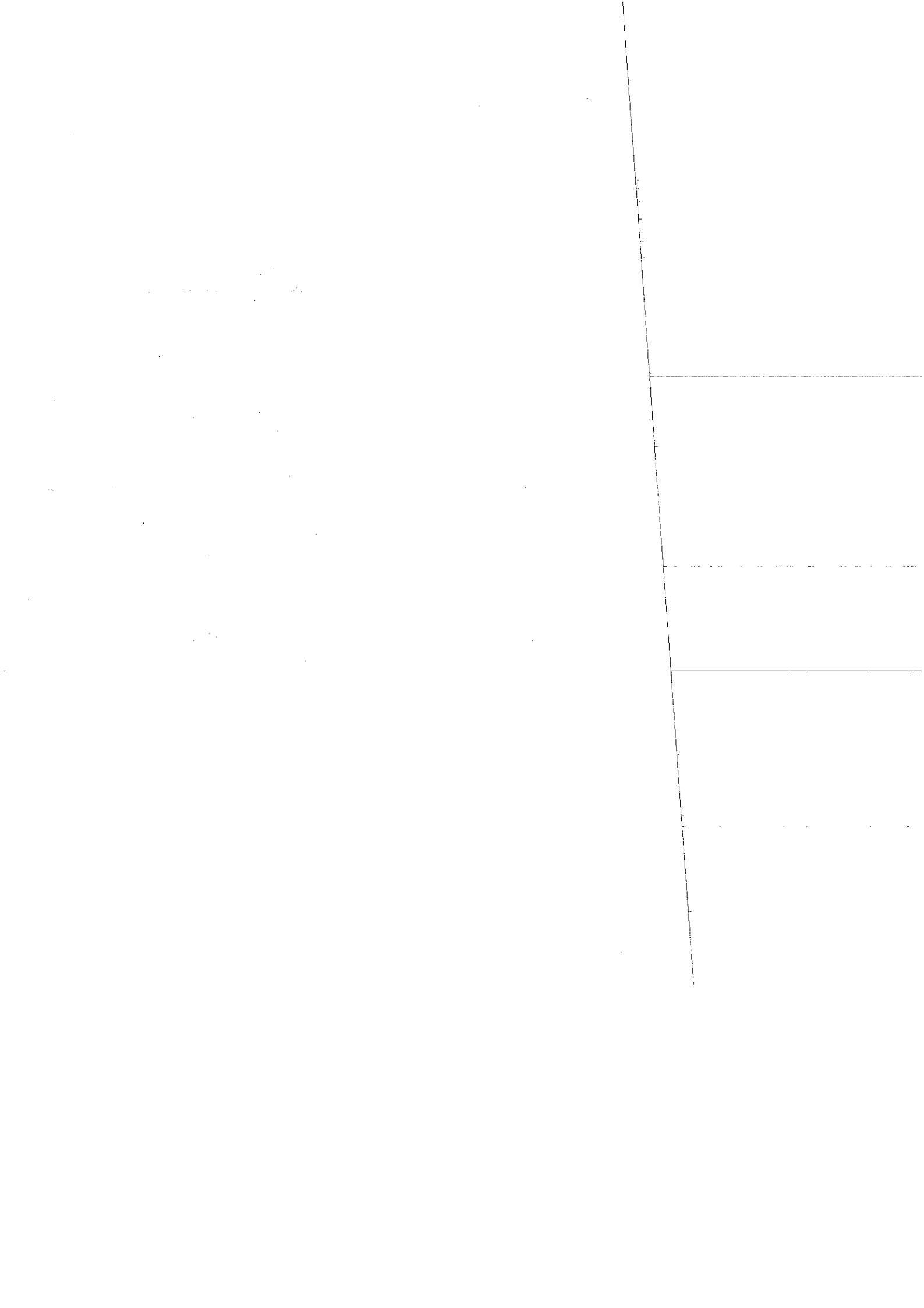
العسر المالي للوحدات الاقتصادية
الدولية

٣- تقديم

٤- مفهوم العسر المالي

٥- المحاسبة عن عمليات إعادة التنظيم والهيكلية المالية

٦- قائمة نتائج الأنشطة والعمليات



الوحدة السابعة

العسر المالي للوحدات الاقتصادية الدولية

(1) تقديم :

من أهم المواقف التي تواجهها الوحدات الاقتصادية خلال عمرها التشغيلي موقف التوسع وزيادة الاستثمارات إما عن طريق الاندماج أو الاستحواذ أو فتح فروع جديدة وموقف الانحسار ومواجهة بعض الظروف المالية غير المواتية والتي يترتب عليها إما توقف بعض الأنشطة التي تمارسها أو توقف كامل لتلك الأنشطة. وهذا الأمر لا يخص وحدات اقتصادية بعينها فهو يصيب الكبير منها والصغير على حد سواء ، مما يؤكد الحاجة دائما الى دعم هذه الوحدات لضمان استمرارها في مزولة النشاط.

أن هذا الدعم يأخذ العديد من الأشكال التي يتم من خلالها مساعدة هذه الوحدات المعسرة على الخروج من مأزقها ، ومن أهم وسائل الدعم ما يعرف بعملية إعادة الهيكلة أو إعادة التنظيم من الناحية المالية والقانونية. وسوف يتم تناول هذا الموضوع لأهميته من خلال هذا الفصل ووفقا لما هو معمول به في القواعد والمعايير المحاسبية.

(2) مفهوم العسر المالي: **Insolvency**

أن أبسط ما يوصف به العسر المالي أنه تعبير عن عدم قدرة الوحدات الاقتصادية المدينة للغير عن الوفاء بهذا الدين في المواعيد المتفق عليها لسداده. وفي هذه الحالة يكون على هذه الوحدات المدينة مواجهة واحد

من المواقف التالية:

أ- التفاوض مع أصحاب هذه الديون وصياغة اتفاقيات جديدة لجدولة هذه الديون.

ب- تمسك أصحاب هذه الديون بحقوقهم وبالتالي المطالبة بتصفية الوحدات المدينة وذلك بعد حكم القضائي بإشهار إفلاسها.

ج- الاتفاق بين هذه الوحدات المدينة وأصحاب الديون على إعادة الهيكلة المالية وتنظيم تلك الوحدات بما يسمح لها بتسوية هذه الديون واستمرارها في مزاولة النشاط.

وفيما يلي عرض مبسط لكل موقف من المواقف السابقة:

الموقف الأول: التفاوض مع أصحاب الديون Contractual Agreements

في هذا الموقف يتم الاتفاق بين الوحدات المعسرة وأصحاب الديون وبدون اللجوء الى ساحات القضاء على وضع خطة لجدولة ديون الوحدة الاقتصادية تتضمن واحد أو كل من الاحتمالات التالية :-

- الاتفاق مع مد (توسيع) فترة لسداد وذلك في حالة اقتناع دائتي الوحدات المعسرة على أن ما تواجهه هذه الوحدة من مشاكل مالية هو شيء مؤقت وأن احتمالات الأرباح المسد بلية عالية ومبشرة. ولهذا يكون من المفترض دعم ومساعدة هذه الوحدات في هذه الحالة. وهنا غالباً ما تكون الاتفاقيات الجديدة بدون تغيير في ما دل الفائدة المتفق عليه في العقود الأساسية وبالتالي ليست هناك حاجة الى إجراء أية معالجات محاسبية جديدة بسبب هذه الاتفاقيات. ولكن يلزم الأمر فقط ضرورة الإفصاح عن هذه

الاتفاقات الجديدة فى القوائم المالية المعدة و لذلك طبقاً لما هو وارد
ومنصوص عليه فى قائمة معايير المحاسبة المالية
(SFAS) No.15) فقرة (16) .

• صياغة اتفاقات جديدة بين الوحدات الاقتصادية المدينة وأصحاب الديون
يتم من خلالها الاتفاق على ما يلى:

أ- تنفيذ رغبة أصحاب الديون فى تخفيض القيمة الإجمالية للديون.
ب- إلغاء جميع الفوائد المستحقة على هذه الديون عن الفترات السابقة
إضافة الى تخفيض معدل الفائدة على هذه الديون.

ج- تقديم مبالغ نقدية فورية من أصحاب الديون لمواجهة هذا الموقف
الطارئ

د- إعادة التفاوض على باقى الديون وفوائدها.

وفى الغالب يكون هذا الاحتمال مستخدم فى حالة كون مجموعة أصحاب
الديون صغيرة الى حد ما.

• تشكل لجنة من أصحاب الديون وذلك بالاتفاق مع الوحدات المعسرة
تكون مسئولة عن إدارة هذه الوحدات لفترة زمنية معينة يتم فيها وضع
الخطط لتحسين و تطوير ، إعادة تنظيم أو تصفية هذه الوحدات المعسرة
فإذا كان القرار هو التحسين والتطوير فيجب فى هذه الحالة إلغاء أو
إعادة هيكلة الديون الحالية وضخ القليل من الأموال بمعرفة أصحاب
الديون ، أما إذا كان القرار هو التصفية فإن إدارة الوحدة المعسرة تؤول
إلى أمين التفليسة وهو الذى يكون مسئولاً عن متابعة وإدارة ورقابة
الأعمال خلال هذه الفترة.

• التخصيص الاختياري للأصول وذلك في حالة اختيار الوحدات المدينة المعسرة وتحت إشراف أمين التقليسة أن يتم وضع بعض الأصول تحت تصرف وصالح بعض دائئيه ... ويتم ذلك من خلال السماح لأمين التقليسة في بيع بعض أملاك الوحدات المعسرة ووضع وتوزيع عائد البيع بين يدي أصحاب الديون مقابل إجمالي الديون المستحقة وفي حالة زيادة حصيلة البيع فإن الباقي أو الفائض بعد التوزيع يعود مرة أخرى إلى الوحدات المعسرة أو المدينة.

الموقف الثاني :- تصفية الوحدات المعسرة أو إشهار الإفلاس Bankruptcy في حالة الفشل في التفاوض بين أصحاب الديون والوحدات المعسرة وعدم التوصل إلى اتفاقات آجحة ، فيتم تحويل الموقف بالكامل إلى ساحات القضاء طلباً لتصفية الوحدات المعسرة أو إشهار إفلاسها وهنا قد يتم الأمر بإحدى شكلين :-

أ- شكل إختياري وذلك بالتحويل إلى التصفية بناء على رغبة الوحدات المدينة أو المعسرة نفسها.

ب- شكل إجباري وذلك عن طريق إشهار الإفلاس بناء على رغبة أصحاب الديون من خلال تقدم إلى الجهات القضائية بطلب إشهار الإفلاس نتيجة عدم السداد وذلك بعد استكمال كافة الشروط و الإجراءات القانونية الصالحة وهنا يتم في الغالب تقسيم أصحاب الديون إلى مجموعتين :
الأولى لأصحاب الديور المضمونة Secured creditors
والثانية لأصحاب الديون غير المضمونة Unsecured creditors

الموقف الثالث :- الاتفاق على إعادة التنظيم أو إعادة الهيكلة
Reorganization

قد يرى أصحاب الديون بأن رعاية مصالحهم في الأجل الطويل تفرض عليهم ضرورة الوقوف بجانب الوحدات المعسرة بالتالي لابد من مساعدتها ودعمها وتحسين ظروفها وموقفها المالي وذلك من خلال تنفيذ عملية إعادة تنظيم مالي وإداري بدلاً من المطالبة بتصفيتها أو إشهار إفلاسها ، في هذه الحالة يجب أن يتفق كلا من أصحاب الديون والوحدات المعسرة على خطة موحدة وشاملة لتنفيذ عملية إعادة التنظيم وذلك من خلال الاستعانة بواحد أو أكثر من الاحتمالات التي تم الإشارة إليها في الموقف الأول وهو التفاوض مع أصحاب الديون (Contractual Agreement)

(٣) المحاسبة عن عمليات إعادة التنظيم أو الهيكلة المالية
Accounting for Reorganizations

أن قواعد المعالجة المحاسبية لعمليات إعادة التنظيم والهيكلية المالية يتضمنها المعيار رقم ١٥ من قائمة معايير المحاسبة المالية والذي يحمل العنوان التالي:

"Statement of financial accounting standards :
Accounting by Debtors and creditors for troubled Debt
Restructurings (SFAS 15)"

ويتناول هذا المعيار عمليات إعادة التنظيم أو الهيكلة من خلال أبعاد ثلاثة الأول منها يتعامل مع مشاكل التقسيم والثاني مع كيفية الاعتراف بمكاسب وخسائر إعادة التنظيم والثالث مع متطلبات الأوضاع الواجب الحفاظ

عليها عند تنفيذ عملية إعادة التنظيم أو إعادة الهيكلة ويرى (Horid, 2006) إن إعادة هيكلة أي دين ممكن أن تتم بإحد أو أكثر من الطرق التالية :-

أولاً تحويل أصول الوحدة المدينة الى بعض داتها في مقابل كل أو بعض المبالغ المستحقة عليها

Transfer of Assets

ينص المعيار رقم ١٥ السابق الإشارة إليه في الفقرة ١٤ على ضرورة الاعتراف بأي مكاسب تحدث للوحدات، المدينة نتيجة تحويل كل أو بعض أصولها إلى أصحاب الديون في مقابل المبالغ المستحقة عليها ويتم قياس هذه المكاسب (Gains) عن طريق حساب الفروق بين "الزيادة في القيمة الدفترية للديون المستحقة والقيمة العادلة للأصول المحولة أي :-

مكاسب (خسائر التحويل) = القيمة الدفترية للديون المستحقة - القيمة العادلة للأصول المحولة

القيمة الدفترية للديون المستحقة هي - Carrying value

عبارة عن القيمة الاسمية للدين المستحق على الوحدة المعسرة

(face value) مضافاً إليه أو مطروحاً منه : الفائدة المستحقة وعلاوة أو خصم الإصدار غير المستهلك ، أعباء التمويل ، تكاليف الإصدار.

القيمة العادلة للأصول هي: faire value

عبارة عن المبالغ المتوقع الحصول عليها من بيع حالي Current sale بين بائع ومشتري رشيدون (willing) وفي ظل ظروف بيع عادية وغير إجبارية (forced sale)

ويتم الاعتراف بهذا الفرق (الموجب أو السالب) كمكاسب أو خسائر تظهر في قائمة الدخل المعدة عن الفترة التي تم بها التحويل كأحد البنود غير أو فوق العادية "Extraordinary item"

مثال:

بفرض أن إحدى الوحدات المعسرة (المدينة) قامت بتحويل أحد أصولها إلى واحد من أصحاب الديون والذي يستحق له مبلغ ٥٠.٠٠٠ جنية ، بحيث يتم معاملة هذا الدين بالأصل المحول والذي تبلغ قيمته الدفترية ٤٠.٠٠٠ جنية والقيمة العادلة له ٣٧.٠٠٠ جنية فقط.
المطلوب :- المعالجة المحاسبية بدون قيود محاسبية

الإجابة

(أ) يتم الاعتراف بخسارة تحويل أصول تمثل الفرق بين القيمة العادلة للأصل والقيمة الدفترية له وذلك على النحو التالي :-

$$\begin{aligned} \text{خسارة التحويل} &= \text{القيمة العادلة} - \text{القيمة الدفترية} \\ &= 40.000 - 37.000 \\ &= 3.000 \end{aligned}$$

(ب) يتم الاعتراف بمكاسب فوق العادية تمثل الفرق بين القيمة الدفترية للدين المستحق والقيمة العادلة للأصل المحول:

$$\begin{aligned} \text{مكاسب فوق العادية} &= \text{القيمة الدفترية للدين} - \text{القيمة العادلة للأصل} \\ &= 50.000 - 37.000 \\ &= 13.000 \text{ جنية} \end{aligned}$$

ثانياً : ضمان حصة في حقوق الملكية Grant of an Equity interest

في هذه الحالة تقوم الوحدة الاقتصادية المدينة بتقديم حصة في حقوق ملكيتها إلى صاحب الدين وذلك عن طريق إصدار جديد بزيادة رأسمال الوحدة المدينة

فى مقابل هذا الدين ، ويكون الإء مدار الجديد لهذه الحصنة بالقيمة العادلة ، وأن يعالج الفرق بين القيمة العادلة : للحصنة الجديدة المصدرة والقيمة الدفترية للدين المستحق كمكاسب فوق العادة "Extraordinary" ناتجة عن عملية إعادة الهيكلة.

مثال :-

بفرض أن إحدى الوحدات المعسر : المدينة قامت بإصدار عدد ١٠٠٠ سهم من أسهمها العادية بقيمة ١٠٠ جنيه للسهم علماً بأن القيمة الاسغنية للسهم ٨٠ جنيه فقط وذلك فى مقابل ديور مستحقة عليها بمبلغ ١٣٠٠٠٠ جنيه

المطلوب: المعالجة بدون قيود محاسبية

الإجابة

(أ) يتم الاعتراف بوجود علاوة إء مدار للأسهم الجديدة (أسهم الزيادة) يتم حسابها بالفرق بين القيمة المصدرة بها الأسهم والقيمة الاسمية لها.

علاوة الإصدار = القيمة العادلة للأسهم المصدرة - القيمة الاسمية لها

$$20000 \text{ ج} = 1000 \times 100 - 1000 \times 80$$

(ب) يتم الاعتراف بوجود مكاسب فوق العادية بمقدار الفرق بين القيمة الدفترية للدين المستحق والقيمة العادلة للأسهم المصدرة.

$$\text{المكاسب فوق العادية} = \text{القيمة الدفترية للدين} - \text{القيمة العادلة للأسهم المصدرة}$$

$$30000 = 130000 - 100000$$

ثالثاً : تعديل بعض الشروط الخاصة بالدين المستحق

Modification of Terms

أن القيمة الدفترية للدين المستحق من المعروف أنها لا تتغير أثناء فترة إعادة الهيكلة إلا في حالة زيادة هذه القيمة الدفترية عن إجمالي المدفوعات النقدية المستقبلية المتأثرة بوجود تعديلات جديدة على شروط الدين المستحق. لذلك فإن آثار التغيرات على كمية المدفوعات النقدية المستقبلية أو توقيتها (أو الاثنين) والنتائج من التغير في فوائد الدين أو قيمته الاسمية لا تظهر إلا في الفترات الزمنية المستقبلية والتالية لفترة إعادة الهيكلة.

إن تحديد عبء فوائد الدين يتم حسابها بالطريقة التي تجعل تأثير هذه الفوائد على الدين المستحق يكون بمقدار ثابت أو بمعدل ثابت في بداية كل فترة مالية فيما بين زمن إعادة الهيكلة وتاريخ الاستحقاق. ويمثل معدل الفائدة الجديد معدل الخصم الذي يعادل أو يساوي بين القيمة الحالية للمدفوعات النقدية المستقبلية المحسوبة بالشروط الجديدة والقيمة الدفترية للمستحق. لذلك فإنه في حالة كون المدفوعات النقدية المستقبلية المحسوبة بالشروط الجديدة والنتيجة من فوائد الدين والقيمة الاسمية له أقل من القيمة الدفترية للدين المستحق فيجب على الوحدة الاقتصادية المدينة أن تخفض القيمة الدفترية للدين المستحق لكي يعادل مبلغ التوقعات النقدية المستقبلية المحسوبة بالشروط الجديدة والاعتراف بوجود مكاسب بسبب الهيكلة Gain on

restructuring. إضافة إلى عدد الاعتراف بأي عبء فوائد خاص بالدين المستحق عن الفترة من تاريخ إعادة الهيكلة وتاريخ الاستحقاق.

إن إعادة الهيكلة المالية يمكن أن تتضمن بالنسبة لأي وحدة معسرة أو مدينة خليط من الطرق الثلاثة السابقة. ولتوضيح هذا الأمر نعرض المثال التالي :-

مثال عام:

بفرض أن الشركة العالمية للتجار أعدت خطة إعادة هيكلة لمركزها المالي وذلك بالاتفاق مع الأطراف ذات علاقة بهذا الموضوع وقد تمت الموافقة عليها وقد كان لدى الشركة المركز المالي التالي في ٢٠١١/٦/٣٠ قبل عملية إعادة التنظيم

الشركة العالمية للتجارة

قائمة المركز المالي في ٢٠١١/٦/٣٠

القيمة الأولى بالألف جنيه

المخصص المتداولية		الأصول المتداولية	
دائون بضمان البضاعة	٥٠٠٠	نقدية	١٢٠٠٠
دائون بدون ضمان	١٩٠٠٠	المدينون	١٥٠٠٠
أوراق دفع	٧٥٠٠٠	مخصص الديون المشكوك فيها	(٢٥٠٠)
مصرفات مستحقة ذات أولوية	٦٠٠٠	مخزون البضاعة	١٢٥٠٠
فوائد مستحقة	٩٠٠٠	إجمالي الأصول المتداولية	١٧٠٠٠
إجمالي المخصص المتداولية	١١٤٠٠٠	الأصول الثابتة	٤١٥٠٠٠
قرض سندات بدون حماية	٤٥٠٠٠	آلات ومعدات	١١٨٠٠٠
حقوق الملكية		جمع الإهلاك	(٢٨٠٠٠)
رأس المال		استثمارات طويلة الأجل	٩٠٠٠٠
أسهم خدوية قيمة اسمية	٦٠٠٠٠	أراضي للاستثمار	٨٥٠٠
١٠٠ ج للسهم		استثمارات في شركات تابعة	١٠٠٠٠
أرباح محتجزة (مبالغ)	(٦٩٠٠٠)	إجمالي الأصول	١٨٥٠٠
إجمالي حقوق المساهمين	(٩٠٠٠)		
(عجز)			
زيادة الالتزامات على عجز	١٥٠٠٠٠		
حقوق المساهمين			

وقد تضمنت خطة إعادة الهيكلة المالية والتنظيم ما يلي :-

١- تم الاتفاق بين الشركة والدائون بدون ضمان على مبادلة الدين

المستحق لهم برصيد المدينين والذي تم تحديد القيمة العادلة له بمبلغ ١٠٠٠٠ جنية (القيمة بالآلف جنيه).

٢- يتم سداد المصروفات المستحقة ذات الأولوية نقداً وبالكامل.

٣- قبل مجموعة من أصحاب و الكي الكميبيالات المستحقة على الشركة العالمية (أ. الدفع) بمبلغ يعادل ١٣٠٠٠ جنية (القيمة بالآلف جنيه) وفوائد مستحقة بما يعادل ١٠٠٠ جنية (القيمة بالآلف جنيه) الحصول على الأراضي المخصصة للاستثمار في مقابل الديون المستحقة لهم. وقد تم تقدير القيمة العادلة للأراضي بمبلغ ١٠٠٠٠ ج

٤- أصحاب الكميبيالات المستحقة على الشركة (أ. الدفع) بمبلغ (٢٢٠٠٠ جنية) وفوائد مستحقة (٢٢٠٠ جنية) (القيمة بالآلف جنيه) وبسعر فائدة ١٠% عرضاً تأجيل تاريخ الاستحقاق لمدة سنتين حتى ٢٠١٣/٦/٣٠ مع تخفيض سعر الفائدة إلى ٥%.

٥- قبل أصحاب قرض السندات الحصول على ٢٥٠ ألف سهم كحصة في رأس مالك الشركة العالمية مة بل التنازل عن قيمة القرض على أن يتم تقدير قيمة السهم الواحد بمبلغ ١١٠ جنية وعلى أن يتم سداد قيمة الفوائد المستحقة على هذا القرض في ٢٠١٣/١/١.

٦- بلغت المصروفات الخاصة بملية إعادة الهيكلة المالية مبلغ ٤٠ جنية تم سدادها نقداً. (القيمة بالآلف جنيه)

المطلوب:

١- المعالجة المحاسبية لعملية إعادة الهيكلة المالية السابقة طبقاً لما هو وارد في معيار FAS.No.15

٢- إعداد قائمة المركز المالي للشركة العالمية بعد تنفيذ عملية إعادة الهيكلة المالية.

الإجابة

• المعالجة المحاسبية للعمليات السابقة.
١- تنازل الشركة العالمية عن حسابات المدينون مقابل الدين المستحق للدائنون بدون ضمان

أ- يتم مقارنة صافي القيمة الدفترية للأصل المتنازل عنه مع القيمة العادلة له لمعرفة هل هناك مكاسب أو خسائر نتيجة التحويل ويتم الاعتراف بها.
خسائر التحويل = القيمة العادلة للأصل - صافي القيمة الدفترية

$$- 25000 \text{ جنيه} = 10000 - 12500$$

ب- يتم مقارنة القيمة الدفترية للدين المستحق مع القيمة العادلة للأصل لمعرفة هل هناك مكاسب أو خسائر نتيجة عملية التحويل وإعادة الهيكلة
مكاسب إعادة الهيكلة = القيمة الدفترية للدين - القيمة العادلة للأصل

$$9000 \text{ جنيه} = 19000 - 10000$$

قيد اليومية:

ملاحظات	بيسان		دين	دائن
	من مذكورين	إلى مذكورين		
الاعتراف بخسارة التحويل	ح/ مخصص الديون المشكوك فيها		2500	
	ح/ خسائر تحويل أصول إلى ح/ المدينون		2500	
الاعتراف بالمكاسب الناتجة عن عملية إعادة الهيكلة	من ح/ دائنون بدون ضمان إلى مذكورين		19000	5000
	ح/ المدينون ح/ أرباح إعادة هيكلة الديون			10000 9000

ملاحظة:-

- أ- يتم معالجة خسائر تحويل الأصول على أنها أحد بنود قائمة الدخل
وضمن مصروفات التشغيل operation Expenses بند (others)
ب- أرباح إعادة الهيكلة يتم معالجتها كأحد بنود قائمة الدخل ولكن ضمن
مجموعة البنود فوق العادية Extra ordinary
٢) المصروفات المستحقة ذات الأولوية بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه يتم سدادها نقداً

٦٠٠٠ من هـ/م مستحقة ذات الأولوية

٦٠٠٠ إلى هـ/م نقدية

٣) تحويل الأراضي المخصصة لاستثمار لصالح أصحاب بعض الديون
المستحقة كما حدث بالنسبة للدائنين بدون ضمان ، تم الاتفاق مع بعض
حاملي كمبيالات مستحقة على الشركة العالمية بمبلغ ١٣٠٠٠ جنيه ولهم
أيضاً فوائد مستحقة بمبلغ ١٠٠٠ جنيه على التنازل عن هذه الديون مقابل
تحويل الأراضي المخصصة للاستثمار لهم وبقيمة عادلة ١٠٠٠٠ جنيه
(القيمة بالألف جنيه)

١/٣ يتم مقارنة صافي القيمة الدفترية للأصل المحول مع القيمة العادلة له
لمعرفة هل هناك مكاسب أو خسائر نتيجة عملية التحويل والاعتراف بها

مكاسب التحويل = القيمة العادلة للأصل - صافي القيمة الدفترية

١٥٠٠ جنيه = ١٠٠٠٠ - ٨٥٠٠

٢/٣ يتم مقارنة القيمة الدفترية لدين المستحق مع القيمة العادلة للأصل
لمعرفة هل هناك مكاسب أو خسائر نتيجة عملية التحويل وإعادة الهيكلة.

- القيمة العادية للأصل

= القيمة الدفترية للدين والفوائد
المستحقة

١٠٠٠٠ -

(١٠٠٠ + ١٣٠٠٠) =

مكاسب إعادة
الهيكلية

٤٠٠٠ جنيه

٣/٣ القيود المحاسبية

ملاحظات	بيان	دائن	مدين
إثبات مكاسب التحويل	من ح/ الاستثمارات طويلة الأجل - أراضي إلى ح/ مكاسب تحويل أصول	١٥٠٠	١٥٠٠
الاعتراف بمكاسب إعادة الهيكلية	من مذكورين ح/ أوراق الدفع ح/ فوائد مستحقة إلى مذكورين ح/ استثمارات طويلة الأجل (أراضي) ح/ أرباح إعادة هيكلية الديون	١٣٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠٠ ٤٠٠٠	

ملاحظة:

أ- يتم معالجة أرباح تحويل الأصول (مكاسب) على أنها أحد بنود قائمة الدخل وضمن إيرادات التشغيل Operating revenues بند أخرى (Others)

ب- أرباح إعادة الهيكلة يتم معالجتها كأحد بنود قائمة الدخل ولكن ضمن مجموعة البنود فوق العادية Extraordinary item
(٤) تأجيل تاريخ السداد وتخفيض معدل الفائدة (تغير الشروط)

بعض حاملي الكمبيالات بمبلغ ٢٢٠٠٠ جنيه ولهم فوائد مستحقة بمبلغ ٢٢٠٠ جنيه ومعدل فائدة ١٠% عرضوا مساهمة منهم في خطة إعادة الهيكلة ومساعدة الشركة على الخروج من العسر المالي لها تأجيل سداد الدين لمدة سنتين وتخفيض معدل الفائدة من ١٠% إلى ٧%، وهذا يعنى استبدال الدين الحالي بدين آخر في المستقبل

الدين الحالي
• دين إعادة الهيكلة = ٢٢٠٠٠ (محل الدين)
• دين إعادة الهيكلة = ٢٢٠٠ (فوائد مستحقة)
٢٤٢٠٠
٢٤٢٠٠

الفائدة الجديدة = الدين الأصلي : معدل الفائدة الجديد × المدة

٣٠٨٠ جنيه = ٢٢٠٠٠ × ٧% × ٢

∴ المدفوعات النقدية المستقبلية = الدين الأصلي + الفوائد الجديدة

٣٠٨٠ + ٢٢٠٠٠ = ٢٥٠٨٠

وحيث أن هذه المدفوعات النقدية المستقبلية (٢٥٠.٨٠) تزيد على أصل الدين الحالي (٢٢٠.٠٠) بمبلغ (٣٠.٨٠)

∴ لا توجد أرباح ناتجة عن إعادة الهيكلة المالية في هذه الحالة .

القيود المحاسبية:

ملاحظات	بيان	مدين	
		دائن	مدين
إثبات إعادة هيكلة الدين الحالي	من مذكورين		
	ح/ أ. الدفع (القديمة)		٢٢٠.٠٠
	ح/ فوائد مستحقة		٢٢.٠٠
	إلى ح/ أ. الدفع الجديدة	٢٤٢.٠٠	

ملاحظة ← عبء الفوائد الجديد سيتم إثباته في الفترات الزمنية القادمة لأنه كما هو معلوم بأن الفوائد تثبت في نهاية كل فترة مالية وليس في بدايتها.

٥) استبدال قرض السندات بحصة في رأس مال الشركة العالمية قبل أصحاب قرض السندات بتحويل هذا القرض إلى حصة في رأسمال الشركة العالمية وذلك من خلال إصدار ٢٥٠.٠٠٠ سهم بنفس القيمة الاسمية ١٠٠ جنيه مضافاً إليها ١٠ جنيهات فرق القيمة السوقية عن الاسمية وعلى أن يتم سداد فوائد هذا القرض في تاريخ استحقاقها العادي وهو نهاية السنة المالية.

القيمة بالآلاف جنيه

١/٥ ← القيمة الاسمية للأسهم المصدرة = ١٠٠ × ٢٥٠ = ٢٥٠٠٠ جنيه

٢/٥ ← علاوة إصدار الأسهم الجديدة = ١٠ × ٢٥٠ = ٢٥٠٠ جنيه

٣/٥ ← قيمة قرض السندات = ٤٥٠٠٠ جنيه

∴ الفرق = (٤٥٠٠٠ - ٢٧٥٠٠) = ١٧٥٠٠ جنيه يمثل أرباح ناتجة

عن عملية إعادة الهيكلة يتم معالجته على النحو التالي :-

القيود المحاسبية

ملاحظات	يسان	دائن	مدين
إثبات عملية إعادة هيكلة قرض السندات بدون ضمان	من ح/ قرض « نندات بدون ضمان إلى مذكورين		٤٥٠٠٠
إثبات عملية إعادة هيكلة قرض السندات بدون ضمان	ح/ رأس مال أسهم عادية	٢٥٠٠٠	
	ح/ علاوة الإصدار	٢٥٠٠	
	ح/ أرباح إعادة الهيكلة	١٧٥٠٠	

ملاحظة:-

نظراً لأن القيمة الدفترية لقرض السندات تزيد على القيمة العادلة لحقوق الملكية المعطاة لأصحاب قرض السندات بما يعادل ١٧٥٠٠ ج فهذا وجب الاعتراف بهذه الأرباح وذلك حسب ما تم الإشارة إليه سابقاً .

(٦) إثبات سداد مصروفات إعادة الهيكلة المسددة نقداً والبالغة ٤٠٠٠٠ ج

٤٠٠٠٠ من ح/ مصروفات إعادة الهيكلة

٤٠٠٠٠ إلى ح/ النقدية

قائمة المركز المالي بعد تنفيذ عملية إعادة الهيكلة
أن إعداد قائمة المركز المالي بعد تنفيذ عملية إعادة الهيكلة يتطلب إعداد ما يلي:

١ - قيود إقفال لجميع الحسابات المؤثرة على قائمة الدخل وذلك كما يلي:

ملاحظات	بيان	دائن	مدين
إقفال الحسابات المدينة	من ح/ منخص الدخل إلى مذكورين		٢٥٤٠
	ح/ خسائر تحويل أصول ح/ م. إعادة هيكلة	٢٥٠٠ ٤٠	
إثبات إقفال الحسابات الدائنة	من مذكورين		٣٠٥٠٠
	ح/ أرباح إعادة الهيكلة ح/ مكاسب تحويل أصول		١٥٠٠
	إلى ح/ منخص الدخل	٣٢٠٠٠	

د) تم تعديل أرصدة الحسابات التالية :-

١- ح/ أ. الدفع ← (٧٥٠٠٠ - ١٣٠٠٠ - ٢٢٠٠٠) = ٤٠٠٠٠ جنيه

ح/ أ. دفع جديدة ٢٤٢٠٠ جنيه استحقاق ٢٠١٣/٦/٣٠

٢- ح/ فوائد مستحقة ← (٩٠٠٠ - ١٠٠٠ - ٢٢٠٠) = ٥٨٠٠ جنيه

٣- أرباح محتجزة ← (٢٩٤٦٠ + ٦.٠٠٠-) = ٣٩٥٤٠- جنيه

٤- أسهم رأس المال ← (٢٥٠٠٠ + ٦.٠٠٠) = ٨٥٠٠٠ جنيه

٥- تم إضافة حد/ علاوة الإصدار ببلغ ٢٥٠٠ جنيه

ملاحظة: جميع المبالغ بالآلاف جنة

الشركة العالمية للتجارة

قائمة المركز المالي في ٢٠١١/٦/٣ بعد إعادة الهيكلة

أولاً: الأصول	
	• أصول متداولة
	النقدية
٥٩٦٠	
	مخزون البضاعة
١٧٠٠٠	
٢٢٩٦٠	إجمالي الأصول المتداولة
	• أصول ثابتة
	آلات ومعدات
	يطرح مجمع الإهلاك
٩٠٠٠٠	(٢٨٠٠٠)
	• الاستثمارات طويلة الأجل
	استثمارات في شركات تابعة
١٠٠٠٠	
١٢٢٩٦٠	إجمالي الأصول

ثانياً الخصوم وحقوق الملكية	
	<ul style="list-style-type: none"> • الخصوم المتداولة دائون بضمان بضاعة
٥٠٠٠	أ. دفع قديمة (٧٥٠٠٠) -
٤٠٠٠٠	((٢٢٠٠٠ + ١٣٠٠٠))
	أ. دفع استحقاق ٢٠١٢
٢٤٢٠٠	
٥٨٠٠	فوائد مستحقة (٩٠٠٠) - (١٠٠٠)
	((٢٢٠٠٠ +
٧٥٠٠٠	
	<ul style="list-style-type: none"> • حقوق المساهمين رأس مال أسهم عادية علاوة الإصدار أرباح محتجزة (عجز) - ٦٩٠٠٠ ٢٩٤٦٠
٨٥٠٠٠	
٢٥٠٠	
(٣٩٥٤٠)	
٤٧٩٦٠	
١٢٢٩٦٠	إجمالي الخصوم وحقوق الملكية

ملاحظة:

إن إجمالي حقوق المساهمين أصبح موجب حيث تم إلغاء العجز الكلى فيه على الرغم من استمرار لعجز في بند الأرباح المحتجزة.

٤) قائمة نتائج الأنشطة والعمليات Statement of Affairs

تمثل قائمة نتائج الأنشطة والعمليات، واحدة من التقارير المالية والمحاسبية التي يتم إعدادها لبيان مقدار المبالغ التي يمكن للدائنين استلامها في حالة الاتفاق على تصفية الوحدة المعسرة أو ائدينة. فهي تعد وتستخدم كميزانية تحت فرض التصفية وعدم الاستمرار، لذا أنها من الأهمية بمكان حيث أنها تساعد في اتخاذ قرار المفاضلة بين تصفية الوحدة الاقتصادية المعسرة أو إعادة هيكلتها مالياً حيث أنه من المتوقع ألا يقبل أصحاب الديون الحصول على مبالغ في حالة إعادة الهيكلة أقل، مما يمكن أن يحصلوا عليها في حالة التصفية لذا فهي تساهم مساهمة فاعلة في الاختيار بين قرار التصفية أو إعادة الهيكلة.

١/٤ أساسيات إعداد قائمة نتائج الأنشطة والعمليات

يعتمد إعداد هذه القائمة على مجموعة من الأسس والقواعد أهمها :-

- أ- عدم الاهتمام بالترقية بين العاصر الجارية وغير الجارية بالنسبة لقائمة المركز المالي التي سيعد لها قائمة الأعمال وخاصة عناصر الالتزامات
- ب- تظهر القائمة لكل عنصر من عناصر الأصول قيمتان أحدهما القيمة الدفترية و الأخرى القيمة المتوقعة أو المأمولة في المستقبل Realizable value

ج- في هذه القائمة يتم عرض الأصول في مجموعات كما يلي:

ج/١ أصول ضامنة لديون قيمتها أقل من قيمة هذه الأصول

ج/٢ أصول ضامنة لديون أكبر من قيمة هذه الأصول أي أن هذه الأصول تضمن جزء من الدين وليس كل الدين.

ج/٣ أصول حرة غير مرهونة أو ضامنة لأية ديون على الوحدة الاقتصادية

د- في هذه القائمة أيضاً يتم عرض الالتزامات أو الديون في مجموعات كالآتي :-

د/١ التزامات لها أولوية في السداد

(Priority)

د/٢ التزامات مضمونة ضمان كامل

(Full Secured)

د/٣ التزامات مضمونة ضمان جزئي

(Partiality Secured)

د/٤ التزامات بدون أية ضمانات

(Unsecured)

وفي النهاية تظهر هذه القائمة مقدار العجز التقديري الناتج عن عدم كفاية الأموال المتوقع الحصول عليها في حالة التخلص من الأصول في سداد كافة الالتزامات التي على الوحدة المعسرة أو بعبارة أخرى إيضاح مقدار العجز المتوقع الناتج من عدم سداد الالتزامات غير المضمونة آخذين في الاعتبار عدم الاهتمام بحقوق المساهمين أو حقوق الملكية في هذه القائمة. ولتوضيح كيفية إعداد هذه القائمة سيتم عرض المثال التالي :

مثال عام: قائمة نتائج الأمانة والممتلكات

في ٢٠١١/٦/٣٠ ظهرت ميزانية الشركة متحدة والتي تضمنت العناصر التالية

الإلتزامات وحقوق الملكية		الأصول المتداولة	
أوراق الدفع	٩٦.٠٠٠	النقدية	٢٤٦.٠٠٠
الدائنين	٥٨٥.٠٠٠	أوراق القبض	٧٢.٠٠٠
أجور مستحقة (ذات أولوية)	٤.٥٥٠	المدينون (صافي)	١٤٩.٠٠٠
هوائد مستحقة	٢٨٨.٠٠	المخزون	١٦٨.٠٠٠
٣٣.٠٠٠ على أوراق الدفع		إنتاج تام	٧٢.٠٠٠
٢٥٥.٠٠٠ على ديون برهن عقاري		إنتاج تحسب	١١٧.٠٠٠
		التشغيل	
		مولد خام	
		مبالغ مدفوعة مقدماً	٣٥٧.٠٠٠
إجمالي الإلتزامات المتداولة	٧٥٠.٣٠٠	استثمارات في شركات أخرى	٣٦.٠٠٠
ديون برهن عقاري	٦.٠٠٠.٠٠٠	أصول ثابتة	
		أراضي	١٢٦.٠٠٠
حقوق المساهمين		مباني (بالصافي)	٥٩٤.٠٠٠
رأس مال أسهم عادية	٧٥.٠٠٠.٠٠٠	آلات ومعدات (صافي)	٢٧٩.٠٠٠
أرباح محتجزة (عوز)	(٤٢٣٦.٠٠٠)		
			٩٩٩.٠٠٠
			١٦٧٦٧.٠٠٠
			١٦٧٦٧.٠٠٠

معلومات إضافية

١- أوراق القبض يتوقع أن يتم تصيلها بالكامل وهي مرهونة لصالح ديون ممثلة في أوراق دفع بمبلغ ٦.٠٠٠.٠٠٠ جنيه إضافة إلى فوائد مستحقة

٢- المبالغ المتوقعة تحصيلها من حسابات المدينون تبلغ ٨٤٠٠٠٠٠ ج فقط لصالح أصحاب هذه الديون بمبلغ ١٨٠٠٠ جنيه.

٣ - بالنسبة للمخزون :-

أ - مخزون الإنتاج التام يتوقع بيعه بسعر يزيد عن تكلفته بنسبة ٢٠% ويتم تحمل مصروفات بيع بما يعادل ١٠% من قيمة المبيعات.

ب - مخزون الإنتاج تحت التشغيل ليس له قيمة بيعيه قبل اكتماله وعليه فإنه يحتاج إلى مبلغ ٣٦٠٠٠٠ جنيه لاستكمال عمليات إنتاجية وتحويلية إلى إنتاج تام منها ١٥٠٠٠٠ جنيه مواد خام ، ويتوقع أن يحقق رقم مبيعات صافي بعد خصم مصروفات البيع ٧٥٠٠٠ ج

ج- مخزون المواد الخام يتوقع أن يتم بيعه بسعر يعادل ٧٠% من تكلفته الحالية

٤ القيمة المتوقعة تحقيقها من المبالغ المدفوعة مقدماً تبلغ ١٨٠٠٠ جنيه
٥ الاستثمارات في شركات أخرى مرهونة لصالح أصحاب باقي أوراق الدفع بالإضافة إلى فوائد مستحقة لهم بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه.

٦ تم إعادة تقييم الأراضي والمباني لتصبح قيمة كل واحد منها ١٢٠٠٠٠٠ جنيه ، ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه على التوالي وهي مخصصة لضمان الديون برهن عقاري.

٧ الآلات والمعدات قدرت القيمة التخريدية لها بمبلغ ١١٤٠٠٠٠ جنيه

المطلوب:

إعداد قائمة الأنشطة والعمليات للشركة المتحدة، في ٢٠١١/٦/٣٠

إجابة

أولاً: الملاحظات

١- يتطلب الأمر بداية تحديد المجموعات الثلاثة من الأصول وإظهارها في القائمة وهي :-

١/١ أصول تغطي قيمة الالتزام بالأمل وهي حسب الحالة التي بين يدينا:

- أوراق القبض - الاستثمارات في شركات أخرى

٢/١ أصول تغطي جزء من قيمة الالتزام وليس الالتزام بالكامل وهي :-

- الأراضي - المباني

٣/١ باقي الأصول (الحررة) ، والتي تستخدم في تغطية باقي الالتزامات

٢- يتم ترتيب الالتزامات وإظهارها في قائمة خاصة بها حسب المجموعات كالآتي :-

- التزامات ذات أولوية في السداد

- التزامات مضمونة بالكامل

- التزامات مضمونة جزئياً

- التزامات غير مضمونة نهائياً

ثانياً: تمهيد الحل :-

١- مخزون الإنتاج التام = $2 \times 128000 = 256000$ جنيه

٢- الإنتاج تحت التشغيل ← سعر البيع المتوقع ← 75000 جنيه

تكلفة استكمال (٣٦٠٠٠ - ١٥٠٠٠) ← 21000 جنيه

∴ القيمة المتوقعة تحقيقها 54000 جنيه

٣- المواد الخام ← القيمة المتوقعة (١١٧٠٠٠ - ١٥٠٠٠) × $70\% = 71400$ جنيه

ثالثاً: قائمة نتائج الأنشطة والعمليات

الشركة المتحدة

قائمة الأنشطة والعمليات في ٢٠١١/٦/٣٠

القيمة الدفترية	بيان	جزئي	جزئي	القيمة المتوقعة
٧٢٠٠٠	أولاً أصول ضامنة كامل الدين			
	١- أوراق القبض		٧٢٠٠٠	
	أوراق دفع	٦٠٠٠٠		
	فوائد مستحقة	١٨٠٠٠		
			(٦١٨٠٠٠)	
٧٩٥٠٠	٢- استثمارات في شركات أخرى		٧٩٥٠٠	١٠٢٠٠
	باقي أوراق الدفع	٣٦٠٠٠		
	فوائد مستحقة	١٥٠٠٠		
			(٣٧٥٠٠٠)	
١٢٦٠٠٠	ثانياً أصول ضامنة لجزء من الدين			٤٢٠٠٠
٥٩٤٠٠٠	١- أراضي	١٢٠٠٠٠		
	٢- مياتي	٣٠٠٠٠٠		
			٤٢٠٠٠٠	
	ديون برهن عقاري	٦٠٠٠٠٠٠		
	فوائد مستحقة	٢٥٥٠٠٠		
			٦٢٥٥٠٠٠	
٢٤٦٠٠	٣- أصول حرة (غير ضامنة)			٢٤٦٠٠
١٤١٠٠٠	» التقديرية			
	» المدينون (الصافي)			
	» المخزون			
١٦٨٠٠٠	» إنتاج تام			
٧٢٠٠٠	» تحت التشغيل			
١١٧٠٠٠	» مواد خام			
		١٨١٤٤٠		
		٥٤٠٠٠		
		٧١٤٠٠		
			٣٠٦٨٤٠	

القيمة الدفترية	بيسان	جزئي	جزئي	القيمة المتوقعة
٣٦٠٠	٤- مبالغ مدفوعة مقدماً			١٨٠٠
٢٧٩٠٠٠	٥- آلات ومعدات			١١٤٠٠٠
	إجمالي القيمة المتوقع تحقيقها نقداً			٥٨٣٤٤٠
	يطرح منها:			(٤٠٥٠٠)
	م مستحقة ذات أولوية			٥٤٢٩٤٠
	صافي القيمة النقدية المتاحة			
	يطرح منها:			
	التزامات غير مخصص لها ضمان		٥٨٥٠٠٠	
	١- دالتون		٢٠٥٥٠٠	
	٢- قرض برهن والفوائد المستحقة عليه			(٧٩٠٥٠٠)
	العجز المقرر الناتج من عدم تغطية باقي الديون بدون ضمان			(٢٤٧٥٦٠)
١٦٧٦٧٠٠				

تابع القائمة
الالتزامات

قيمة دفترية	بيسان	ديون لها أولوية	ديون مضمونة	ديون غير مضمونة
	<u>ثالثاً: الالتزامات</u>			
٤٠٥٠٠	١- التزامات لها أولوية في السداد = أجور مستحقة	٤٠٥٠٠	-	
٩٦٠٠٠	٢- التزامات مضمونة بالكامل = أوراق نطق	٩٦٠٠٠		
٣٣٠٠	= فوائد مستحقة	٣٣٠٠		
٦٠٠٠٠٠	٣- التزامات بضمان جزئي = ديون برهن عقاري		٦٠٠٠٠٠	
٢٥٥٠٠	= فوائد مستحقة		٢٥٥٠٠	
	إجمالي		٦٢٥٥٠٠	
	يخصم الجزء المضمون بالأراضي			(٤٢٠٠٠٠)

والمباني	
٥٨٥.٠٠٠	٤- التزامات بدون ضمان
٧٥.٠٠٠	• الدائون
(٤٢٣٦.٠٠)	٥- حقوق المساهمين
	• رأسمال أسهم عادية
	• ارباح محتجزة (عجز)
١٦٧٦٧.٠٠	

٢.٥٥.٠٠
٥٨٥.٠٠٠
٧٩٠.٥٠٠

وما سبق يتضح ما يلي:-

١- أن إجمالي النقدية المتوقعة أن تكون متاحة لسداد الديون غير المضمونة تبلغ ٥٤٢٩٤.٠ جنية

٢- أن إجمالي الالتزامات بدون ضمان حسب ما هو وارد بالقائمة تبلغ ٧٩٠.٥٠٠ ج

٣- يشير ذلك إلى وجود عجز في سداد الديون بدون ضمان يبلغ ٢٤٧٥٦.٠ جنية وهو الفرق بين المبلغين السابقين

٤- \therefore نسبة سداد الالتزامات غير المضمونة هي :-

$$\frac{\text{إجمالي النقدية المتوقعة}}{\text{الالتزامات غير المضمونة}} = \frac{٥٤٢٩٤.٠}{٧٩٠.٥٠٠} = ٦٨.٧\%$$

٥- ذلك يشير إلى أن حوالي ٣١.٣% من كل دين بدون ضمان لن تستطيع الشركة سداده في حالة التصفية.

أسئلة نظرية وتدريبية عملية

أسئلة نظرية

- ١- ما هو المقصود بالعسر المالي وكيف يمكن مواجهته ؟
- ٢- ما هي الآليات التي يمكن استخدامها في التفاوض مع أصحاب الديون؟
- ٣- اشرح باختصار أهم الطرق والآليات التي يتم اعتمادها لتنفيذ عمليات إعادة التنظيم أو الهيكلة المالية.
- ٤- وضح باختصار أهمية قائمة نتائج الأنشطة والعمليات وأهم قواعد إعداد هذه القائمة.
- ٥- وضح الفرق بين الالتزامات بضمان كامل والالتزامات بضمان جزئي والالتزامات بدون ضمان.
- ٦- حدد العبارة الصحيحة والعبارة الخطأ في كل مما يلي مع التعليق
١/٦ العسر المالي يشير إلى أن الوحدة الاقتصادية المدينة يكون لديها التزامات قصيرة الأجل أكثر من الأصول قصيرة الأجل.
- ٢/٦ الالتزامات بدون ضمان و بها أولوية في السداد يجب أن تغطي بالكامل قبل الالتزامات التي لها ضمان.
- ٣/٦ في حالة وجود تهويلات في الأصول ، تقوم الوحدة المحولة بالاعتراف بأرباح تهويل الأصول والتي يتم حسابها بالزيادة في القيمة الدفترية للثلاث م عن القيمة الدفترية للأصل المحول.
- ٤/٦ أرباح إعادة الهيكلة يجب أن تظهر في قائمة الدخل ضمن إيرادات عمليات النشاط.

٥/٦ أرباح تحويل الأصول يجب أن تظهر فى قائمة الدخل ضمن مجموعة العناصر فوق العادية.

٦/٦ قائمة الأنشطة والعمليات هى بيان بالمقبوضات والمدفوعات ناتجة عن عمليات إعادة الهيكلة المالية.

تدريبات عملية

التدريب الأول:

الشركة المصرية للصناعة تعاني من صعوبات مالية ولهذا لجأت إلى عملية إعادة تنظيم وهيكله اضطرارية حيث قررت تحويل حقوق ملكية فكرية مملوكة لها لصالح مجموعة من أصحاب كمبيالات مستحقة على الشركة بمبلغ ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه ولصالحهم فوائد مستحقة على هذه الكمبيالات بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ - فإذا علمت أن قيمة حقوق الملكية الفكرية ذات قيمة اسمية تقدر بمبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه ومجمع استهلاكها يبلغ ١١٠٠٠٠٠ جنيه وتقدر قيمتها العادلة بمبلغ ١٩٠٠٠٠٠ جنيه.

المطلوب :-

- ١- قيود اليومية اللازمة فى دفاتر الشركة المصرية لإثبات عملية التحويل
 - ٢- شرح المعالجة المحاسبية لأى مكاسب أو خسائر ناتجة عن عملية إعادة الهيكلة
 - ٣- بفرض أن القيمة العادلة لحقوق الملكية الفكرية أصبحت ٦٠٠٠٠٠ جنيه
- كرر المطلوب رقم (١)

التدريب الثاني:

شركة لآكى للتوريدات وهى الدائن الرئيسى لشركة سيما للاستيراد قامت بالاتفاق مع الشركة المدبنة بتعديل شروط الدين المملوك لها والمكون من ٩٠٠٠٠٠٠ ج قرض سندات بسعر ١٢% ومستحق له فوائد بمبلغ ٩٥٠٠٠٠ ج ليتم تأجيل تاريخ الاء تحقاق الحالي لمدة ٣ سنوات مع تغيير معدل الفائدة إلى ٥% فى العام وعلى أن تدفع سنوياً.

المطلوب :

- ١- المعالجة المحاسبية فى دفاتر الشركة المدبنة للعملية السابقة
 - ٢- إذا علمت انه بفرض تعديل روط عقد الدين للمرة الثانية لتصبح كما يلى:
 - إلغاء مبلغ الفوائد المدتحقة بالكامل ٩٥٠٠٠ ج.
 - استبدال السندات القديمة بأخرى جديدة قيمتها الاسمية ٦٠٠٠٠٠ ج تسدد فى نهاية مدة القرض الذى تم تعديله ليصبح بعد ٣ سنوات من الآن وبسعر فائدة ٨% سنوياً تدفع فى نهاية كل سنة.
- ما هى المعالجة المحاسبية فى ظل هذا الاقتراض.

التدريب الثالث :-

البيانات التالية مستديجة من قائمة الأنشطة والعمليات لأحدى الشركات التى تقوم بتنفيذ عملية إعادة الهيكلة المالية (أفترض أن جميع القيم الدفترية المتوقعة للأصول حقيقية):

البيان	القيمة المتوقعة أو المأمولة	القيمة الدفترية
أصول مرهونة لتغطية ديون بضمان كامل	٥٧.٠٠٠	٧٢.٠٠٠
أصول مرهونة لتغطية ديون بضمان جزئي	٢٧.٠٠٠	٣٣.٠٠٠
أصول حرة غير مرهونة	٣.٦٠٠	٤٨.٠٠٠
التزامات مضمونة بالكامل	-	٢٧٣.٠٠٠
التزامات مضمونة بضمان جزئي	-	٣٦.٠٠٠
التزامات بدون ضمان ذات أولوية	-	٩.٠٠٠
التزامات عامة بدون ضمان	-	١.٥٠٠
المطلوب :- تحديد مقدار النقدية التي سيتم سدادها لكل نوع من أنواع الالتزامات السابقة.		

التدريب الرابع:-

فيما يلي قائمة المركز المالي لشركة بول العالمية والتي تواجه بعض الصعوبات المالية وذلك في ٢٠١١/٦/٣٠

البيان	القيمة الدفترية	القيمة المتوقعة أو المأمولة
نقدية	٨١٦.٠٠	
المدينون (بالصافي)	٦٨.٠٠٠	٣٨.٠٠٠
المخزون	٧٢.٠٠٠	٤٤.٠٠٠
آلات ومعدات (بالصافي)	١٧٢.٠٠٠	١٢٨.٠٠٠

٣٢٠١٦٠٠
١٤٠٠٠٠٠
٨٠٠٠٠٠
٤٨٠٠٠٠
١٦٠٠٠٠٠
(١٠٧٨٤٠٠)
٣٢٠١٦٠٠

إجمالي الأصل

الدائون

أوراق دفع

أجور مستحقة ذات أولوية

رأس مال أسهم عادية

أرباح محتجزة (عجز)

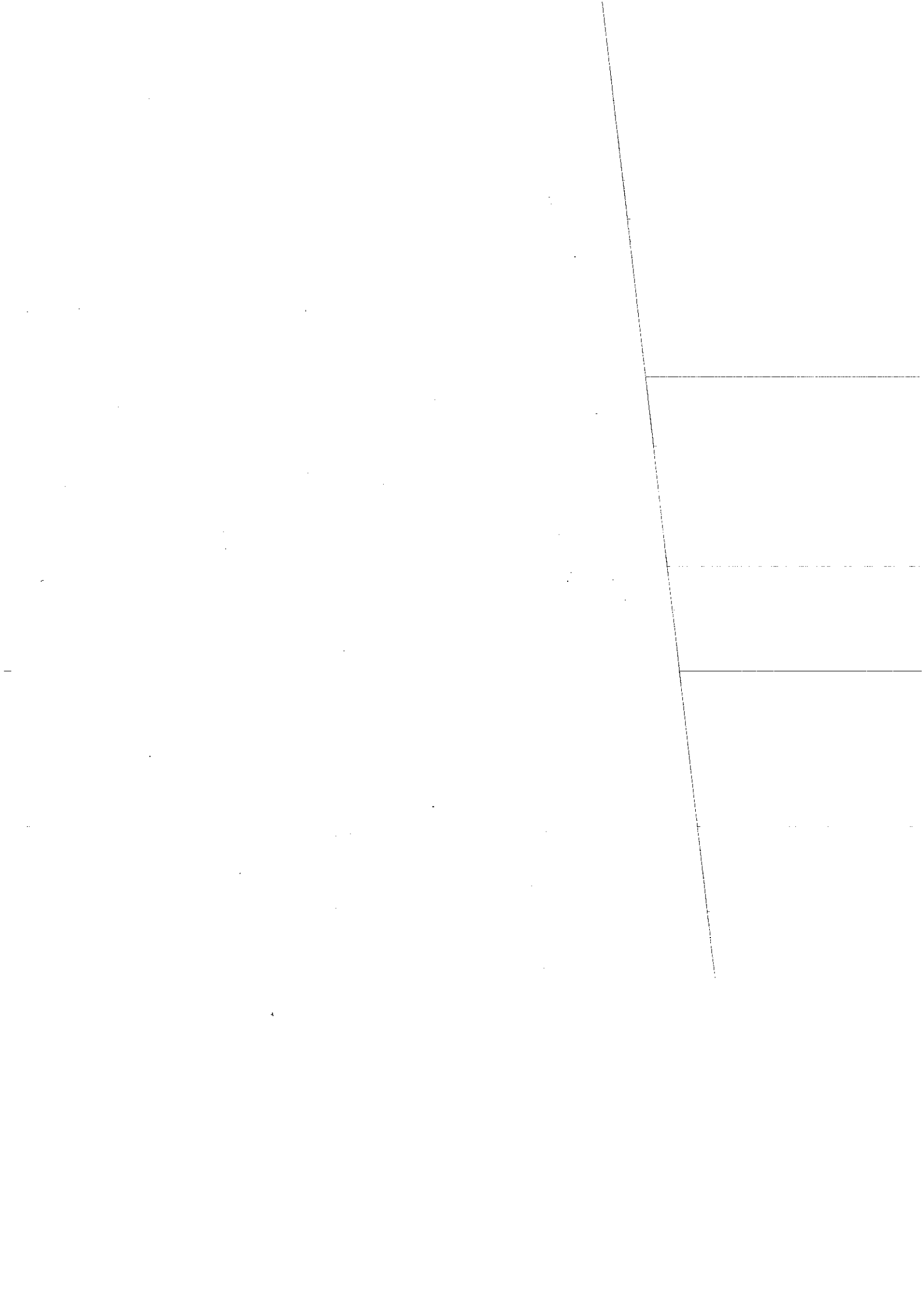
إجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين

فيذا علمت أن: المدينون والمخزون كلا منهما مرهون لضمان جزء من أوراق
الدفع يعادل ٤٠٠٠٠٠٠ جنيه لكل واحد منها.
المطلوب:

إعداد قائمة النشاط والعمليات للشركة في ٢٠١١/٦/٣٠ مع إيضاح نسبة
الدين الممكن سداه ونسبة الدين الذي لن تتمكن الشركة من سداد في حالة
حدوث تصفية للشركة

الوحدة الثامنة

الرقابة وتقويم الاداء الاستراتيجى للوحدات
الاقتصادية الدولية



تقديم

تهدف هذه الوحدة الى عرض المرحلة الختامية لمنهج الإدارة الاستراتيجية حيث يعتبر رقابة وتقويم الأداء الاستراتيجي هما الحلقة الختامية لمنهج الإدارة الاستراتيجية ومن أهم المهام التي يضطلع بها فريق العمل في المنظمة ، فهما المرآة التي تعكس مدى نجاح المنظمة أو فشلها في التوجه الاستراتيجي الذي أخذت به ، فالمسئولية الملقاة على عاتق القائمين بعملية الرقابة والتقويم الاستراتيجي تتلخص في التحقق من أن الاستراتيجيات التي تم إختيارها قد نفذت فعلا وحققت المطلوب منها " قيام الإدارة بمتابعة جانبين هما جانب الأداء والتنفيذ داخل المنظمة وجانب البيئة الخارجية ومعرفة أي تغيير يحدث فيهما ويكون ذو تأثير على المنظمة ، مثل هذه المتابعة هي التي تمكن الإدارة من تحديد وتوقع وتخطيط أي تغييرات محتملة في عمليات المنظمة نتيجة وجود بعض المشاكل في تنفيذ الاستراتيجية أو نتيجة لتغيير مفاجئ يحدث في البيئة الخارجية " .

ممثلا في إنجاز مهمة المنظمة وأهدافها وبالمستوى المطلوب ، فالتقويم غاية الحكم على الاختيار الاستراتيجي ومدى نجاحه في تطوير أداء المنظمة ككل و أداء وحداتها الفرعية ، لذا يرى (محمد إسماعيل ، 1993 ، ص 376) أن الرقابة والتقويم الاستراتيجي يتطلبان:

من هنا يتضح دور التقويم الاستراتيجي في المنظمات التي تعمل في بيئة ديناميكية متحركة سواء كانت داخلية أو خارجية ، حيث أن مراجعة هذه البيئة بصفة مستمرة يمكن المنظمة من التعرف على التغيرات التي أثرت بشكل مباشر في الأسس والقواعد والتوجهات التي أعدت بناء عليها الاستراتيجية التي تم إختيارها للتطبيق وذلك لأن نجاح اليوم لا يضمن النجاح في الغد .

ولقد زادت أهمية التقويم الاستراتيجي في الآونة الأخيرة بدرجة كبيرة نظرا للتحويلات الاقتصادية الحادثة في كلا من البيئتين الداخلية والخارجية وللتطورات السريعة التي صاحبت عمليات التصنيع الحديثة وإزدياد حجم المنافسة المحلية والعالمية وإنتشار التكتلات الاقتصادية الإقليمية وظهور فئات عديدة من المنافسين .

ويرى الكثيرون من كتاب الإدارة الاستراتيجية أنه بالرغم من عظم أهمية هذه الحلقة من حلقات منهج الإدارة الاستراتيجية إلا أنها تواجه عدد من الصعاب التي يمكن إجمالها في النقاط التالية : (David, 1997, P.287)

أ - الزيادة السريعة والمتلاحقة في عقد البيئة التي تعمل فيها المنظمات حاليا .

ب - صعوبة التنبؤ بالمستقبل بدقة كاملة في ظل هذه التغيرات وانتشار حالة من الغموض .
ج - كبر حجم متغيرات البيئة الداخلية والخارجية التي يتم التعامل معها .

د - الإهمال في وضع خطط مستقبلية سليمة .

وعلى الرغم من هذه الصعوبات التي تواجه عملية التقييم فإنه لا مفر منها نظرا لأهميتها القصوى ولدور المعلومات الناتجة عنها لاستخدامات العديد من الفئات التي تمثل أصحاب مصالح يتعاملون مع المنظمة ، وتتباين إهتمامات المستفيدين من عملية التقييم بتباين أهدافهم وغاياتهم ومن أهم الفئات التي تهتم بعملية التقييم الاستراتيجي :

المساهمون ←

حيث تنصب إهتماماتهم على معرفة أسباب التغيير الذي أصاب قيمة ما يملكون ، أسهم وكذا أيضا أسباب الثبات أو التغيير في نسب توزيعات الأرباح

القوى البشرية ←

وهي الفئة التي تهتم بالتمرف على مدى استقرار المنظمة ، نظم الحوافز ، مستوى الجور ، استمرار أو إندثار فرص العمل في المستقبل .

المستهلكون ←

ويهتمون بدرجة جودة المنتج ونسبة الإنتاج المبيع وجودة الخدمات التي يحصلون عليها مقابل ما يتحملونه من أعباء ، كفاءة الأنشطة التسويقية وأنها تفي بخدمات ما بعد البيع .

الموردون ←

ويركزون إهتماماتهم على حجم أوامر الشراء التي يتم تنفيذها ، مدى الانتنظام في سداد الدفوعات النقدية مقابل مستلزمات الإنتاج التي تم توريدها .

المنافسون ←

ويهتمون بمعرفة معدل النمو الكلي للمنظمة ومعدل الزيادة في الحصة السوقية ، مدى إمكانية تقديم خدمات أو منتجات جديدة من عدمه ، قوة أو ضعف المركز المالي للمنظمة .

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن عملية التقييم الاستراتيجي ليست مرحلة مغلقة على نفسها أو ترتيبها لا بد وأن تأتي في ختام العمل الاستراتيجي بل هي عملية ديناميكية مستمرة ومتوالية ومنتشرة داخل المنهج بالكامل .

ولقد تم تنظيم هذا الوحدة لتقدم بانورا عامة لمنهج تقويم الأداء من خلال الفكر الاستراتيجي ممثلا في منهج الإدارة الاستراتيجية وذلك من خلال مناقشة مجموعة من النقاط تم تضمينها في متن هذه الوحدة .

أولا : الإطار العام لمنهج الرقابة والتقييم الاستراتيجي :

يتضمن الإطار العام لعملية التقييم الاستراتيجي ثلاثة عناصر أساسية هي :

- * إختبار الأسس والافتراضات التي تم من خلالها صياغة إستراتيجية المنظمة .
- * قياس الأداء الفعلي ومقارنه للنتائج الفعلية مع النتائج المحددة مقدما
- * القيام بمجموعة من الإجراءات المصححة في حالة وجود إختلاف بين الأداء الفعلي والأداء المتوقع .

وفيما يلي عرض موجز لكل عنصر على حدة .

❖ إختبار الأسس والافتراضات التي في ضوئها يتم صياغة إستراتيجية المنظمة تتطوى هذه المرحلة على مراجعة العوامل البيئية والاجتماعية التي تم التركيز عليها عند صياغة إستراتيجية المنظمة وذلك للتأكد من مدى صلاحيتها للظروف التي تمت فيها عملية التطبيق ويطلق البعض (Premise Control) والتي تنفذ إما من خلال العملية مسمى الرقابة المسبقة في العلوم السياسية / الاقتصادية / التحليلات متخصصين من داخل المنظمة من خلال مستشارين من خارج المنظمة ، وفي هذه العملية يكون الصناعيون أو من خلال مستشارين من خارج المنظمة ، وفي هذه العملية يكون مضمون الرقابة مركز على الافتراضات الأساسية التي أعدت في ظلها الإستراتيجية ، وذلك للتأكد من استمرار صلاحية هذه الافتراضات ومناسبتها لأنشطة المنظمة في حالة حدوث بعض التغيرات عما كان متوقعا لها ، ويراعى في مثل هذا النوع من الرقابة والتقييم ضرورة التخفيف من الحجم الزائد للبيانات التي يتم تجميعها حتى لا تصبح معوقا لها وتقودنا إلى حالة من الاضطراب وفقد المصدقية بسبب ما يعرف بالثخمة المعلوماتية .

إن صياغة وتحديد الدور الواجب القيام به من قبل منظمة الاعمال ووحداتها الفرعية هو محصلة وتفاعل مجموعة العوامل التي تم إستنتاجها من بيئتها الخارجية والداخلية وبالتالي فإن أي تغير في الافتراضات التي تم بناء عليها هذه الاستنتاجات بالضرورة سيتبعه تغير في مواصفات الدور القائم أو إستبداله بدور آخر مناسب للتطلعات الجديدة . إن كشف هذه التغيرات هو النشاط الرئيسي لنوع آخر من أنواع الرقابة والتقييم .

الاستراتيجى يطلق عليه مسمى "Strategic Surveillance" والذي يتم من خلاله التركيز على التغيرات ذات التأثير الجوهري نظراً على أداء وحدة الأعمال بغرض التعرف عليها والاحتياط لها ومواجهتها قبل أن تصبح فرصاً سيئة أو تهديدات معقدة وتتم هذه العملية من خلال تكليف فريق من المتخصصين فى المناطق الوظيفية المختلفة داخل المنظمة بإعداد قوائم بعناصر النجاح والتمييز التي يرون إمكانية استمرارها فى المستقبل وكذلك أيضاً قوائم بنقاط الضعف المطلوب تجنبها حتى يتم التمكن من إجراء التعديلات الضرورية فى التوجه الاستراتيجى . إن تغيير هذه العوامل ليس بالضرورة وفى جميع الأوقات ذو تأثير سلبي على توجهات المنظمة ، فبعض عناصر التغيير قد تحدث تغييرات إيجابية مثل :

* حدوث تخفيض جوهري فى تكاليف الإنتاج .

* ثبات نسبة العيوب فى وحدات المخرجات أو انقماشها تحت المستوى المطلوب .
* ظهور فرص متاحة لإستخدام مستحدثات تكنولوجية فى مختلف القطاعات لم تكن متاحة من قبل . ولا يقتصر دور الرقابة من منظور الاستراتيجى على مراجعة عوامل البيئة الداخلية فقط وإنما يدخل فى دائرة إهتمامه أيضاً عوامل البيئة الخارجية ممثلة فى الآتى :

* نمو التعامل مع الجهات الحكومية
* درجة وحجم المنافسة .

* تزايد المسئولية تجاه المحافظة على البيئة .

فدور التقييم هنا ينصرف نحو الحكم على العوامل الداخلية والخارجية والتنبؤ بأى تغيير متوقع فيها ويكون له تأثير مباشر على أداء المنظمة أو وحدات أعمالها .

❖ قياس الأداء الفعلى ومقارنته بأداء المخطط :

يتطلب القياس الفعلى لأداء المنظمة توافر عدد من أدوات القياس ، أما الحكم على هذا الأداء وتقييمه فيتطلب مجموعة من المعايير والتي يمكن وصفها على أنها انعكاس للأهداف المطلوب إنجازها ، ترتبط أدوات القياس بالمجالات الوظيفية للأنشطة حيث يتم من خلالها تقدير حجم وقيمة الأداء المحقق خلال الفترة ، وعليه فإن تقييم الأداء من منظور إستراتيجى يتطلب مجموعة من المعايير Criteria تغطى مناطق العمل التي يرغب الإستراتيجيون فى اختبارها وعادة ما تنصف بالشمول والعمومية ، بالإضافة إلى مجموعة من أدوات القياس Measures والتي تهتم بتفاصيل الأنشطة التي تقوم بقياسها .

ويمكن توضيح هذا الأمر من خلال إستعراض مثلاً لمجموعة معايير تقييم أداء الوظيفة التسويقية والتي يمكن إقترانها فى الآتى :

Quality
Speed
Dependability
Flexibility
Cost

- 1 - الجودة
- 2 - السرعة
- 3 - درجة الاعتمادية أو الوثوق
- 4 - المرونة
- 5 - التكلفة

وحيث أن مجالات الأنشطة متعددة ويجب أخذها في الاعتبار مجتمعة كوحدة واحدة وليست في صورة أنشطة منفصلة ، لذا يرى (محمد الجبالي ، 1998 ، ص 234) أن

“ الأداء = دالة (درجة رضاء + ربحية + تخفيض تكلفة + كسب حصة أكبر من السوق + مستوى جودة + تكامل معلومات داخلي وخارجي + الحفاظ على قوة عامة + التطبيق السليم لمحاسبة المسئولية + تخفيض أوقات التسليم + تخفيض أزمته + تجهيز آلات + زيادة استغلال الموارد المتاحة ” إن استخدام المعايير في الحكم على أداء المنظمة يتطلب إستنباط مجموعة من أدوات القياس التي لها قدرة عالية في التعبير عن طبيعة ومواصفات هذه المعايير وهنا يمكن التفرقة بين نوعين من المقاييس هما :

أ - المقاييس المالية :

ويقصد بها مجموعة أدوات القياس التي تبرز علاقة بين متغيرين أو أكثر من متغيرات النشاط في شكل قيمي أو مالي معبراً عنه بوحدات النقد وقد احتلت هذه النوعية من أدوات القياس مساحة لا بأس بها في الحقل المحاسبي ، وتم الاعتماد عليها بشكل مكثف كأدوات جيدة في مجال التحليل المالي والموازنات الرقابية وتحليل إتحرافات التكلفة ، وقد ساعدت بساطة تكوين هذه الأدوات في إنتشار استخدامها وتداولها لفترات طويلة في مجال الرقابة والتقويم ، وعلى الرغم من أهمية هذه الأدوات وعدم إمكانية الاستغناء عنها كلية إلا أنها تعرضت لهجوم شديد من الكثيرين بزعم أنها قد تؤدي إلى نتائج غير موضوعية وبالتالي قرارات غير مرغوب فيها لتركيبتها على جانب واحد فقط من جوانب الأداء وهو (المالي) وإهمالها للجوانب الأخرى كما أنها تركز على قياس الأداء في الأجل القصير .

ب - المقاييس غير المالية (النوعية)

ويقصد بها مجموعة أدوات القياس التي لا تستخدم في التعبير عن العلاقة بين متغيراتها أية وحدات نقدية ، بل تسعى لإظهار بعض العلاقات الوصفية أو التحليلية فقط ، وقد إنتشر استخدام هذه الأدوات بصورة ملحوظة في الآونة الأخيرة لقدرتها على إقتحام بعض مناطق الأداء التي كان يصعب قياسها مثل مناطق الجودة / الحوافز خدمات ما بعد البيع / رضاء المستهلك / رضاء العاملين وغيرها من المناطق الأخرى .

وقد قدمت دراسة (Raji, 2000, PP.65 - 92) نموذجا لاستخدام أدوات قياس غير مالية في تحليل العلاقة بين الجودة / رضا المستهلك / الحصة السوقية وأثرهم على الأداء المالي المستقبلي ونظم الحوافز ونداء على عينة مكونة من 18 فندق خدمي وباستخدام أسلوب تحليل السلاسل الزمنية لبيانات 72 شهر خاصة بهذه الفنادق ، وقد توصلت الدراسة إلى أن مقاييس الأداء غير المالية كان لها دورا كبيرا وعلاقة جوهرية في تطوير وتحسين نظم الرقابة والتقييم ، مرتبطة بنظم الحوافز في هذه المنظمات . كما أن (حسين عيسى ، 1997 ، ص 104) أشار إلى أن تجربته الشركات اليابانية أثبت أن العلاقة المباشرة بين نظام المحاسبة الإدارية والأهداف الاستراتيجية تؤدي إلى ضرورة تطوير أساليب المحاسبة الإدارية بما يحقق توليد المؤشرات غير المالية اللازمة لقياس وتقويم مجالات الأداء المختلفة.

هذا بالإضافة إلى أن توجهات تطوير النظام المحاسبي الآن تتجه نحو تغيير منهج استخراج المعلومات من مدخل الاهتمام بالمنتج إلى مدخل الاهتمام بالمستهلك والذي يناسبه الاعتماد على مقاييس الأداء غير مالية وهذا ما يؤكد (Nanni, et al., 1992, P.11)

" ولكن وضع مقاييس غير مالية ترتبط مباشرة بتحديد إجابات عن الأسئلة التي تدور حول الجودة/ المرونة تعتبر أكثر ما أسبى وملامة للاستراتيجيات الموجهة أو الداعمة لمستهلك (التوجه للمستهلك) بدلا من (التوجه للمنتج) وهو الذي أخذ به نظام المحاسبة الإدارية في الآونة الأخيرة "

ويرى الكاتب أنه من المفضل استخدام كلا النوعين من المقاييس دون تفضيل لإحداهما عن الآخر إلا من حيث مدى وضوح تمثاله لمعيار التقويم الذي تم الاتفاق عليه وعند مقارنة نتائج قياس الأداء الفعلي مع النتائج المحددة مقدما ، فإنه من المقبول حدوث اختلافات بين النوعين من النتائج حيث أن التطابق الكامل أمرا مستبعدا إلى حد ما ولكن من الأمور المتعارف عليها أنه إذا كانت الاختلافات أو الفروق في حدود المسموح به فإن الأمر لا يتطلب التدخل لاتخاذ أية إجراءات مصححة ، لذا يتطلب الأمر وجود مدى مسموح به أو مقبول لهذه الاختلافات بحيث إذا تم تجاوزه يلزم الأمر في هذه الحالة التدخل لمعرفة أسباب الاختلافات ومعالجتها سواء كان بتعديل التوجه الاستراتيجي المخطط أو بتصحيح مسار الأداء التنفيذي كما أن التدخل قد يكون مقبولا أيضا في حالة تخطى نتائج التنفيذ للحدود المسموح بها ، تى ولو كان بفروق موجبة لأن ذلك قد لا يعد موقفا سليما في جميع الأحوال

القيام بعدد من الإجراءات المصححة :

الخطوة النهائية في عملية الرقابة والتقييم تركز على تنفيذ مجموعة من الإجراءات التصحيحية لمعالجة فروق الانحرافات السلبية ، سواء كان ذلك من خلال تعديل الاستراتيجيات المخططة أو بالتحويل إلى إستراتيجيات أخرى مناسبة أو معالجة الثغرات في تطبيق التوجه الاستراتيجي ذاته ، ويتطلب ذلك تنفيذ الخطوتين التاليتين :

أ - دراسة هذه الفروق وتحديد مسبباتها ومعرفة ما إذا كانت أسبابها داخلية ناتجة عن نقاط ضعف في بيئة المنظمة الداخلية أو خارجية ناتجة عن تهديدات تواجه المنظمة ، كما يجب معرفة ما إذا كانت هذه الفروق فجائية وغير خاضعة للتحكم أم أنها ناتجة عن مسببات كان يمكن التحكم فيها .

ب - تنفيذ مجموعة الإجراءات المصححة والتي قد تنصرف إلى ضرورة تعديل الاستراتيجيات الموضوعية أو تغييرها بالكامل وإستبدالها بأخرى ويؤكد المضمون السابق ما صاغه أحد كتاب الإدارة الاستراتيجية في شأن توصيف مضمون عملية الرقابة والتقييم والذي وصفها (محمد إسماعيل ، 1993 ، ص 389) بأنها :

“ هي عملية تؤدي إلى جعل نشاط الإدارة الاستراتيجية يبدأ وكأنه في صورة دائرة مغلقة ، فوجود الانحرافات المؤثرة بين الأداء والمعايير قد يتطلب عودة الإدارة الخاصة بالمنظمة إلى فحص رسالتها الأساسية والتي تعمل في ظلها ، وإلى تحديد جوانب القوة والضعف أو تحديد الفرص والتهديدات التي تواجه المنظمة أو فحص عملية الاختيار الاستراتيجي أو وضع الاستراتيجية موضع التطبيق ” .

أشكال نظم الرقابية ومدخل التقييم الاستراتيجي :

تتعدد نظم الرقابة المستخدمة في مرحلة التقييم الاستراتيجي ، ويتوقف ترجيح إحداها عن الأخرى على المستوى الذي يخضع للتقييم ، وبصفة عامة هناك ثلاثة مستويات لتنفيذ عملية التقييم الاستراتيجي يمكن عرضها على النحو التالي :

❖ تقويم أداء المنظمة بكل
وهنا يتم تقويم الأداء الكلي للمنظمة من خلال مجموعتين من النظم الرقابية (Hill & Jones, 1992, P.350)

- نظم رقابة المخرجات ————— ← وهي التي تركز على رقابة الأداء النهائي للمنظمة من خلال :
 - نظم رقابة السوق (أو الموجهة لسوق)
 - نظم رقابة المخرجات النهائية
 - نظم رقابة السلوك ————— وهي التي تركز على الطرق والأساليب التي اعتمد عليها لتنفيذ الأداء الكلي للمنظمة من خلال :
 - نظم الرقابة الروتينية
 - نظم الرقابة البيئية
- وفيما يلي عرض مختصر لكل نوع على حدة :

أولاً : نظم رقابة السوق ← وهي من أكثر نظم رقابة المخرجات موضوعية وتستند في حالة قدرة المنظمة على وضع مقاييس مالية لقياس الأداء وتقويمه في ظل ظروف المنافسة السوقية التي تواجهها المنظمة ، حيث يتم من خلالها تحديد القيمة العادلة التي يمكن استخلاصها كمييار للتقويم.

ثانياً : نظم رقابة المخرجات ← وهي تلك النظم التي تركز على تقويم أداء الأقسام أو الوظائف أو أنشطة الوظائف عن طريق تحديد أهداف مناسبة (معايير) تكون معلومة مقدما تستند في معايير للحكم على كفاءة أداء وحدات الاعمال وقدرتها على إنجاز المطلوب منها من عدمه .

ثالثاً : نظم الرقابة الروتينية ← وهي التي تهتم بالتركيز على رقابة النظام بما يشمل عليه من قواعد وإجراءات تنظم سلوك وحدات الأقسام أو القطاعات والأفراد ، فالتركيز يكون على مراجعة الإجراءات الموضوعية لإنجاز الأهداف وليس على الأهداف نفسها ومن هذه النظم رقابة الموازنة ، رقابة المعايير .

رابعاً : نظم الرقابة البيئية ← وهي التي تركز على الجوانب الداخلية للنظام العام للمنظمة ، حيث تهتم بمجموعة القيم والأعراف والالتزامات التي تحرص عليها المنظمة لذا يطلق عليه في بعض الأحوال رقابة ثقافة المنظمة والتي تهدف إلى إحداث قدر من التحكم والرقابة الذاتية .

❖ **تقويم أداء وحدات الأعمال الفرعية :**
 في حالة الانتقال إلى مستوى وحدات الأعمال الاستراتيجية والتي إما أن تكون وحدات
 أعمال مستقلة أو تابعة للمنظمة الأم أو قطاعات تنظيمية داخلها فيتم تطبيق
 واحدة من أشكال الاستراتيجية النوعية
 لـ **Generic Competitive Strategy Porter** والتي يمكن ربطها
 بالاستراتيجية المختارة من خلال الجدول التالي :
**نظم الرقابة وعلاقتها بالاستراتيجية العامة لمستوى وحدات الأعمال
 الاستراتيجية**

الإستراتيجية العامة للتنافس		
التركيز	التشوع	القيادة في خفض التكلفة
وظيفي التركيز على المنتج أو المستهلك إستخدام أمثل (مثلا رقابة التكلفة وأهداف الجودة) إستخدام أقل إستخدام كبير (القيم والثقافة)	حسب المنتج أو التشكيلة التركيز على البحوث والتطوير أو التسويق تستخدم بشكل أقل (مثلا رقابة على أهداف الجودة) إستخدام كبير (القيم الثقافية)	الوظيفي أو حسب المنتج التركيز على التصنيع يستخدم بشكل واسع (مثلا رقابة التكلفة) إستخدام أقل (الموازنات) إستخدام أقل (دوائر الجودة)

Source :

Hill, W.L. & Jones, R.G., 1992, Strategic management,
 Houghton Mifflin Company, Boston, P.372

❖ **تقويم أداء الأنشطة الوظيفية :**

أما بالنسبة لمستوى الأنشطة والوظائف الرئيسية داخل المنظمة ، فإن النظم
 الرقابية هنا تختلف باختلاف نوع النشاط الخاضع للتقويم من حيث كونه صناعي
 (إنتاجي) ، تسويقي ، بحوث وتطوير الخ .

من العرض السابق يتضح أن نظم الرقابة وتقويم الأداء في الفكر الإستراتيجي
 لا بد وأن تتناسب مع عنصرين أساسيين في بناء المنظمة هما :

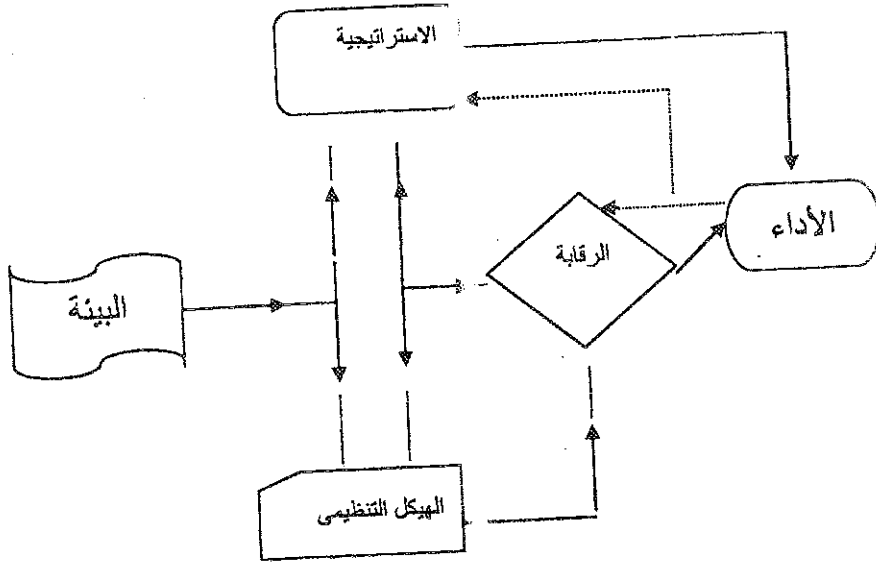
* الهيكل التنظيمي المناسب لتطبيق الاستراتيجية .

* الاستراتيجية المطبقة - اء للمنظمة ككل أو لوحداتها الفرعية أو للأنشطة الوظيفية .

لذا فقد نادى (Macintosh, 1995, PP.87-89) إلى ضرورة تعديل الإطار العام لتنظيم الرقابة والتقييم بحيث تأخذ في الاعتبار كلا من عنصرى الهيكل التنظيمى والاستراتيجية كما هو موضح بالشكل التالى :

شكل رقم

البيئة - الاستراتيجية - نظم الرقابة على الأداء



Source:
Macintosh, B.N., 1995, Management accounting and control system, John wily & sons, Chichester, P.87

❖ تفعيل الدور المحاسبى لمقابلة متطلبات التقويم الاستراتيجية
إن تفعيل دور النظام المحاسبى يؤلف تطوير مساهمته فى تحقيق أهداف التقويم
الاستراتيجى يتطلب إجراء العديد من التحسينات لسد الثغرات ومعالجة أوجه
القصور التى انصفت بالنظام وبصفة خاصة بعد التطورات الهائلة فى بيئة العمل
الجديدة وتطور تكنولوجيا المعلومات ونضوج الفكر الإدارى . إن تفعيل هذا الدور
يعتمد على دعامتين أساسيتين هما :

- ١ - ضرورة التعرف على أوجه النقد والقصور الموجهة للنظام في شكله الحالي والتي تحد من قدراته في هذا المجال .
- ٢ - ضرورة تأقلم ومواءمة النظام الحالي ومواكبته للتغيرات البيئية من حوله حتى يستطيع أن يسترد عافيته المفقودة في مجال تقويم الأداء وفيما يلي نتناول بشئ من الإيضاح لكلا من الدعامين السابقين :

• قصور نظام المحاسبة الإدارية في تطبيق متطلبات التقويم الاستراتيجي:

إن ارتباط المعلومات المحاسبية بالوظائف الإدارية الأساسية من تخطيط ورقابة وإتخاذ قرارات هي السبب والنتيجة المباشرة في ظهور ما يعرف باسم المحاسبة الإدارية لتكون همزة الوصل بين إحتياجات الإدارة من المعلومات المالية والمحاسبية ومصدر توليد هذه المعلومات ، وبالرغم من أن الهدف الأساسي لنظام المحاسبة الإدارية هو تدعيم الممارسات المحاسبية في بيئة العمل الإداري إلا أنه لم يستجب بشكل كاف وفعال للتطورات المتلاحقة والحادثة في هذا المجال ، هذا الوضع الحق بالنظام مجموعة من الانتقادات وأوجه القصور التي حدثت كثيراً من كفاءته وفعالته في هذا الشأن مما دعى الكثيرين إلى المطالبة بضرورة تطوير نظم المحاسبة الإدارية لكي تتواكب مع متغيرات العصر .

إن الغاية الرئيسية من التعرف على جوانب ضعف النظام المحاسبى ليست مطلوبة في حد ذاتها للتقليل من أهمية الدور الذى يمكن أن يلعبه ، بل على العكس هي الرغبة في تحسين ورفع كفاءة النظام لكي يستطيع القيام بالدور المنوط به على أكمل وجه ، فمعرفة الداء يسهل من وصف الدواء أما تجاهل التشخيص الجيد للداء قد يجعلنا نسير في اتجاهات لا تحقق الهدف المأمول أو المرغوب فيه .

إن تركيز الانتباه حول دور النظم المحاسبية في مجال تدعيم الممارسات الإدارية بخصوص الرقابة وتقويم الأداء يقودنا إلى استنباط أهم أوجه القصور التالية :

- ١ - التركيز على قياس ورقابة الأداء في الأجل القصير وإهمال الاهتمام بذلك في الأجل الطويل مما ترتب عليه قصور في المعلومات الناتجة من النظام وخاصة فيما يتعلق بتقويم القرارات الاستثمارية طويلة الأجل .
- ٢ - التركيز على استخدام أدوات القياس الكمية وعدم التوسع في استخدام المقاييس غير الكمية وما ترتب على ذلك من قصور في إبراز المميزات الاستراتيجية للمنظمة ممثلة في الجودة / المرونة / النمو (عماد قطب ، ١٩٩٨ ، ص ١٧٤)

٣ - فقد وظيفة الرقابة التي يقدمها نظام المحاسبة الإدارية لخاصية التنبؤ المسبق لأنها غالباً ما تكون متأخرة عن لحظة اتخاذ القرار والتي تحتاج إلى بيانات فورية

on-Time مما يجعلها رقابة بعيدة أي بعد الانتهاء من الأداء الفعلي ، وهذا يؤدي إلى ضعف فرص تلاشي . تجنب حدوث الأخطاء (محمد الجبالي ، 1998 ، ص 214) .

٤ - نموذج الرقابة في ظل نظم المحاسبة الإدارية يتصف بالسكون Static حيث لا يهتم بفحص العوامل المبنية أو المحركة للأداء ، فهو يركز على نتائج الأداء الحادث فعلاً مما يدفع ويقلل من أهمية عملية التقييم (محمد الجبالي ، 1998 ، ص 14) .

٥ - اعتماد أدوات التقييم والرقابة على افتراضات غير واقعية ممثلة في مستويات عدم التأكد وبسبب الأنشطة التي تخضع للتقييم مما يجعلها غير قادرة على الوفاء باحتياجات المهتمين بعملية التقييم من أصحاب المصلحة.

٦ - عدم توافق نظام المحاسبة الإدارية بوضعه الحالي مع متغيرات البيئة التي يعمل فيها (حالات عدم التأكيد البيئي) والأشكال التنظيمية التي يتواجد بداخلها (الهيكل التنظيمي) مع الاستراتيجية التي تتبناها المنظمة (الاختيار الاستراتيجي) مما أوجد مشاكل وهينة للمعلومات الناتجة من النظام لا يتوافر فيها الخصائص العامة للمعلومات والتي تقدمها البعض في أربعة معايير أو مجالات هي : (محمد السر أفيري ، 1999 ، ص 356 - 357)

النطاق الواسع

بمعنى إرتبؤها بالبيئة الخارجية وردود أفعال المنافسين وإحتوائها على معلومات غير مالية بجانب المعلومات المالية وأز تكون ذات بعد تنبؤي .

الوقت المناسب

أو الوقتية التي تكون على درجة عالية من كفاءة الاستجابة السريعة للأحداث غير المتوقعة .

التجميع

في عدة مستويات سواء كان مستوى المنظمة أو القطاع أو الوظيفة .

التكامل

لتحقيق التماسك بين المكونات الفرعية للوحدة التنظيمية الإستراتيجية

• تنشيط الدور الرقابي للنظام المحاسبي بالتوافق مع آليات النوجه الإستراتيجية :

بعد إستعراض نقاط الضعف والثغرات الموجهة للنظم المحاسبية فى مجال الرقابة وتقويم الأداء نناقش فى هذا الجزء كيفية مواجهة ذلك من خلال تدعيم تلك النظم باليات التوجه الاستراتيجى ممثله فى عنصرين هما الاستراتيجيات والهيكل التنظيمى ، وإن إبراز أهمية هذين العنصرين قد سبق عرضها فى الفصول السابقة

وقد كان الهدف الذى يسعى إليه الباحث من هذا العرض هو التأكيد على حتمية توافق النظم المحاسبية الإدارية مع آليات التوجه الاستراتيجى بصفة عامة هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى حتمية تطوير الوظيفة الرقابية لكى تتلائم مع كلا من متغيرى الاستراتيجية والهيكل التنظيمى .

فاختيار هذين العاملين لم يأت من فراغ فإذا أمعنا النظر فى كفاءة وظيفة التقويم الفعال نجد أنه يعتمد بداية على ركنين أساسيين هما :

أ - معايير محددة مقدما تعبر عن الأداء المتوقع والمأمول (وظيفة التخطيط) نظرا لأن عدم وجود تخطيط مسبق يستدعى بالتبعية ضعف عملية التقويم ، هذه المعايير لابد وان تكون منبثقة من مهمة وأهداف المنظمة والتي يعبر عنها من خلال الاستراتيجية المقترح تنفيذها (الاستراتيجيات).

ب - توافر أداء فعلى قابل للقياس من خلال مجموعة من أدوات القياس المتنوعة والتي يتم اختيارها بعناية ، وهذا يتطلب وضع الاستراتيجية المخططة موضع التنفيذ (مرحلة التطبيق) وهنا لابد من تهيئة البيئة التنظيمية الداخلية لاستقبال عملية التطبيق من خلال إنتقاء الهيكل التنظيمى المناسب والمتوافق مع الاستراتيجية المطبقة .

تأسيسا على ذلك فإن ارتباط الوظيفة الرقابية بعنصرى الاستراتيجية والهيكل يعتبر ارتباطا عضويا منطقيا فى ضوء التوجهات الاستراتيجية (الإدارة الاستراتيجية) وذلك كوسيلة لتطوير أداء نظم المحاسبة الإدارية وتدعيم الميزات النسبية والقدرات التنافسية للمنظمة وعليه فإن الباحث سوف يقوم بعرض العلاقة بين وظيفة الرقابة والتقويم مرة أخرى من خلال دورة حياة المنتج حيث أن كل مرحلة تتطلب نظم الرقابة والتقويم المتوافقة مع مواصفات المرحلة التى تتم فيها عملية الرقابة والتقويم كمدخل لتحديث نظم المحاسبة الإدارية وتطوير دورها الرقابى .

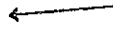
• العلاقة بين الاستراتيجية / الهيكل التنظيمى / الوظيفة الرقابية :
سبق الإشارة إلى أن هناك العديد من البدائل الاستراتيجية وكذا الأشكال التنظيمية الممكنة تطبيقها فى نشاط منظمات الاعمال لذا فإن مواصفات عملية الرقابة والتقويم لأداء هذه المنظمات سوف ترتبط ارتباطا وثيقا بكل من نوع الاستراتيجية وشكل الهيكل التنظيمى المتبع ، وبناء على ذلك يظهر لنا أربعة

أنواع من المنظمات التي تختلف فيما بينها من حيث نوع الاستراتيجيات وشكل الهيكل التنظيمي وبالتالي تحتاج إلى تطبيق واستخدام أنواع من النظم الرقابية تتناسب مع إستراتيجياتها ويكفلها التنظيمية هذه الأنواع هي
(Mcintosh, 1995, PP.95-104)

1 - المنظمة المتحفظة : Defender Organization

المنظمات المتحفظة هي تلك التي تسعى إلى تحقيق وضع مستقر نسبياً والاستمرار عالية عن طريق السيطرة على قطاع معين من قاعات السوق أو السيطرة على السوق بالكامل والعمل على استمرارية هذه السيطرة لذا فمن المناسب لها تطبيق نظام رقابة الكفائية Efficiency Control والذي يكون من خلاله :

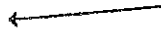
الاستراتيجيات المتبعة



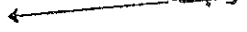
استراتيجيات متحفظة أو مستقرة لا تهدف إلى الدخول في أسواق جديدة أو إحداث تنوع في المنتجات وتسعى إلى تخفيض تكاليف الإنتاج والتوزيع وتحسين جودة المنتج ، وتخفيض الأسعار والتالي فهي لا تسمح للمنافسين أو تشجيعهم على الدخول في الأسواق التي تسيطر عليها.

تستخدم هذا التنظيمي تقليدي يبرز إستقلالية كل وحدة أعمال ، ويتم متابعة العمل بين هذه الوحدات والتنسيق فيما بينها بصورة روتينية .

الهيكل التنظيمي



الرقابة



تعد على نظم رقابية محكمة تركز على رقابة وتقويم مدى كفاية استخدام العناصر والموارد المتاحة للتشغيل بصورة سليمة ، كما أنها تركز على مراجعة ومتابعة عناصر التكاليف وتحليل الانحرافات ومعرفة مسبباتها بهدف تدنيه التكلفة وهنا يعتمد نظام الرقابة والتقويم على استخدام بيانات تاريخية لعمل المقارنات الدورية اللازمة للموقف السوقي للمنظمة .

٢ - المنظمة الطموحة Prospector organization

المنظمات الطموحة هي تلك التي تسعى إلى تقديم منتجات جديدة باستمرار ، وتعديل مواصفات المنتجات الحالية ، ويكون لديها الرغبة المستمرة في الدخول إلى الأسواق الجديدة وخلق وضع متفوق لها بين منافسيها لذا فمن المناسب لها تطبيق نظام رقابة الفعالية Effectiveness Control والذي يكون من خلاله :

الإستراتيجيات المتبعة ←

إستراتيجيات طموحة قد تكون إحدى أنواع إستراتيجيات النمو والتكامل أو الاستثمار المشترك وذلك بهدف تدعيم الابتكارات وتحقيق درجة عالية من المرونة الصناعية تجعلها قادرة على الاستجابة السريعة للتغيرات في الظروف السوقية والاستفادة من الفرص المتاحة في بيئتها الخارجية .

الهيكل التنظيمي ←

تعتمد على استخدام هيكل تنظيمي ضخمه وكبيرة نسبيا تتضمن مجموعة ترتيبات إدارية عضوية ، كما أنها تستعين أو تفضل استخدام أسلوب تكوين المجموعات لتنظيم عمليات كل منتج .

الرقابة ←

تهتم نظم الرقابة والتقويم بقياس ومراجعة الفعالية في الأداء وبصفة خاصة تجاه التحديث التكنولوجي وتنفيذ الأعمال الطارئة وتحسين الربحية والأهتمام بمراجعة وتقويم جوانب المسؤولية الاجتماعية .

٣ - المنظمة المحللة Analyzer Organization

المنظمات المحللة هي مزيج من المنظمات الطموحة والمتحفظة وهي تسعى دائما إلى الاحتفاظ بوضع مستقر نسبيا ، وتنشأ لديها رغبة في التواجد في الأسواق الجديدة لذا فمن المناسب لها تطبيق نظام الرقابة المزدوجة Duel Control System والذي يكون من خلاله :

الإستراتيجيات المتبعة ←

إستراتيجيات تهتم بجوانب التخطيط ورفع مستوى الكفاية وإحداث نوع من التوازن بين المخاطر والتهديدات والابتكارات .

الهيكل التنظيمي ----->

هيكل تنظيمية مزدوجة تميل إلى تحقيق المركزية في العلاقات العضوية وأيضاً في العلاقات مع أطراف البيئة الخارجية.

← الرقابة

تستخدم نظم رقابية محكمة تتسم بمراجعة ومتابعة جميع العناصر البيئية المؤثرة في الأداء، وتهتم كثيراً بالرقابة على عناصر التكاليف والسيطرة عليها ومتابعة جميع العناصر المؤثرة على ربحية المنظمة.

4- المنظمة غير المتوافقة Reactor Organization

المنظمات غير المتوافقة هي تلك المنظمات غير المستجيبة للتغيرات الحادثة في بيئتها وغير المعنية بها، لذا فهي لا تهتم بمتابعة التطورات التكنولوجية وإن حدث فيكون ذلك بشكل عشوائي غير منظم وتحت ظروف اضطرارية وبدون أية منافع، كما أن صنع القرارات فيها يتم في سرية وعادة ما يكون غير قادرة على التحول إلى أي نوع من الأنواع السابقة وفي الغالب تعتمد هذه المنظمات على نظم رقابة غير فعالة Ineffectual Controls والتي تتسم بالآتي:

الإستراتيجيات المتبعة ← وفي أغلب الأحيان لا يكون لها إستراتيجية معطومة أو محددة المعالم - "running - blind strategy".

← الهيكل التنظيمي

في العادة لا يكون لها هيكل تنظيمي بالشكل المعروف وإنما علاقات سياسية بين الأطراف تحكمها قواعد السلطان المسئولة.

← الرقابة

دورها شبه معدوم وتقتصر على الإجراءات والقواعد المالية مسك الدفاتر.

إن نظام المحاسبة الإدارية يجب أن يتم بما على هذه المتغيرات السابقة لكي يتمكن من تحديد الشكل المناسب لنظام الرقابة وتقييم الأداء المناسب لشكل المنظمة والاستراتيجية المطبقة فيها والهيكل التنظيمي المناسب أيضاً.

الرقابة الاستراتيجية / دورة حياة المنتج :
تمر دورة حياة المنتج بأربعة مراحل أساسية مرتبة هي التقديم / النمو / النضوج / التدهور وعادة ما ترتبط دورة حياة المنظمات بنفس هذه المراحل أو قد يضاف إليها مرحلة أخرى خامسة فيما بين مرحلتى النمو والنضوج وهي مرحلة

الاهتزاز أو عدم الاستقرار ونظراً لإختلاف المواصفات والمنتجات التي تحتوي عليها كل مرحلة ، فانه من المتوقع تباين نظم المحاسبة الإدارية والوظيفة الرقابية الممكن الاستعانة بها في كل مرحلة وهذا ما سوف نعرضه في الجزء التالي .

* مرحلة البداية أو التقديم :

في هذه المرحلة تهتم نظم الرقابة والتقويم بمراجعة وتقويم كلا من البيئتين الداخلية والخارجية لمتابعة الفرص والتحديات التي قد يواجهها المنتج الجديد ، كما تركز عمليات الرقابة على مراجعة وتقويم التصميمات المقبولة لهذا المنتج واتخاذ القرارات التي من شأنها معالجة المشاكل المتعلقة بهذه التصميمات وأيضاً إختيار خطوط الإنتاج الملائمة ورقابة الأنفاق على دراسات البحوث والتطوير والاستحواد على التكنولوجيا والاتفاق الاستثماري لبناء عناصر القوة اللازمة .

* مرحلة النمو :

وفيها تركز الرقابة وعمليات التقويم على مجالات الربحية والحصة السوقية وخفض تكاليف التشغيل ، حيث يتم تطبيق استراتيجيات التنوع كما يتم الاهتمام في هذه المرحلة بمراقبة العائد على الاستثمار حيث يصبح من أدوات القياس المهمة ذات الأولوية كما يتم الاهتمام بالدخل المتبقي للمساهمة في إختيار الاستراتيجية موضوع التقويم .

* مرحلة النضوج :

تتحول الرقابة في هذه المرحلة إلى الاهتمام بمقاييس الكفاءة ومتابعة حركة التدفقات النقدية ومراقبة عمليات الإحلال والتجديد لخطوط الإنتاج والرقابة على عناصر التكاليف والاعتماد على أدوات وأساليب متطورة مثل طريقة قياس التكلفة طبقاً للأنشطة ABC ومراجعة الاعتمادات المحددة التكلفة وتصميم المعلومات التكاليفية ومراجعة الأختيار الاستراتيجية المتواصل لأسعار المنتجات ، كما يتم الاهتمام برقابه إعداد الموازنات ومعايير التكلفة وتحليل الانحرافات ومراجعة التنسيق بين الأنشطة الإنتاجية والتسويقية وتصبح مؤشرات النمو والربحية من أهم مؤشرات هذه المرحلة .

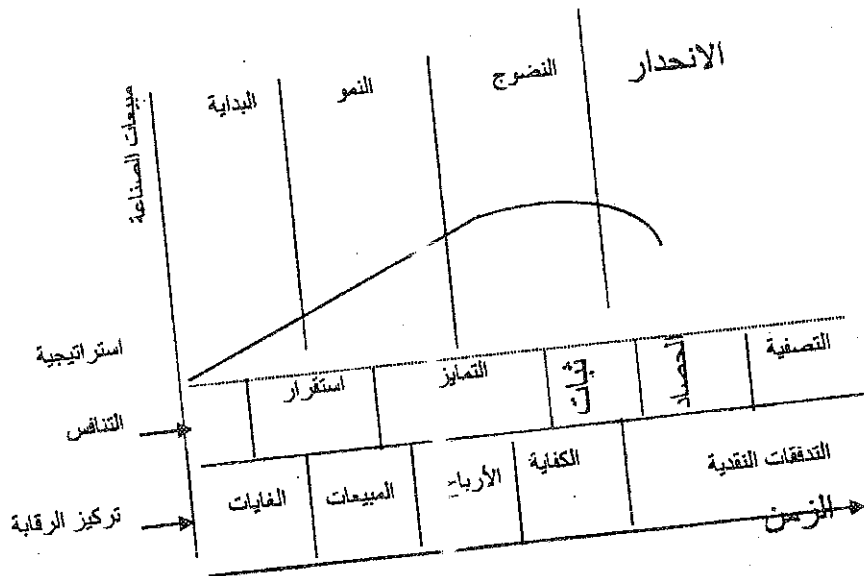
* مرحلة التدهور :

هنا يقدم نظام المحاسبة الإدارية ونظم الرقابة والتقويم تصوراً حول تكاليف الاتحسار أو الإفلاس، وتعويضات العاملين والخسائر الناتجة عن التخلص من المنتجات والمواد الخام بصورة إضطرارية والمعدات الرأسمالية وكل ما يرتبط مباشرة بعمليات الاتكماش والخروج من دنيا الأعمال .

ويعرض الشكل رقم التالي ملخصاً للمراحل السابقة

والاتجاهات الفكرية الحديثة والتي تدعم ونظم المحاسبة الإدارية في مواكبة الاتجاهات الحديثة سواء في مجال التصنيع و مجال الاهتمام بتوجهات العملاء والمستهلكين ومن أهم و يبرز هذه الأدوات ما يلي :

شكل رقم
دورة حياة المنتج وأسس نتائجها التنافس والرقابة



Source :

Macintosh, B.N., 1995, Management accounting and control System, John wiley & sons., Chichester, P10

المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية

- ١- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين "معايير المحاسبة الدولية لعام ٢٠٠١"، عمان، الأردن
- ٢- جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين. المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية" عمان الأردن، ٢٠٠١
- ٣- أبو نصار، محمد، "المحاسبة المالية المتقدمة" دائرة المكتبة الوطنية عمان الأردن، ٢٠٠٧
- ٤- القاضي، حسين، "القوائم المالية الموحدة"، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣
- ٥- القاضي، حسين وحسين دحروج، " المحاسبة المالية المتقدمة" دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٧.
- ٦- عاشور، عصافيت سيد أحمد، "معايير المحاسبة المصرية - الإطار النظري والتطبيقي"، مكتبة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٩.
- ٧- عاشور، عصافيت سيد أحمد، "المحاسبة الدولية" مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٥.
- ٨- عوض الله، ميخائيل وآخرون، " المشكلات المحاسبية المعاصرة" بدون ناشر، القاهرة، ٢٠١٠
- ٩- نداء، محمد صبري، المحاسبة الدولية،" بدون ناشر، القاهرة، ٢٠٠٦
- ١٠- دونالد كيسو، جيرى وكانت، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، ترجمة د. كمال الدين سعيد، الرياض، دار المريخ للنشر، سنة ١٩٨٨.
- ١١- د. صفوت مصطفى الدويرى؛ "مشكلات تحديد قيمة الأصول الثابتة ومقترحات معالجتها في ظل معايير التقارير الدولية" المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، العدد الأول، سنة ٢٠٠٦.

- ١٢- معايير المحاسبة المصرية، وزارة الاستثمار، ج.م.ع، الطبعة الثالثة، سنة ٢٠١٠.
- ١٣- د. محمد صبري، د. عاطف محمد العوام، د. صفوت مصطفى الدوايري، دراسات في نظرية المحاسبة (١)، كلية التجارة سنة ٢٠١٢.
- ١٤- د. محمد أحمد سوقى، د. صفوت محمد عبد المنعم، دراسات في المشاكل المحاسبية المعاصرة، كلية التجارة، سنة ٢٠١٠.
- ١٥- د. جمال رشدي، عبد العزيز، د. محمد أحمد شاهين، دراسات في المشاكل المحاسبية المعاصرة، كلية التجارة، سنة ٢٠١١.
- ١٦- د. طارق عبد العال حماد، دليل استخدام معايير المحاسبة، الجزء الثاني، الدار الجامعة للنشر، الاسكندرية، سنة ٢٠٠٩.
- ١٧- المجمع العربي لمحاسبين القانونيين "معايير المحاسبة الدولية لعام ٢٠٠١"، عمان، الأردن.
- ١٨- د. عصافيت سيد هاشور، "معايير المحاسبة المصرية - الإطار النظري والتطبيقي"، مكتبة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٩.
- ١٩- عماد السيد قطب، "منهج محاسبي مقترح لتقييم الاستثمارات في نظم التصنيع المتقدمة ودعم القدرة التنافسية للمشروعات الصناعية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة كلية التجارة - جامعة عين شمس، العدد الرابع.
- ٢٠- محمد السيد أسماعيل، ١٩٩٣، " الإدارة الاستراتيجية : مفاهيم وحالات"، المكتبة العربية الحديث.
- ٢١- محمد مصطفى الجبالي، ١٩٩٨، " استخدام العوامل المؤثرة لحدوث التكلفة والناصر المحركة للاداء في صياغة نموذج موضوعي لتقييم الاداء تحاقاً لأهداف المشروعات الانتاجية الحديثة"، مجلة الدراسات المالية والتجارية.
- ٢٢- د. محمد سمير الصباز، درجب السيد راشد، المحاسبة المتوسطة قواعد القياس والإفصاح المحاسبي لتحديد المركز المالي، الدار الجامعية الاسكندرية، سنة ٢٠٠٠.

ثانياً المراجع باللغة الانجليزية

- 1- A, Horied, L. smith., "Advanced Accounting", John willy & sons. N.Y. 2006.
- 2- Financial Accounting Standard Board, No. 15.
- 3- Larson, Jon, "Modern Advanced Accounting", Boston Irwin, Magrow – Hill, Ninth Edition, 2003.
- 4- Richard Lewis, David pendrill, "Advanced Financial Accounting, prentice Hall, 7th Edition, 2003.
- 5- Hill, W.L. & Jones, R.G., 1992, "Strategic management, Houghton Mifflin Company, Boston .
- 6- Macintosh, B.N., 1995, "Management accounting and control System", John wiley & sons., Chichester, P10
- 7- Dess, G.G. & Miller, A., 1993, "Strategic Management", McGraw- Hill. Inc., International Edition.
- 8- Nanni, jr., Alferd, j., & Dixon, R., 1992, "Integrated Performance Measurement : Management Accounting To Support the New Manufactruing", Journal of Management Accounting Reaserch ., Vol. 4 .Fall
- 9- Rajiv, D., B., Gordan , P., & Dilma., S., 2000, " an Emperical Investagation of An Incentive Plan that Includes Non Financial Performance Measures "., Accounting Review, Vol.75, Jan.

فهرست الكتاب

الصفحات		عنوان الوحدة	أسم الوحدة
من	الى		
١٥	١	ماهية المحاسبة الدولية	الاولى
٤٣	١٧	المحاسبة عن المعاملات المالية بالعملة الاجنبية	الثانية
٦٢	٤٥	طرق ترجمة اقوائم المالية بالعملة الاجنبية	الثالثة
٩٤	٦٤	المحاسبة عن عقود الصرف الاجلة	الرابعة
١٢٩	٩٥	المحاسبة عن ثار التضخم	الخامسة
١٧٦	١٣١	المعالجة المحاسبية لعمليات تبادل شراء الدندات بين الشركات القابضة والتابعة	السادسة
٢١٢	١٧٧	العصر المالي وحدات الاقتصادية الدولية	السابعة
٢٣٢	٢١٣	الرقابة وتقويم الاداء الاستراتيجي لاجلادات الاقتصادية الدولية	الثامنة